

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

تخصص علم الاجتماع السياسي



ليه العلوم الاجتماعيه

قسم علم الاجتماع

اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

الموسومه :

بنيات تعايش المتففين الجامعيين والسلوك السياسي لديهم

(دراسه سوسيوانترولوجيه خصت اساتدة جامعه وهران)

_____:

_____:

بوزيدي الهواري

- 4 . أستاذ التعليم العالي ،جامعة وهرانرئيسا
- 2 . العلاوي أحمد ، أستاذ التعليم العالي ،جامعة وهران.....
- 3 . — جامعة وهران
- 4 .سيكوك قويدر ، أستاذ محاضر —
- 5 . — جامعة سيدي بلعباس
- 6 .كوبيبي جيلالي معاشو ، أستاذ محاضر —

الجامعية: 2010 2011

إهداء

أهدي هذا العمل والدين الكريمين

.

شكري لكل مثقف صادفته

أستاذي العلوي أحمد ، و كل زملائي في الأسرة الجامعية

قسم علم الاجتماع بجامعة وهران .

مقدمة عامة

لم تحظ المسألة الثقافية في الدول العربية بوجه عام، وفي الجزائر على وجه الخصوص بالأهمية التي حظيت بها المسائل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما انجر عنه حدوث شرخ كبير بين أهل السياسة والسلطان وأهل الثقافة والفكر، ولذلك ظهرت هنا وهناك كتابات تتناول أزمة الثقافة العربية ووضعية المثقفين العرب. وأصبحت هذه القضية موضوع نقاش للعديد من التظاهرات العلمية الرسمية واللا رسمية. وكان دائما الهدف من إثارة هذه المسألة هو تبيان أهمية ودور النخبة الفكرية والثقافية وكذلك النخبة السياسية على وجه الخصوص.

إن الحديث عن النخبة الثقافية أو الفكرية يقودنا إلى الحديث عن مؤسسات إنتاج النخب، ونظرا لأن الجامعة تعد أحد أبرز هذه المؤسسات في إبراز النخب الثقافية على غرار النخب التكنوقراطية والصناعية، فهي تظهر كمؤسسة مسئولة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، لما تقوم به من وظائف تسعى من خلالها لتحقيق رسالتها في قيادة الحركة العلمية للجميع وتطويره والنهوض به في كافة المجالات، فأبي جامعة حديثة أو معاصرة تضطلع بتنفيذ ثلاث مهام رئيسية هي التدريس ونقل المعلومات والمهارات للطلبة بهدف رفع الكفاية الأكاديمية لأفراد المجتمع، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة الوثيقة ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في خدمة المجتمع وتزويده بمتطلباته كافة واحتياجاته في ضوء العناصر البشرية والمادية المتاحة .

وقد عالجتنا صورة من صور هذه المسألة الثقافية و المثقف في رسالة الماجستير الموسومة: **"حدود الثقافة الوطنية لدى الأنتليجنسيا في الجزائر"**. إذا عاينا العنوان جيدا نجده استفهاميا في سياقه رغم انعدام علامة الاستفهام.

يبدو الاستفهام ضمناً و قد خص الأنتليجنسيا، أي مجموعة المثقفين، هل هي موجودة في الجزائر أم لا؟ لأن المفاهيم رحالة و قد طرحنا سؤالاً حول ما إذا وجدت هذه المجموعة من المثقفين بمعنى الالتزام، حسب ما يمليه المصدر الغربي في ذلك. وقد انحصر السؤال المحوري في هذه الدراسة السابقة حول: هل شريحة المثقفين تكون تركيبة اجتماعية خاصة، أم هم مجرد جماعة مثقفة مخرجها مختلف التركيبات الاجتماعية الأخرى؟ وكيف يمكن تحديد ووظيفتهم واستقلاليتهم خلال مختلف المجتمعات التاريخية؟ وهل صفات المنشقين والثوريين ذات معنى واحد؟

وتبعاً لذلك، كانت الفرضيات على الشكل الآتي :

- المثقفون أنماط، وبتعدد أنماطهم تتعدد الثقافات، وبالتالي الهويات الجزئية

- الثقافة الوطنية هي ثقافة السلطة، والمثقف مطالب بتبيان معالمها وإرساء شرعيتها .

- بالرغم من اختلاف المثقفين المنهجي في معالجة الأعطال والأزمات الاجتماعية والثقافية، فإنهم يلتقون في قاسم مشترك وهو الوطنية.

كانت خلاصة هذا البحث، أن المثقفين ليسوا طبقة بثقافتهم، وليسوا فوق الطبقات أو عبرها بهذه الثقافة. وإنما يتنوع ويختلف انتسابهم كشرائح وفئات اجتماعية إلى هذه الطبقة أو تلك بطبيعة موقعهم وموقفهم من نظام الإنتاج السائد. فالطبقة بحسب تعريف "لينين" لها تحديد بمعايير أربعة، وهي موقع المجموعة الاجتماعية في نظام الإنتاج الاجتماعي المحدد تاريخياً، وعلاقة هذه المجموعة بوسائل الإنتاج في إطار التعبير القانوني عنها ودورها في

التنظيم الاجتماعي للعمل وحجم الدخل، وأسلوب الحصول عليه. ولا يمكن تحديد الطبقة تحديدا كاملا بغير اجتماع هذه المعايير الأربعة¹.

كما أن الانتساب الطبقي للمثقفين لا يكون بالضرورة مرتبطا بنشاطهم الطبقي، وإنما بانتمائهم الإيديولوجي أساسا.

استثمارنا لهذه المعطيات الهامة، التي هي نتائج الدراسة السابقة، ساعدنا على المضي في رسالة الدكتوراه لتناول هم معرفي آخر تمثل في سبب اختلاف المثقفين وتفرقتهم حول قضايا مثل: المرافعات القانونية إن كانوا محامين، أو طريقة النضال السياسي أن كانوا سياسيين، أو طبيعة التحقيقات إن كانوا صحفيين، أو منهجية البيداغوجيا وطرق التدريس إن كانوا أساتذة ومعلمين... الخ، هل هو الانتماء الإيديولوجي؟

وانتهينا بالوقوف عند الأساتذة الجامعيين، كشريحة مثقفة كثر حولها النقاش والجدل، لما تمثله من تنوع في العلم والمعرفة، والاهتمام الثقافي من جهة ومن أكاديمية مقننة وغالبا ما تكون إدارية من جهة أخرى.

فيظهر الأستاذ الجامعي حيننا مثقفا ومفكرا، وحيننا آخر أكاديميا بحثا حتى تغيب لديه الحرية الفكرية، لما يبيديه من خضوع تام للقوانين والإجراءات القائمة للانفتاح الثقافي. لذلك كان البحث في هذه الرسالة حول حقيقة التلازم بين الجامعة والثقافة، هل يصدق دائما، أم يحدث عرضيا، أم هو أمر خاطئ؟.

تحصى رؤى كثيرة ووجهات نظر عديدة تنادي بعدم التلازم بين الأستاذ الجامعي والمثقف نظرا لما حصل من تباين واضح في مستويات الكفاءة لدى الأساتذة و المؤطرين الأكاديميين، فليس كل جامعي مثقف

بالدرجة الأولى، وكما أن أعظم الفلاسفة لم يكونوا أكاديميين، خصوصا إن افنقد الأكاديميون شيئا من الكفاءة فكيف سيمتلكون الثقافة ؟

لذلك رأينا أنه من الواجب توضيح هذا الغموض الذي يكتنف مصطلح مثقف، و بدت الإشكالية أكثر تشخيصا عندما قمنا بمحاذاته بالأستاذ الجامعي. إن الاهتمام بالمتقف يعود إلى بداية القرن العشرين مع الحادثة الشهيرة المسماة «دريفوس Dreyfus»، ذلك الضابط الفرنسي ذو الأصل اليهودي والمتهم بالخيانة العظمى، حيث اعتقل وحكم عليه بالسجن المؤبد. فانقضت مجموعة من المثقفين الفرنسيين وفي صدارتهم الكاتب والروائي الشهير "إميل زولا Zola Emile" الذي كتب مقالا بعنوان "أنا أتهم J'accuse" يرفع فيه التهمة عن الضابط اليهودي. واعتبرت هذه المبادرة أول حركة احتجاجية ثقافية أخذ من خلالها مفهوم المثقف دلالة سياسية واجتماعية.

إن ما حدث في فرنسا في القرن التاسع عشر يشرح تلك المعاناة التي كان يقاسيها المثقف والمتمثلة في تعنت السلطة وتعسفها تجاه صاحب الفكر والعلم .

لكن هذا لم يمنع هؤلاء المثقفين من مواجهة هذا التعسف بل ذهب بهم الأمر إلى إصدار بيان مشترك. هنا يمكننا القول بأن ذلك كان ميلادا للالتزام لدى المثقف الذي أصبح يعرف بتدخله في كل ما لا يعنيه، لأن كل شيء يعنيه في حقيقة الأمر.

ولعل ما يلفت الانتباه في الفئات المثقفة التي تجندت لرفع الظلم و التبرئة، نجد أن فئة الأساتذة الجامعيين قد برزت بقوة وكانت الدافع الحقيقي لظهور فئة المثقفين.

وهذا ما يعتمده ألبرت تابودي Albert Tabaudet سنة 1927 في كتابه المعنون:

"جمهورية الأساتذة" ، حين اعتبر قضية « دريفوس Dreyfus » أنها انتقال نوعي للمثقف من وضعية الشاهد إلى المحامي و المدافع عن المظلومين، فقد أصبح الأستاذ الجامعي المدافع الملتزم عن قيم الجمهورية.² إن قضية الحياد التي تشكل الهم الأساسي لدى المثقف قد تتخلل ميادين شتى، فهناك بعض الأنظمة التي تبيح لنفسها دفع الباحثين من المثقفين إلى ادعاء الحياد، كاستخدامها لوسائل التعليم في مراحلها المختلفة أداة لترويج الفكر المسيطر. لكن بين وجود السلطة التاريخي الفعلي كثقافة مسيطرة، وبين الشكل الذي تطمح إليه من حيث هي ثقافة المطلق، ثمة فارق هو أن يزيله من ينظر في التاريخ من موقع الفكر الطبقي المسيطر، حتى ولو كان ينظر فيه بعين سائدة. وهو الذي يؤكد من ينظر في التاريخ من موقع الفكر النقيض، في حركة الصراع و التناقض بين الاثنين.

من هنا أنت الضرورة في أن يكون الفكر الناظر في التاريخ فكرا ماديا، حتى يتمكن من أن يكون علميا. أما الفكر الذي يستوي عنده ظاهر الشيء نفسه، فيلغي التناقض والصراع في تاريخ الفكر والأفكار، ويأخذ بوحادية الثقافة، و لا يترك لنقيضها إمكان وجوده، فهو فكر أقل ما يقال أنه مثالي يرى التاريخ بعين الفكر المسيطر، حتى لو حاول أن يكون ضده.

ثمة فارق تكرسه أزمة العلاقة بين المثقفين على إطلاقهم والسلطة كجهاز سياسي أو أزمة مفاصلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. هنا تتم الشراكة اللامتساوية بين مثقفي الواجهة ومثقفي القرار، وتظهر قاعدة إلغاء للطابع الطبقي التاريخي للأفكار، وبالتالي على قاعدة إلغاء حركة الصراع والتناقض

بينهما. فالحقل الفكري في مجتمع ما ، هو حقل الفكر السائد وحده، وبنية هذا الحقل بنية بسيطة تنحصر في بنية هذا الفكر، إذ لا وجود لغيره.

ليست بنية هذا الحقل، كما هي في واقعها المادي التاريخي الاجتماعي بنية معقدة من مجموعة بني فكرية متناقضة متصارعة في حركة تاريخية موحدة بحركة الصراعات الطبقة الاجتماعية. أنه بالعكس، عنده بنية واحدية هي بالضبط بنية فكر الطبقة المسيطرة، يضعها كأنها بنية فكر الأمة بمثل هذا الطرح الذي بإمكان المحلل أن يلتبس بعضا من ملامحه في ما نسميه في لغتنا السياسية المعهودة "الفكر الوطني".

قد تنقلب علاقة التناقض الداخلي إلى أزمة التعارض والمصادمة بين المثقفين والثورة، ولاشك أن ثورة التحرير الوطنية الجزائرية التي شارك في طليعتها طلائع من المثقفين ذوي التوجه التقدمي والقومي العام، اتسمت بالصراع الطبقي الإيديولوجي، وظهرت بما يسمى بالتناقض بين فكر الفرد وفكر الجماعة.

إن قانون سيادة الفكر القومي أو الوطني لا يخرج عليه الفرد، إلا في حالات استثنائية هي، إذ وجدت، تأكيد لسيادته أكثر منها إلغاء لها. فالاستثناء يؤكد القاعدة، من حيث هو، بالضبط، خروج عليها. والاستثناء هذا، في حقل الفكر، ليس سوى فكر هو نقيض الفكر السائد. لم تكن القضية في الخمسينيات والستينيات هي أزمة العلاقة بين المثقفين والثورة أو بين المثقفين والسلطة، بل كانت خلافا حول سياسات وإيديولوجيات داخل الثورة وخارجها تتعلق بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية والسياسية الخارجية، فضلا عن مناهج وأساليب و أسس تحقيق الوحدة الوطنية.

إن اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع هو لإثراء منهجية علمية كفيلة بإيجاد مادة دسمة وغنية تجعل الباحث يطرح إشكالات أولية ذات أولوية على ساحة يمكن وصفها بالفقيرة في ميدان علم الاجتماع السياسي، العلم الذي يتناول النخبة كصفوة سياسية، ويجد أنه من السهل تعريف مفهوم الدولة على مفهوم السلطة. فدراسة السلطة ليس بالشيء العادي. خاصة، لو أردنا مقارنة الدراسات الفكرية في مجتمعات شتى تبعا للايديولوجيات المسيطرة. ذلك أن أغلب المفكرين يخضعون للالتزام الذي يحدد لهم خطأ في الفكر والدراسة إضافة إلى تأثير الأهواء والاتجاهات الشخصية التي غالبا ما تحط من القيمة العلمية للدراسة.

لذلك حاولنا في الفصل الأول أن نرسم لأرضية مفاهيمية، حتى نستطيع الحصول على مفهوم خاص لكلمة "متقف" قد يمثل مرحلة زمنية تاريخية معينة يمكن أن يعكس جوانب من الخصوصية الثقافية للنخب المثقفة الجزائرية، وهذا يطرح السؤال:

هل يقتضي أن نكتب الكلمة بالمفرد أم بالجمع ؟ لقد كان " فلفريدو باريتو **Pareto Vilfredo** " أحد علماء الاجتماع القلائل الذين أشاروا إلى استحالة الاختيارية في هذا الصدد .

وارتأينا في الفصل الثاني أن نستطرد في مقاربة تاريخية وتحليلية، عرضنا فيها موقع الأنتليجنسيا الجزائرية في خارطة الثقافة خلال القرن العشرين وثقافتها الوطنية . كما تطرقنا إلى المواقف التي ظهرت بها هذه الأنتليجنسيا تجاه قضية الخيار بين الرجوع إلى التراث العربي الإسلامي كأساس للنهضة، أو اتخاذ الاتجاه المتعصن الذي يعتبر أن الخلاص هو في الحضارة الغربية ومنبعها عصر التنوير.

وحاولنا أن نبرز إشارات لمحاولات التعايش لدى هذه الفئة النخبوية ، والتي بدت في أول قبولها الابتدائي أنها محاولات جادة لفهم الآخر المستعمر واستتباط كل ما يمكن أن يكون أداة فكرية تكون فعالة لمقاومته .

كما عرضنا في الفصل الثالث ، أهمية المؤسسة الجامعية ، و علاقتها بالمجتمع.فبيننا كيف تتأثر الجامعة كمؤسسة لتنشئة التعايش لدى الأستاذ الجامعي بالمحيط الاجتماعي ، ثم تظهر مرة أخرى كمجال شارح لطبيعة السلوك السياسي لديه.

أما في الفصل الرابع و الأخير ، فخصصناه لمؤشرات عملية التعايش لتشخيص السلوك الاجتماعي و السياسي لدى الأستاذ الجامعي بحيث ضمنا هذا الفصل الشق الثاني من البحث الميداني الذي اعتمدنا فيه على تقنية الاستمارة ، وركزنا خصوصا على المشاركة السياسية و معنى المواطنة لدى الأستاذ.

الإشكال:

يزعم الزاعمون أن الأستاذ الجامعي ينتمي إلى فئة المثقفين أو الأنتلجنسيا، أي أولئك الذين ، كما سماهم "جان بول سارتر" ، يتدخلون في ما لا يعنيههم. والمقصود بذلك تدخلهم في ما يتعدى همومهم الأكاديمية إلى هموم وطنية، أو أنه مثقف تقني فحسب . ومن موقعه هذا، يجد المثقف نفسه في صراع حتمي مع السياسي، لأن بينهما تناقض في منهج العمل. فالسياسي يستعجل الإجابة فيما يكثر المثقف من الأسئلة ، والسياسي يستعجل إقبال باب النقاش والذهاب بسرعة نحو اتخاذ القرار، فيما يميل المثقف إلى النقاش وإعادة النقاش ، والسياسي ينطلق من زعمه امتلاك الحقيقة بينما ينطلق المثقف من البحث الدعوب الدائم عن الحقيقة ، ...الخ. هذا شأن المثقف من

الأنتلجنسيا، فكيف بالمتقف التقني ، أي الذي يحصر همه في النشاط الأكاديمي والبحثي.

إن الغياب النسبي للأنتلجنسيا الجزائرية، في التجربة الوطنية ، كان بمثابة السبب الرئيسي لضيق البعد الثقافي للحركة الوطنية و مجالها السياسي ، الأمر الذي أدى بالنظام السياسي ، نظرا لأصله و تطوره ، إلى الارتباب من المثقفين و إلى احتقارهم ، ومراقبة نشاطاتهم ، و لكونهم خدام الثورة عليهم الاستمرار في خدمة الدولة ،إن هذه الرؤية الوظيفية لدور الأنتلجنسيا التي تكونت خلال المرحلة الثورية ، أصبحت مسألة يتعذر الدفاع عنها بعد الاستقلال بالنسبة للجميع . و نظرا لافتقارها إلى أنتلجنسيا ، تمكنت الدولة من الاستحواذ على المثقفين لخدمتها ، حتى و إن لم يكونوا بمثقفين ، نظرا لافتقارهم إلى معايير المثقفين .

إن صعوبات تطور النخبة الجامعية ، تتصل بالمعرفة ذاتها ، خصوصا إذا كانت أكاديمية جامعية ، مثل ما ينتج في جامعاتنا و مراكزنا للبحوث عموما .إذا، كيف تتم عملية التعامل بين أهل المعرفة و خاصة الجامعيين و عامة الناس؟ هل العلاقة ، علاقة تداخل أم انفصام ؟ و في كلتا الحالتين ، أليس للبعد السياسي في سلوكات المثقفين الجامعيين بقاء لنمط واحد من الثقافة أقرب إلى أن يكون حسا مشتركا؟

الفرضيات :

1- إذا كانت النخبة هي شرح لمفهوم الخاصة فالخاصة نوعان حسب استعمال التطابق التاريخي :

أ- خاصة ، كفئات اجتماعية و سياسية .

ب- خاصة ، كحامل أو منتج لنمط من المعرفة و الثقافة.

2- إن تأزم وضع الأستاذ الجامعي و تعقد اجتماعيته ، مرده خلل في عملية التعايش داخل الفضاء الجامعي و خارجه .

3- إن الحديث عن الثقافة السياسية ، يقود إلى مقولة التنشئة الاجتماعية السياسية ، و من ثمة ترتبط بأنواع السلوك السياسي الذي من أهم تشخيصاته المعنى المعطى لمفهوم المواطنة.

لقد ربطنا هذه الفرضيات كلها بالإطار العام للدراسة حتى نوفق في إظهار بنيات التعايش لدى الأستاذ الجامعي التي هي لصيقة إذا ما أردنا أن نتعرف على المواقف السياسية و خصوصا من خلال معنى المواطنة لديه.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية:

لعل أهم سبب ذاتي يدفعنا لدراسة هذا الموضوع، هو كوننا أساتذة باحثين، أي اقترابنا من الميدان الثقافي و العلمي ، و ارتباطنا العضوي بالمؤسسة.

2- الأسباب الموضوعية:

- غزارة و تعددية الدراسات في هذا الموضوع ،ثم تشعبها .
- الرهانات التي أوجدتها المآخذ الثقافية و التي لم يفصل فيها بعد كقضية التعريب العام ،أو ازدواجية اللغة ، و احترام اللهجات المحلية ، كلها مجالات حية أين تتم عملية الإنتاج الفكري الثقافي.
- كل مطالبة ثقافية من أجل التمثيل هي رهينة مشروع سياسي ضمنيا.
- غياب الحريات السياسية ، مما أنتج مقاولات سياسية داخلية همشت المتقف بصفة عامة ، و الأستاذ الجامعي بصفة خاصة.

المنهج المستخدم:

تبعاً للفرضيات التي اعتمدها في هذه الدراسة ، و نظراً لطبيعة الموضوع ، فالمنهج الأمثل هو المنهج الجدلي الذي يسمح بالوصف و الربط بين بنيات الظاهرة . كما يبين المنهج الجدلي التفاعل الحاصل بين العناصر التي تكون الظاهرة. والمنهج الجدلي من المناهج الكيفية التي تستعين بالأحكام، و بدقة و مرونة الملاحظة ، كذلك عن طريق فهم التجارب التي يعيشها الأفراد⁽¹⁾.

وقد بدا جلياً أنه من الأجدر أن يكون هذا المنهج دون غيره ، حتى نستطيع أن نلاحظ و نفهم تجارب الأفراد و معيشتهم⁽²⁾ . و قد ساعدنا هذا المنهج على فهم التصورات و التمثلات لدى المثقفين المبحوثين ، و وتحليل و تأويل الرموز التي يعطيها هؤلاء للأشياء و الظواهر .

و لكن نظراً لما تمتاز به وضعية المثقف الجزائري من تقلبات و تقطعات ، فالعملية الجدلية تفرض عائقها لفهم تطور المثقف الجزائري منذ بداية القرن العشرين ، و قد نحتاج هنا إلى المنهج التاريخي ، إلا أننا اكتفينا بالتقنية التاريخية التي اتسع توظيفها على مدار الفصل الأول المخصص للإطار التاريخي للدراسة و كتلة المفاهيم الأساسية .

التقنيات المنهجية المستعملة :

بدا واضحاً منذ بداية البحث أن التقنية المنهجية الملائمة هي المقابلة التي فرضت عائقها على الدراسة. و لم يصبح كالسابق، حيث كنا نمضي في استعمال الاستمارة كأهم تقنية لجمع المعلومات. يمكن أن نحتاج للاستمارة

¹ - موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مجموعة من المترجمين، دار القصبية للنشر، حيدرة-الجزائر، 2004، ص101
² - المرجع السابق، ص.101.

خصوصا في المرحلة الاستشرافية للبحث أين نكون نبحت عن صياغة صحيحة و مباشرة للإشكال أو أن مشكلة البحث لم تتضح بعد .

و قد تعدو هذه المرحلة هامة و عادية جدا لما يتطلبه الموضوع من إحاطة ، لكن البحوث ذات الطبيعة الكيفية تتلاءم معها تقنية المقابلة ،لما في ذلك من إراحة المبحوث أولا ، ثم الوقت الذي يستثمره الباحث وهو في اتصال مباشر مع المبحوث ،خصوصا ما تعلق بفهم السلوك و تبعاته.

وكذا، الرموز و التصورات التي يعاينها عن كثب نفس الباحث.

قد لا نوفق دائما في استعمالنا للمناهج الكيفية مهما كان توظيفها وذلك بسبب ما تحدثه من انفتاح غير مضبوط ، خصوصا إذا تعلق الأمر بدراسة السلوك السياسي ، أو المشاركة السياسية لدى النخب .لمعالجة هذا النقص المنهجي ، عززنا عملنا الإجرائي بتقنية الاستثمار ، التي أردناها تقنية تدعيمية .إلا أن عمل الاستثمار هو الذي اتضحت من خلاله النتائج و سير الدراسة وأصبحت الاستثمار هي التقنية الرئيسية في البحث بعدما كانت ثانوية. و بهذا حاولنا أن تكون دراستنا غير خاضعة كلية لا للمنهج الكيفي و لا للمنهج الكمي .

ثم باعتبارنا جزءا من مجتمع البحث، كان لزاما منا كباحثين أن نمضي في تقنية الملاحظة بالمشاركة. في هذه الحالة وظفنا هذه التقنية التي ساعدتنا في إدراك نوعية إمكانيات البحث العلمي وظروف العمل داخل الحرم الجامعي، ونوعية التفاعل بين الأستاذ والإدارة والطلاب وأمام الضغوطات اليومية، وخاصة أن البحث الميداني اجري في فترة امتدت لعامين تقريبا نظرا لظروف موضوعية منها أن الأستاذ الجامعي يجد صعوبة في التوفيق بين البحث العلمي و الأداء البيداغوجي .

كما ساعدتنا هذه التقنية على توظيف التحليل التفاعلي لمعرفة الرابط الاجتماعي والسياسي الذي يتجسد من خلال العلاقة بين الأستاذ والسلطة السياسية.

حيث ارتكزت الملاحظة كمفهوم على الملاحظة الممارسات المتبادلة داخل المحيط الاجتماعي لإكساب المعرفة والإطلاع على مفاهيم ومعايير قيم المواطنة من طرف الفاعلين .

عينة البحث:

نظرا لاعتبار وضعية المثقف الحالي كاستمرار لما كان عليه المثقف في القرن العشرين، فحسب تقديرنا تمثل فئة الأساتذة الجامعيين عينة هامة و تمثيلية للمثقف الذي نريده بالدراسة .

لذلك انصب اهتمامنا على فئة الأساتذة الجامعيين باعتبارها شريحة مهنية ، تتمثل وظيفتها الرئيسية في إنتاج الأفكار واستملاكها لنقلها و العمل على تكوين من يتابع في انتقاءها ثم إعادة نقلها.¹

لقد استدعت دراستنا أن نختار عينة من الأساتذة الجامعيين بمختلف توجهاتهم الإيديولوجية للكشف عن بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية يمكن أن تترجم موقف المثقف الذي نحن بصدد تقصي طريقة احتكاكه بالآخرين و معرفة موقفه السياسي . وذلك إيمانا منا بان التعرف على ملامح الفكر والسمات العامة للاتجاهات قد يسمح لنا إلى حد كبير بتفسير الوضع الراهن للمثقفين الجزائريين من ناحية العلاقة بينهم من جهة، وبتصالهم بالسلطة من جهة أخرى.

¹ - مورييس أنجريس، المرجع السابق، ص.197.

وقد تطلب منا هذا وضع مفهوم المواطنة و التعايش لدى الأستاذ الجامعي تحت المجهر وذلك في ضوء ممارساتهم المواطناتية داخل وخارج الحرم الجامعي خلال مسيرتهم المهنية وتباين مواقف المتقنين وفقا لتباين واختلاف أوضاعهم الاقتصادية وانتماءاتهم الطبقية وتوجهاتهم الفكرية والإيديولوجية فضلا عن تباين مواقعهم من مراكز السلطة واتخاذ القرارات وممارسة الحياة السياسية والفكرية بوجه عام.

ولهذا قمنا باختيار 15 أستاذا جامعيا كلهم من جامعة وهران /السانية و تم انتقاءهم بحسب الفئات العمرية التالية :

*05 أساتذة ما بين 30 سنة و 45 سنة

*05 أساتذة ما بين 45 سنة و 60 سنة

*05 أساتذة لديهم أكثر من 60 سنة

هذا بالنسبة لتقنية المقابلة ،أما بخصوص تقنية الاستمارة فقد اخترنا 200 أستاذ جامعي من أصل 1886 أستاذ ، وهو العدد الإجمالي لأساتذة جامعة وهران للسنة الجامعية 2008/2007 . واختيارنا لهذه العدد كان الهدف منه الوصول إلى عينة تمثيلية representative. و باقي خصائص العينة و ما تعلق بالمجتمع المدروس كله مفصل في الفصل الرابع الذي أدرجنا فيه العمل الميداني الخاص بالاستمارة.

- خصائص مجتمع البحث:

يتميز المجتمع المبحوث بمجموعة من المتغيرات كالسن، الجنس، المستوى التعليمي، ويقصد به الدراسات العليا للأستاذ والحالة العائلية، والفضاء السكني. وبهذا الشكل يسمح بالتنوع الطبقي للأساتذة وأيضا التنوع الفكري والنقابي الحزبي وتنظيمه السياسي للأساتذة الجامعيين .

وتستهدف هذه الدراسة التعرف و كشف واقع المشاركة السياسية كمفهوم وممارسة لدى الأستاذ الجامعي، ومدى تأثيره في إثارة قضية المواطنة في الفضاء الجامعي.

استغرقت مدة إجراء المقابلات بين (1) ساعة و(2) ساعة وهذه محاولة لفهم الخطابات والتصورات التي يبنيتها الأساتذة حول المفاهيم المفتاحية، مثل التعايش، و المواطنة، و السلطة السياسية.

- صعوبات البحث :

- تسطع إلى السطح أول صعوبة فيما أسماه بيار بورديو **Pierre Bourdieu**¹ "بوهم الشفافية" أي انتماء الباحث إلى مجال البحث .

- امتناع الكثير من الأساتذة من إجراء المقابلات و تحججهم بمبررات غير مقنعة.

- تعدد مداخل موضوع البحث، مما صعب من اختيار الفئة المثقفة للدراسة.

- صعوبة مفاهيمية متعلقة بمصطلح "الأنتلجنسيا" الذي ليس له ترجمة دقيقة في اللغة العربية .

¹ Pierre Bourdieu et J.C Passeron, *Les Héritiers*, édition minuit, Paris,1964,p.56.

- البحوث والدراسات السابقة :

لا شك في أن قضية العلاقة بين المثقف والسلطة في العالم العربي تمثل إحدى الإشكاليات المحورية التي أثارت انتباه المفكرين والعلماء العرب بمختلف تخصصاتهم واتجاهاتهم النظرية والإيديولوجية. ونظرا لأهمية هذه القضية فقد أثير حولها عدد من التساؤلات نذكر منها :

- هل هناك دور للمثقف في المجتمع العربي ؟

- وهل يوجد أنتلجنسيا حقيقية ؟ أم مثقفون في المجتمع العربي ؟ .

1-دراسة "أحمد أسيور" المعرفة و السلطة في الوطن العربي :

- أكاديميون العرب و السلطة:

- النتائج التي توصل إليها الباحث تمثلت في أن ثقافة الغرب تحتل في المجال الأكاديمي العربي اليوم موقعاً مهيمناً، إذ أنها تلقى كامل الدعم من الزعامة السياسية التي تتخذ الغرب نموذجاً لها وبتقنياته المختلفة التي تريد توظيفها في مجتمع توجهه غربياً .

- و بعبارة أخرى فإن قيمة المتقف لا تتعلق برأسماله المعرفي و لكنها تتعلق أكثر بنوعية ذلك الرأسمال ومصدره، ذلك أن المجتمع العربي اليوم يمر بعملية التحديث والتطور الاجتماعيين يستخدم فيها نموذج الغرب وأنماطه وخبراته و حلوله ومن ثم فالمتقف الذي يمتلك معرفة الغرب وخبرته يحتل موقعاً بارزاً باعتباره يفوق ما يلقاه أصحاب المعرفة غير الغربية .

- وتؤكد الدراسة توجهات البيروقراطية العربية وتصوراتها للنشاط الثقافي اتجاه معاد للثقافة وأن هؤلاء البيروقراطيين لا يقدرّون قيمة العمل الثقافي وأهمية المتقفين، ولعل هذا ما يفسر عدم ارتياح المتقفين وشكواهم من البيروقراطيين والتنظيمات البيروقراطية والروتينية التي يطبعون بها العمل الثقافي ذلك لأن المتقف محاصر في درب لا مخرج منه في هذا الوضع فهو لا يلفت من العين الرقبية للبيروقراطي أو الإداري الذي يسهر على حماية النظام أو هو في رحمة البيروقراطية .

- وإذا كان المتقف في الغرب يتمتع بالحرية والاستقلال في العمل نوعاً ما فإن هذه الحرية وهذه الاستقلالية محدودة جداً في الدول العربية إذ أن المتقف لا حول له ولا قوة في التأثير الفعال في القرارات التي تخص مجاله، وتؤكد الدراسة أن العلاقة بين الدولة والمتقفين في الماضي كانت علاقة تبعية

وعلاقة مباشرة وشخصية بين المثقفين والأمرء أما علاقة المثقفين بالدولة الآن فهي علاقة القهر والنقص في الاعتبار والتقدير وكل ما يعانيه المثقفون اليوم⁽¹⁾.

2-دراسة "عمار بلحسن" أنتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر :

- حيث تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مكانة ودور المثقف في المجتمع الجزائري و هل ما يوجد في المجتمع الجزائري أنتلجنسيا أم مثقفون ؟ بمعنى هل هناك أنتلجنسيا في الجزائر تتظاهر وتعمل كمجموعة اجتماعية منسجمة وعضوية تقوم بالإنتاج المعرفي والإيديولوجي المتنوع وتملك ميادين عملها ومؤسساتها المادية وأجهزتها الثقافية والإيديولوجية وتعبر عن مواقفها الفكرية والأدبية والفنية من قضايا المجتمع والتاريخ والمستقبل وتطرح رؤاها وتصيغ تصوراتها انطلاقا من قراءتها لواقعها وواقع الجماهير والتاريخ والعصر....أم أن هناك شرانم من المتعلمين والأدباء والتقنيين والمثقفين يبدون كأشخاص معزولين وفرادى ضمن العلاقات والمؤسسات الهشة الضعيفة والقنوات الثقافية الرديئة للتبادل والإنتاج المعرفي الثقافي الذي يعكس هشاشة وعدم اكتمال النسيج الفكري الثقافي والاجتماعي .

- ويرى أن هناك إجماعاً شبه كلي من خلال المقابلات الميدانية التي أجراها على غياب وعدم وجود أنتلجنسيا في الجزائر كمجموعة مثقفة اجتماعيا منظمة ومستقلة ذاتيا، أصيلة متجذرة في التاريخ الجزائري والتراث الثقافي الوطني والعربي منتجة لخطابات نقدية وفكرية معبرة ومنظرة للممارسات المجتمعية المختلفة ومبدعة للمعرفة والعلوم العضوية على مستوى الاجتماعي

¹ - مصطفى مرتضى على محمود، المثقف والسلطة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص.129.

والإيديولوجي والطبقي ومتخلصة من التبعية النظرية والفلسفية لأنتجنسيات المركز المزدوج (أوروبا بالنسبة للمتقنين الجزائريين ذوي التعبير الفرنسي والشرق العربي بالنسبة لذوي التعبير واللغة العربية) أي المتفاعلة والممثلة نقدياً لتيارات الثقافة العربية المعاصرة وتراثها ولتيارات الثقافة الأوروبية والعالمية المعاصرة وثقافية الاتحادات الفكرية وظروف النشاط الثقافي والإيديولوجي والعلمي بطريقة ديمقراطية بعيدة عن أي تدخل والمؤثرة في الرأي العام وجماهير المجتمع والدولة .

- أن هذه الأنتلجنسيا غير موجودة رغم أن الشروط المادية الثقافية موجودة و متوفرة نسبياً من خلال العناصر التالية :

1-تاريخياً : وجود تراث وتقاليد ثقافية وحضارية غنية كالتراث الجزائري الثقافي ما قبل الإسلامي، الحضارة العربية الإسلامية الثقافية الجزائرية الحديثة ذات التعبير العربي-فرنسي ووجود علاقات ثقافية ثرية بين المشرق والمغرب العربيين والتفاعل بين الثقافة الجزائرية والثقافة الفرنسية والأوروبية .

2-مادياً واجتماعياً: توسع القاعدة المستهلكة للثقافة نتيجة تعميم وديمقراطية التعليم ووجود مؤسسات الطبع والنشر والتوزيع والإعلام ووجود السوق الثقافية والوطنية والعربية والأجنبية وتعميم اللغة العربية وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري كالإذاعة والتلفزيون .

3-طبقياً و سوسيولوجياً : وجود الفاعل التاريخي الاجتماعي هو الجماهير الجزائرية والعربية كشعب وأمة تملك تاريخها ونضالها وتراثها ضد الاستعمار وتعيش الآن مسارات تشكلها كفاعل تاريخي ملموس وكقوة

اجتماعية وطبقية مضادة للاستغلال الإقطاعي والبرجوازي والمشروع الإمبريالي الرأسمالي .

- لاسيما بعد ظهور الطبقة العاملة الجزائرية كبديل حقيقي وفاعل تاريخي يملك مشروع تحويل المجتمع في اتجاه بناء الاشتراكية والقضاء على الاستغلال ويؤكد "عمار بلحسن" انه إذا كان هناك اتفاق على غياب الانتلجنسيا فان هناك مثقفين فرادى معزولين يعيدون إنتاج الخطابات السياسية والإيديولوجية المحلية أو العربية أو العالمية على المستوى الفكري غير منتمين لأي نسيج فكري اجتماعي يعيشون في دائرتين وبيئتين ثقافيتين متميزتين غير متحاورتين مختلفتي المراجع الثقافية والتراثية واللغوية .

- يمارسون نشاطهم الفكري الثقافي في ظروف الاجتماعية ومؤسسات الثقافية تحكمها علاقات وقيم الرداءة والاستلاب والتبعية وانعدام التفكير الحر والديمقراطية والمصلحة الانتهازية وسيطرة المجتمع السياسي والدولة على الحياة الاجتماعية والثقافية والمجتمع المدني⁽¹⁾.

3-دراسة "هشام شرابي" عن المثقف العربي :

مقدمات لدراسة المجتمع العربي يستكمل مساهمته الشهيرة (المثقفون العرب والغرب) ويؤكد في تعريفه للمثقف أن أهم ما يميز المثقف هو الوعي الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يلعبه بواسطة هذا الوعي ثم يقوم بتصنيف المثقفين إلى أربع فئات :

1-المثقفون الملتزمون الذين يتطابق لديهم الفكر والممارسة .

2-المثقفون من أهل القلم ممن ينشرون الوعي في الرأي العام .

¹ - عمار بلحسن، انتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر ، دار الحداثة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت، 1986 ،ص. 10- 25.

3- المتقفون العاملون في حقل التعليم .

4- المتقفون المهنيون .

ويشير "هشام شرابي" إلى أن المتقفين الملتزمين والمتقفين المهنيين هم الأكثر تأثيراً في حياة المجتمع وهما الفئتان الأكثر تناقضاً، فالمتقفون المهنيون يلتزمون بالبعد عن الإيديولوجيا وتميزهم المهني والمتقفون الملتزمون يتميزون بالتزامهم الإيديولوجي و ممارساتهم السياسية.

وينعي "شرابي" الوضع الذي وصل إليه المتقفون في الوقت الراهن ويقارن بين وضعهم الآن ووضعهم منذ مطلع القرن الحالي، حيث كان المتقفون لا يتمتعون بالمكانة اللائقة بهم في مجتمعاتنا العربية، ويرى ان المتقف أصبح أمام أحد الخيارين :

إما التكيف مع الوضع الراهن والقائم، فيصبح رقيباً على نفسه، وإما أن يرفض الوضع ويعمل ضده بالهجرة. ويضع "هشام شرابي" المتقف العربي في دائرة الطبقة الوسطى ولذلك يرى أن المؤثر القوي في حياة المتقف هو الجانب المادي وليس المبادئ فالكبت الفكري والكبت المادي يدفعان المتقف إلى الهجرة، ويتصور أن الكبت المادي هو الحافز الأول .

ومن صفات المتقف عند "شرابي" التذبذب الفكري مما يدفع به أحياناً إلى السبل الانتهازية والمساومة، ويشير أنه في مجتمعاتنا لا أمان للمتقف ولا مستقبل له إلا إذا ساير وساوم وانه في المجتمع العربي لا رأي عام يلجأ إليه المتقف إذا قرر أن يتمسك بموقفه وهو إذا رفض المساومة فليس أمامه إلا

الصمت (أن يقبل بالنفي الفكري) أو الثورة (أن يلجأ إلى العنف) وهو يغشى الأغنياء ذوي السلطان رغم احتقاره المعن للمال و أصحاب المراكز⁽¹⁾.
نتطرق في الجانب التطبيقي إلى خمسة محاور أساسية خاصة بمفهوم المواطنة لدى الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران.

1. الأصل الاجتماعي للمبحوث
2. المواطنة والأستاذ الجامعي
3. مواطنة الأستاذ داخل الحرم الجامعي
4. الأستاذ الجامعي والسلطة الجزائرية
5. المنقف الجزائري ونظيره الأجنبي
6. إقرار المبحوثين: إعطاء دراسة سوسيو انتروبولوجية لمفهوم المواطنة في عبارة مختصرة.

¹ - مصطفى مرتضى علي محمود، المرجع السابق، ص127

الفصل الأول

سوسيولوجيا المثقفين

1.1- مفهوم المثقف و المفاهيم المتصلة به وظيفيا

2.1- المثقفون والطبقات الاجتماعية

3.1- المثقف والحياة العامة

4.1- سلطة المثقف

5.1- المثقف العربي بين الوهم والتحدي

6.1- الموقع السياسي للمثقف

نحاول في هذا الفصل أن نعرض أرضية سوسولوجية للثقافة والمتقنين بتجسيدنا لمحركات الإنتاج الثقافي وصانعيه، كما أننا نؤكد في هذا الفصل على أن النخبة حتى وإن لم تكن مجسدة في أي تجمع إنساني فهي حاضرة سوسولوجيا، بتعبير آخر، إن القراءة التي نعتمدها في تبيان أنماط الإنتاج الفكري وأشكال العلاقة بينهما وبين المعطيات الاجتماعية تمكننا من الحصول على سوسولوجية للثقافة ومنتجها، ونقصد بهذا النخبة الممثلة لمختلف التصنيفات الفكرية.

1.1- مفهوم المثقف والمصطلحات المتصلة به وظيفيا:

من المصطلحات التي باتت غامضة رغم تعدد التعاريف هو مصطلح الثقافة والمثقف، فبعضهم عرف المثقف بأنه الذي يأخذ من كل شيء شيء. يقول الصحفي الإيطالي انطونيو غرامشي في كتابه (دفاتر السجن) التي كتبها وهو يقبع في السجن: (كل الناس مثقفون، وهكذا فإن باستطاعة المرء أن يقول: ولكن ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع). قد يكون منشأ هذا التعريف نابع من إيديولوجية فكرية قد اتخذت منها فلسفيا معينا في الحياة، أو أرادت أن ترسخ صورة مغلوطة في المجتمع حتى يصبح الأمر عرفا سلبيا غير قابل للنقد.

فمع تقادم الزمن واختلاط المعاني لتلك المفاهيم التي يكون بعضها دخيلا على ثقافات المجتمع المتقبل لتلك الأفكار، يسوء الحال في سيادة سوء فهم بعضها، لذلك راح البعض يفسر إشكالية المثقف من خلال مصطلح الانتلجنسيا، وبهذا البحث تعمق الفهم أكثر وتعقد، لأن التقاطع أو الاتحاد مع أطراف معنية من المجتمع يفرض البحث عن المثقف الفاعل واقعا وهذا ما لمسناه عندما تناولنا مصطلح الانتلجنسيا.

إذن، قد تختلف التعاريف وتتباين بشأن المثقف والنخبة المثقفة والانتلجنسيا، وهذا تبعا للزوايا والأبعاد التي عولجت من خلالها هذه المسائل، فهناك من تعرض لتعريف المثقفين بحسب الدور الذي يقومون به اتجاه مجتمعهم والرسالة التي يريدون تبليغها مثل "ناجي بن نصر" في كتابه: "أوهام المثقفين" الذي يعرف المثقف على أنه: "امرؤ ذو رسالة إنسانية في الحياة...".

وهو صاحب رسالة تطلبه ولا يطلبها، وتفرض عليه أن يعمل قبل أن يتكلم وأن يهتم بأمور البلاد... وأن يعالج أدواء المجتمع"(1).

ونظرا الخصوصية عمل المثقف ونشاطه وأهميته بالنسبة للمجتمع ككل نجد "علي حرب" يعرفه بأنه هو "من تشغله قضية الحقوق والحريات أو تهمة سياسة الحقيقة أو يلتزم الدفاع عن القيم الثقافية المجتمعية أو الكونية بفكره وسجالاته أو بكتابات ومواقفه"(2).

وهناك من يعرفه على أساس القدرات الفكرية والعلمية التي يمتلكها ويتميز بها عن الآخرين ويكونون بذلك عبارة عن شريحة عريضة جدا نالت قسطا من التعليم مع تفاوت ذلك القسط، وأنها محددة تملك خاصية القدرة الإبداعية والعطاء الإبداعي.

إلا أن هناك من يعرف المثقف على أنه الحاصل على الشهادة الجامعية العليا وهناك من يعرفه على أنه هو المتخصص في شؤون الثقافة ويتعامل مع الأفكار المجردة والتي يضيع اعتباراتها فوق مختلف الاعتبارات اليومية، أو بأنه المفكر المرتبط بقضايا عامة أكبر من حدود تخصصه، أو هو صاحب الرؤية النقدية للمجتمع، أو هو العالم القلق، أو هو المتعلم ذو الطموح السياسي، أو هو واحد من صفوة أو نخبة متعلمة ذات فاعلية على المستوى الاجتماعي.

وقد يشكل المثقف كذلك وسيطا بامتياز إذا ما وصف بأنه يشتغل حرفة الكلام والخطاب، ولن يمارس دوره بنجاعة إلا إذا أبدع في مجال الفكر

¹ - بن نصر ناجي، *أوهام المثقفين*، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1986، ص51.

² - علي حرب، *أوهام النخبة أو نقد المثقف*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص149.

وعالم المعنى وصناعة الكلمة⁽¹⁾، فمهمة المثقف لا تتوقف بهذا المعنى عند حدود معينة، بل تشتمل على الإنتاج وإعادة الإنتاج واستهلاك الثقافة والعلوم والفكر وكل أنواع المعارف.

وفي البحث عن الحقيقة العلمية قصد كشف النقاب عن التناقضات الجوهرية في المجتمع، يظهر المثقف إنسانا مدركا، وواعيا التعارض القائم داخله وبداخل المجتمع⁽²⁾.

ونحن مدعوون إلى الافتراض بأن المثقفين يوجدون عند المهنيين والمدرسين ومسؤولي المنظمات العامة والخاصة، وفي هذه الحالة نستطيع الحديث عن المثقفين بواسطة التأهيل، ولكن هذا الصنف من المثقفين ينظر إليه باعتباره مجموعة كاملة.

فثمة الكثيرين من حاملي الشهادات الذين يتمتعون بعد قضاء وقت طويل في الجامعات بأهلية أكيدة، أو أنهم يمارسون مسؤوليات تقنية وإدارية عالية جدا، لا يدعون صفة المثقفين ويفاجئون في حالة ما وصفوا بذلك، كما أن هناك خصائص أخرى متميزة عن الأهلية المقترنة بالشهادة تكون ضرورية لتحديد مجموعة المثقفين، لكي تفسر كيف يتحول الكامن إلى منظم تقريبا، ذلك ما يسميه إدوارد شيلز Edward Chils بالقرب من القيم المركزية للمجتمع، التي تقدم له حد أدنى من الوعي، هؤلاء المثقفين نسميهم (المثقفون بالموهبة) Intellectuels par don، ومن الواضح تماما أنه يوجد بين هاتين المجموعتين أقساما منفصلة، كالمهني الذي يحتقر الإيديولوجيين

¹ - علي حرب، مرجع سابق، ص 150.

² - غالي شكري، إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، في مجلة المستقبل العربي، العدد 114، سنة 1988، ص 22.

مثلا، وأقسامها مشتركة مثل: المدرس الذي ينتفض ويحتج من أجل حقوق الإنسان⁽¹⁾.

لوعدنا إلى أحد تعاريف الكاتب والصحفي الإيطالي أنطونيو غرامشي للمثقف: "هو أن كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهنة له ذلك أن لكل إنسان رؤية معينة للعالم، وخطا للسلوك الأخلاقي والاجتماعي، ومستوى معنيا من المعرفة والإنتاج الفكري⁽²⁾".

كل هذه التعريفات تقصر المثقف على مستوى ثقافي معين أو مستوى اجتماعي معين، لكن النخبة كمفهوم اجتماعي، والتي قاعدتها المثقف الواحد قد تقودنا إلى أبسط تعريف لها، بحيث هي تلك الفئة التي تنطلق من جراء تفكير اجتماعي يتميز بين العمل الذهني والعمل اليدوي، وهي في الحقيقة بهذا التعريف غير الدقيق على إطلاقه، قد تدرج العمل اليدوي مهما كانت بساطته الآلية أنه يحتوي بالضرورة على قدر من الجهد الذهني.

إذن، بمنظور اجتماعي، كل إنسان مثقف، وإن اختلفت مستويات ووظائف ودلالات ثقافته وهكذا يتسع مفهوم المثقف ليشمل المفكرين والعلماء والكتاب والمبدعين والفنيين ورجال القانون والأطباء والموظفين ورجال الصحافة والأعمال والطلبة، بل يتسع كذلك لقوى الإنتاج اليدوي من عمال وفلاحين، وبهذا المعنى الواسع للمثقفين ينقسم المثقفون إلى مثقف عام ومثقف خاص أو متخصص.

ولعل أول ظهور لمفهوم المثقف يرجع لعصر الأنوار، حيث كان المثقف يعاني من تعسف السلطة ومن المثقفين الذين ظهوروا في هذه الفترة أي

¹ - ريمون بودون، وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ص487.

² - Gramsci Antonio, *Gramsci dans les textes*, édition sociale, Paris, 1975, p.602.

القرن الثامن عشر، فوجد كل من (فولتير) و(جون جاك روسو)، خصوصا عندما رافع (فولتير) كمحامي دفاع من أجل التاجر البروتستنتي **كلاس Kalas** المتهم بتعذيب ولدرجه حتى الموت لإجباره على تغيير مذهبه الكاثوليكي، وعرضت قضية **كلاس Kalas** أمام البرلمان بمدينة تولوز لتظهر مدى انغماس المثقف (فولتير) في أول حادثة جعلته تخرج من عالم الأفكار والرموز ليلج عالم الرهانات الكبرى التي عكستها المدينة والمجتمع⁽¹⁾.

في هذه الفترة ظهر المثقف بمظهر المحتج، هذا الشكل الذي ستتوسع ليشرح ويترجم القضايا المدنية ونزوح المثقف نحو تبنيتها.

وبالتالي فدخل المثقف المجال السياسي هو دخول احتجاجي في الأصل، حيث يعتبر (جون ماري غوليمو J.M.Goulémot) أن القرن الثامن عشر هو القرن الذي ولد فيه المثقف الحديث، المنتج المستقل للنماذج السياسية والاجتماعية، والتي كانت تفرض عليهم التدخل في قضايا المدينة والمجتمع.

فالمثقفين الحديثين الذين ظهوروا في القرن الثامن عشر هم نتيجة لوضعيتهم والتي كانت تتميز بالتهميش ولهذا وجدوا أنفسهم محاصرين أمام الانغلاق المتزايد لكبار مثقفي الدولة والذين يمثلون الأكاديميين⁽²⁾.

ولكن إذا ما اعتبرنا أن المثقف عضو في الجامعة، فإنه وعلى الرغم من الالتقاء في الوظيفة بين المثقف المعاصر وفيلسوف عصر الأنوار، إلا أنه لا يمكن اعتبار (فولتير) ولا (روسو) ولا(ديدرو) مثقفين إذ لم يكن لهم مكانة رسمية بالمؤسسات الجامعية، فلم يكونوا أساتذة.

¹ - Dosse Francois, *la marche des idées*, ed la découverte, Paris, 2003, p21.

² - Ibid, p21.

في نفس الرؤية، يعتمد (دي ليبيرا) وعلى أن دور الفلاسفة الذين تمكنوا من اختراق أسوار الجامعات والتحول إلى مثقفين، هم يخاطبون الجمهور ويتكلمون في قضايا سياسية بخطاب فلسفي مستعار من العرب وبخاصة فكر ابن رشد⁽¹⁾. والسؤال الذي يطرحه (دي ليبيرا) هو: كيف تحول الفلاسفة الذين كانوا أساتذة بالجامعات لتكوين الموظفين من مثقفين عضويين يخدمون أجهزة السلطة، إلى فلاسفة يخاطبون الجمهور ويصارعون الفكر الرسمي المتمثل في فكر الكنيسة؟

يشكل هذا السؤال منعرجا هاما لدى (دي ليبيرا) خصوصا فيما يتعلق بتحرر الفلاسفة من المهنة كأساتذة جامعيين، وهو في اعتقاده نقلة نوعية أبرزت للعالم لحظة ميلاد المثقفين⁽²⁾.

إلا أن الميلاد المثقف عليه من طرف الباحثين والمنشغلين بمسألة الثقافة والمثقفين هو ما اقترن بتلك الرسالة التي كتبها الأديب الفرنسي (إميل زولا) بعنوان أنهم بتاريخ 13 يناير 1988 يدافع فيها على الضابط اليهودي **Dreyfus** ويطالب بإعادة النظر في الحكم الصادر فيه. هذا الاحتجاج لقي مساندة كبيرة من طرف عدة شخصيات انضمت إلى ما سمي بتجنيد المثقفين، ومن هنا أخذ مفهوم المثقف معنى ودورا إيجابيا للدلالة على النضال والعدالة⁽³⁾.

لقد مثلت قضية دريفوس **Dreyfus** أكبر الأزمات السياسية التي هزت الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأصبحت فرصة للنقاش والمناظرة بين الليبراليين والقوميين، وبين الجمهوريين والملكيين، وبين رجال الدين

¹ - محمد عابد الجابري، *المثقفون في الحضارة العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص22.

² - محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص30.

³ - Francois Dosse, Op.cit, p62.

واللائكيين، وبين المناضلين من أجل حقوق الإنسان والمعادين للسامية، وبين المحافظين والاشتراكيين⁽¹⁾.

وقد تصدر الجامعيون الجبهة المدافعة عن (دريفوس Dreyfus) مكونين فئة اجتماعية ومهنية، ينظر إليها كأقوى فئات المثقفين. وما يؤكد ذلك ألبرت تابودي Albert Thabaudet سنة 1927 في كتابه: (جمهورية الأساتذة) لدليل على المساهمة الفعالة للأساتذة جميعا في بروز فئة المثقفين حيث يرى: "بأن قضية (دريفوس) هي انتقال المثقف من وضعية الشاهد إلى المحامي والمدافع عن المظلومين، فقد أصبح الأستاذ الجامعي المدافع الملتزم بالقيم الجمهورية"⁽²⁾.

وعلى ذكر المستوى التعليمي للشخص ومستواه الدراسي نجد أنفسنا نقرب من مصطلح النخبة التي عرفها (باريتو): "على أنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويتمتعون بكفاءات عالية في بعض المجالات"⁽³⁾، وهم أولئك الذين استطاعوا النجاح مهما كانت مهنتهم إذ ينظر إليهم على أنهم الأفضل ليس اختصاصيا فحسب وإنما اجتماعيا كذلك.

يلاحظ أن جل هذه التعريفات تصب في الدور الرسولي والنقدي للمثقف كمصطلح اجتماعي وكمصدر من مصادر توازن المجتمع واستقراره.

أما كلمة (انتلجنسيا) فكثيرا ما تختلط في اللغات الأوروبية مع كلمة Intellegentia متقف ومع ذلك فهي ذات مدلول تاريخي اجتماعي محدد يشير إلى المتعلمين تعليما عاليا من الأطباء والمحامين والمهندسين والمعلمين والصحفيين والكتاب والعلماء في روسيا القيصرية وأوروبا الشرقية أين برز

¹- Ibid, p65.

²- Ibid, p65.

³- موريس دوفرجي، علم اجتماع السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1991، ص161.

هذا المصطلح (أنتجنسيا) سنة 1895 وسواء كانوا هؤلاء المثقفين مشتغلين بالفكر أو عدمه، وسواء كانت لهم اهتمامات عامة خارج مهنتهم وتخصصاتهم أو لم تكن⁽¹⁾. وبالرغم من أن هذا المصطلح أصبح يشير في المجتمعات الغربية إلى صفة داخلية صغيرة تضم الكتاب وذوي الثقافات الراقية، وهي جماعة لها كيائها المستقل، وقد يكون لها بعض التأثير الاجتماعي والسياسي، فإن أمر هذه الصفة يضعف في البلدان النامية إلى درجة أنها لا تنمو بنمو المجتمع ككل، ويقصد بها تلك الصفة التي ظهرت كاستجابة لقوى خارجية سواء عن طريق تقليد المجتمع الغربي أو من خلال سيطرته وفرضه لثقافته ونظمه التعليمية⁽²⁾.

1-1-2- المفاهيم و المصطلحات المتصلة وظيفيا بمفهوم المثقف :

1-1-2-1- مصطلح المواطنة :

يعد الحفر في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت محضناً مباشراً لكل مصطلح و موجهاً لدلالاته في الثقافتين العربية والغربية ومن ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم وبحثه في إطار المحاضن الفكرية بمطالقاتها المرجعية والتي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح .

لقد أفترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والأنصاف. وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية وتساعد النضال

¹ - مصطفى مرتضى علي محمود، مرجع سابق، ص25.

² - بوتومور، الصفة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار الكتب الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1972، ص8..

وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارة الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين و الكنعانيين .

وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية و المساواة تجاوزت إدارة الحكام فاتحة بذلك أفقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ الفارات وتحديد الخيارات المر الذي فتح مجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومة للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم) وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلها على ضرورة المنافسة من أجل التقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسية العامة باعتبار ذلك شيئا مطلوباً في حد ذاته.

وأفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة تفاوتت قربا وبعدا من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرزات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيدا عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيديولوجية والتربوية ، ومن ثم لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجا لفكر واحد مبسط وإنما باعتباره أنه نشأ ونما في ظل المحاضن الفكرية المتعددة حيث تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولان قضية

المواطنة محورا رئيسيا في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة ،فان تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع و مدى وعي المواطنين و حرصهم على أداء الحقوق و الواجبات .

وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا وتحددت

مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي:

أ-الاعتراف بوجود الثقافات المختلفة.

ب-احترام حق الغير و حرية

ج-الاعتراف بوجود الديانات المختلفة.

د- فهم و تفعيل إيديولوجيات السياسية المختلفة.

ك- فهم اقتصاديات العالم.

ل-الاهتمام بالشؤون الدولية.

م-المشاركة في تشجيع السلام الدولي.

ن-المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

وهذه المواصفات لمواطن القرن الحادي و العشرين في صورة كفاءات

تتميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى

الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي ويكون بذلك تنمية قدرات

معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية ومواجهة

المشكلات والتحديات كأعضاء في المجتمع العالمي الواحد ويستند هذا

المنحى في إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين:

الأولى: عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية والتدهور البيئي وتهديد السلام.

الثانية: أن هناك أمماً ومجتمعات ذات الديانات والثقافات والأعراف والتقاليد والنظم المختلفة.

ولقد أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفي هذه المعادلة عن تفاعلات جدية تتخلص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة وتأسيس مصطلح جديد في الخطاب المعاصر هو (المواطنة العالمية) أو (المواطنة عديدة الأبعاد) التي لخصت في البعد الشخصي -البعد الاجتماعي -البعد المكاني -البعد الزمني.

وعلى الرغم مما وصل إليه مفهوم المواطنة من وضوح في الفكر الغربي المعاصر إلا أنه مازال يشهد في الوعي العربي بعد التداخلات مع بعض المفاهيم كالانتماء والهوية . (1)

1-1-2-1-2-المواطنة اليونانية القديمة:- (POLIS)

قام أول شكل للمواطنة على أسلوب حياة الناس في زمن اليوناني القديم وعلى نطاق محدود لعضوية مجتمعات البوليس في تلك الأيام لم يكن ينظر إلى المواطنة على إنها مسألة عامة مفصولة عن الحياة الخاصة للفرد.

واجبات المواطنة كانت على علاقة عميقة مع الحياة اليومية للمرء في بوليس لكي يصبح المرء إنسان حقيقياً ,عليه أن يكون مواطناً نشيطاً في

¹ - نسرين عبد الحميد نبيه ،القانون العام -مركز الإسكندرية للكتاب، 2008 ، ص.241.

المجتمع والذي أعرب عنه أرسطو قوله المشهور "عدم المشاركة في تسيير شؤون المجتمع هو إما أن يكون وحشاً أو إله" هذا النوع من المواطنة قائمة على واجبات المواطنين تجاه المجتمع بدلاً من الحقوق الممنوحة للمواطنين في المجتمع لم تكن هذه المشكلة لأنهم جميعاً كانوا على علاقة قوية مع بوليس حيث مصيرهم ومصير المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً كذلك فإن مواطني بوليس رؤوا من واجباتهم تجاه المجتمع كفرصة ليصبح شخصاً صالحاً وكان مصدر للشرف والاحترام في أثينا كانوا المواطنين على حد سواء الحاكم و المحكوم دارت جميع المكاتب المهمة السياسية والقضائية حول أحقية جميع المواطنين في الكلام والتصويت في أي تجمع سياسي غير أن جانباًهما من الجوانب التي تميز الجنسية اليونانية (البوليس) هي الفرد، المواطنة في اليونان القديمة وروما وكذلك في مدن القرون الوسطى التي تمارس نظام بوليس للمواطنة .

كانت حضرية وغير عادلة على نطاق واسع كان وضع المواطنين أفضل من غير المواطنين :النساء -عبيد أو البربر على سبيل المثال كان ينظر إلى المرأة أنها غير عاقلة وغير قادرة على المشاركة السياسية على الرغم من أن بعض و خصوصاً(أفلاطون plato) اختلفوا في هذا الرأي الأساليب المستخدمة لتحديد ما إذا كان شخص يمكن أن يكون مواطناً أو لا يمكن أن تقوم على الثروة (مبلغ الضرائب مدفوعة) والمشاركة السياسية أو التراث (كلا الوالدين ولدوا في البوليس) في إمبراطورية الرومانية تغير شكل المواطنة لبوليس :حيث تم توسيع نظام التجنس من النطاق الضيق لبعض أسر المجتمع إلى أسر الإمبراطورية بأكملها. أدراك الرومان أن منح الجنسية لأي شخص من جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية تحتم وجود نظم رومانية

على المناطق المستعمرة, المواطنة في العصر الروماني لم يعد وضع الوكالة السياسية بل قد خفضت إلى الحماية القضائية والتعبير عن السيادة القانون⁽¹⁾.

1-1-2-3-المواطنة الفخرية :

-تمنح بعد البلدان (المواطنة الفخرية) لأولئك الذين يرون أنهم جديرين بالإعجاب أو التمييز بواسطة قرار الكونغرس في الولايات م.أ (states congress act of United) وموافقة الرئيس فإن المواطنة الفخرية (honorary United states citizenship) قد منحت لستة أشخاص فقط .

المواطنة الفخرية الكندية تتطلب الموافقة بالإجماع من قبل البرلمان، ومن الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية الكندية الفخرية: راؤول فالنبرغ (Wallenberg Raoul) في 1985، ونيلسون مانديلا في عام 2001 (Nelson Mandela)، الدالاي لاما (Dalai Lama) و تنزين غياتسو (Tenzin Gyatso) في عام 2006 و أونغ سان سوكي (Aung-San-Saki) في عام 2007.

وفي عام 2002 كوريا الجنوبية منحت المواطنة الفخرية الشرفية لمدرّب فريق هولندا لكرة القدم غوس هيدينك (Guus Hiddink) الذي قاد المنتخب الوطني بنجاح و بصورة غير متوقعة إلى الدور النصف النهائي من كأس العالم لكرة القدم 2002 (FIFA World cup 2002) .

المواطنة الفخرية منحت أيضا لـ هاينز وارد (Hines Ward) لاعب كرة القدم الأمريكي الأسود من أصل كوري أمريكي في عام 2006 لجهوده الرامية لتقليل التمييز في كوريا ضد الأشخاص النصف كوريين، والممثلة

¹Personal and social éducation (pse) and Work related éducation (wne) in the basic curriculum éducation .

الأمريكية انجلينا جولي (Angelina jolie) منحت مواطنة كمبوديا الفخرية في عام 2005 بسبب جهودها الإنسانية.

المواطنة الفخرية تنتهي عند موت المشرف أو في حالات الاستثنائية عندما تؤخذ من قبل مجلس برلمان المدينة أو الدولة في قضية مجرمي الحرب كل هذه الأوسمة استرجعت طبقاً لمادة الثامنة من الجزء الثاني من الرسالة الأولى بتوجيه 38 من مجلس الرقابة في ألمانيا في 12 أكتوبر 1946. من ناحية تاريخية فإن العديد من الدول تحدد المواطنة فقط لنسبة من السكان مما خلق للمواطن المنتمي إلى الطبقة السياسية حقوق متفوقة على غيره من الأشخاص المنتمين إلى قطاعات السكان⁽¹⁾.

1-1-2-1-4- مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة و هذه المكونات هي:

أ-الانتماء:

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن ، فالانتماء في اللغة" يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب" وفي الاصطلاح "هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً تجسده الجوارح عملاً".
والانتماء هو شعور الداخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته.

¹ - personal and social education Framework : Key stages 1to 4 in Wales. Welsh assembly government 2007-06-09.

ب - الحقوق:

- إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة و المجتمع منها:
- أن يحفظ حقوقه الخاصة كحق الدين والمعتقد وحرية الرأي.
 - توفير التعليم.
 - تقديم الرعاية الصحية.
 - تقديم الخدمات الأساسية و حق الانتماء إلى جمعيات السلمية .
 - توفير الحياة الكريمة.
 - العدل و المساواة أمام القانون.
 - الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك وحرية العمل.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء كانوا مسلمين أو أهل كتاب أو غيرهم في حدود التعاليم فمثلاً "حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين غير المسلمين على الإسلام (قال تعالى: لا إكراه في الدين) سورة البقرة .256" . وكذلك حرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه بشرط أن لا يتعدى إلى حريات الآخرين⁽¹⁾.

1-1-2-1-5-الواجبات:

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني وبعضها الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني، ويمكن تحديد بعض الواجبات منها:

¹ - فهد إبراهيم الحبيب، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مجلة المعرفة ع120 سنة(2005) مملكة العربية السعودية ص30.

-احترام النظام.

-التصدي للشائعات و الدفاع عن سلامة تراهه.

-عدم خيانة الوطن و حماية رموزه .

-المساهمة في تنمية الوطن .

-المحافظة على المرافق العامة .

الواجبات هي إلزام كل مواطن بوجوب تأديتها بإخلاص اتجاه وطنه ويحمي الملكية العامة ويحترم ملكية الغير، كما أن المواطنين متساوون في أداء الضريبة حسب ما ورد في دستور الجزائر ويوجب على كل واحد منهم أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية.

كما أن الأمانة وهي ذات معاني واسعة كعدم استغلال الوظيفة أو منصب لأي غرض شخصي إي تكليف وليس تشريف وابتعاد عن الشبهات كالرشوة والتزوير والغش وإخلاص في أعمال الإدارية بعيدا البيروقراطية الصفراء.

كما أن كل مواطن يتسبب في إلحاق الضرر بالغير يلزمه القانون بالتعويض عن ذلك الضرر لأنه مسئول عن تصرفاته ويعاقب القانون الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات تمس بحقوق الآخرين أو حرياتهم أو سلامتهم البدنية والمعنوية. كما أن رموز السيادة الوطنية تحظى باحترام كل المواطنين لأن القانون يحميها من أي اعتداء أو تزوير أو إهانة⁽¹⁾.

¹ - جديد في التربية المدنية، وزارة التربية الوطنية(2007-2008)السنة الرابعة-الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.ص13.

1-1-2-1-6- المفاهيم ذات الصلة بالمواطنة:

لمفهوم المواطنة تداخل وترابط مع العديد من المفاهيم المتصلة به تؤثر فيه وتتأثر بها فمن المفيد تناول هذه المفاهيم بهدف بلورة مفهوم المواطنة بصورة أكثر موضوعية ومن أهم هذه المفاهيم: وعي السياسي، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، حرية التعبير وإبداء الرأي .

يمكن تعريف المواطنة بأنها المكانة أو العلاقة الاجتماعية تقوم بين الشخص الطبيعي وبين المجتمع السياسي (السلطة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة كذلك تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية وذلك برغم أن المصطلح الأخير أوسع في معناه الأول وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوق معينة ولقد أستخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات المتبادلة من جانب الأشخاص والسلطة فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والميدانية نتيجة انتمائه إلى المجتمع السياسي المعين لكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعد الواجبات.

لغة: المواطنة المنزل الذي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحلّه حسب

ابن منظور في لسان العرب

***الديمقراطية :**

يشير هذا المصطلح إلى طريقة الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصا متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيقه لأهداف عليا أما المعنى الخاص لهذا المصطلح فهو توفر فرصة المشاركة لدى الأعضاء

المجتمع في اتخاذ القرارات في أي مجال من المجالات الحياة الاجتماعية وبخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية و الجماعية على سواء .

هو النسق السياسي القائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له ذلك أن الحكومة تستمد شرعيتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من إرادة غالبية أعضاء المجتمع المحلي أو المجتمع بأكمله⁽¹⁾.

*التعايش:

لغة: عايشه معه عيشة: أعاشه، وتعايشوا على الألفة والموودة ومنه التعايش السلمي²

اصطلاحاً: يقصد بالتعايش أن يعيش الرجل مع الخلق فيسلم منهم وينصفهم من نفسه.

التعايش السلمي: مفهوم جديد في العلاقات الدولية دعت إليه قيادة الاتحاد السوفيتي بعد موت ستالين وهي تقوم على قبول فكرة تعدد المذاهب الإيديولوجية والسياسية وتجنب الحرب بالجوء إلى التفاهم والتعاون لحل أزمات الدولية لضمان .

الحرب المحدودة: عمل سياسي شامل يلجأ إلى القوة المسلحة في مرحلة من مراحل تحقيق هدف معين لا يستدعي بالضرورة كسر إرادة الخصم أو فرض مشيئة المنتصر عليه كاملة

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية.

² - المعجم الوسيط، مادة عيش ، ص 663.

*الثقافة :

يذهب "رالف لننون" إلى أن ثقافة المجتمع تمثل أو تعتبر عن طريقة أعضائه في الحياة و هي تتكون من مجموعة الأفكار والعادات والتقاليد التي تعلموها في حياتهم الاجتماعية وهذه الثقافة هي التي تحدد نظرتهم للحياة وتوجه أفعالهم و أن كل ثقافة تحتوي على عدد ضخم من الموجات المباشرة للسلوك الاجتماعي في مواقف معينة وأن مثل هذه الموجات تعرف على أنها المعايير وبالتالي يكون معيار بمثابة مرشد أو موجه خاص للفعل ومن ثمة فهو الذي يحدد السلوك المقبول والمسموح به في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية كما يذهب بعض الباحثين أمثال كل من JAMES GLYNN و ELBERT في تحديدهم لمفهوم الثقافة على أنها تتكون من أنماط و سلوك التي يكتسبها أو يتعلمها أعضاء المجتمع عن طريق اللغة أو الأشكال الأخرى للتفاعل الرمزي كالقيم والمعتقدات والأعراف والعادات والتي تكون في مجملها و جهة النظر المشتركة فيما بينهم و تربطهم معا كوحدة اجتماعية كلية وعلى رغم من ذلك التنوع القائم بين الباحثين في علم الاجتماع بصدد تحديدهم بمفهوم الثقافة إلا أنه يمكن القول أن التعريف الشامل لها هو الذي قدمه "إدوارد تايلور" بأنها ذلك الكل مركب الذي يحتوي على العادات والتقاليد والفن والأعراف والأخلاق والقانون وكل ما يكتسبه الإنسان بصفته عضو في المجتمع(1).

*الثقافة السياسية: هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع تعبر عن الفهم العام للمواضيع السياسية عن المواطنين أو هي مجموعة المعارف والآراء

¹ - علي إسماعيل سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص42.

الاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم السلطة، الولاء والانتماء والشرعية والمشاركة⁽¹⁾.

***العمل السياسي:** هو توجيه حركة الجماهير التلقائية إلى حركة المنظمة الواعية من خلال سيادة القانون في التنظيمات السياسية المعترف بها من المجتمع⁽²⁾.

***مفهوم المشاركة :**

- لغة : هو الأداء و الفعل .

- اصطلاحا: هي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق مجموعة أهداف معينة لها ميزة التطوع الفردية أو الجماعية⁽³⁾.

***المشاركة السياسية:** لغة : هي التمثيل.

اصطلاحا: هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف مستويات النظام السياسي⁽⁴⁾.

***الهوية :**

عملية تميز الفرد بنفسه عن غيره أي تحديد حالته الشخصية *personale identity* والسمات التي تميز الأفراد عن بعضهم كالاسم والجنسية والسن، الحالة العائلية، المهن...الخ.

¹ - شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية أوت 2001، القاهرة، ص148.

² - سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث دراسة تحليلية نقدية، المركز الثقافي العربي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص155-186.

³ - المرجع السابق، ص188.

⁴ - المرجع السابق، ص191.

وتتص القوانين عادة على إثبات الفرد بمقتضى بطاقة شخصية وتساعد هذه البطاقة الفرد في معاملته المختلفة مع الجهات التي تطالب بإثبات شخصية. أما الذاتية السيكولوجية فلها مميزات خاصة قد تكون ذاتية أو موضوعية. وقد تكون فردية أو اجتماعية ويقال في المنطق مبدأ الهوية، يقصد به أن الموجود هو ذاته، و يهيمن هذا مبدأ على الأحكام والاستدلالات الواجبة ومن شأنه أن يجعلنا نحرص أن لا نخلط بين الشيء وماعداه و أن لا نضيف لشيء ما ليس له(1).

* النخبة المثقفة:

داخل قطاع المثقفين توجد القلة الفاعلة أو النخبة المميزة في إنتاجها الثقافي أو في التأثير على ثقافة المجتمع ولكن ليصح أن ندرجها ضمن النخبة السياسية إلا إذا أصبح لها دور في الحياة السياسية. لقد ساهم المثقفون في الحياة السياسية بشكل فعال، خصوصاً عند توقعهم في صفوف المعارضة وقيادتهم لها في مواجهة استبداد السلطة السياسية أو للتأثير على مواقفها. ويظهر هذا جلياً في قيادة الحركات الطلابية والثورية ومنظمات حقوق الإنسان ومن المعروف أن المثقفون لعبوا دوراً أساسياً في تحولات التي عرفتها دول شرق أوروبا وأدت إلى انهيار النظم الشيوعية وفي عديد من هذه الدول قاد المثقفون القوى الديمقراطية لإسقاط النظم الشيوعية(2).

¹ - أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص206

² - إبراهيم أبراش ، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، طبعة أولى ، 1988، ص. 177 .

* الأحزاب السياسية :

تعد الأحزاب السياسية من أسس الأنظمة الديمقراطية وأهم المؤسسات السياسية التي تضيف طابعا ديمقراطيا على النظام السياسي وتعتبر حجر الزاوية في تأطير المشاركة السياسية وتفعيلها وفي ربط الجسور ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية حيث يصاغ القرار السياسي فهي تقوم في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية والتعبير الجمعي عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين(1).

لغة:(حزب . ج أحزاب) الجماعة من الناس تشكلت أهواؤها :الرجل:
أعوانه تنظيم سياسي له فلسفة معينة يدعو إليها ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه
والقسم من القرآن: سورة الأحزاب:إحدى سور القرآن الكريم(2).

* المؤسسات الجامعية :

لقد تمثل دور الجامعات في قرون الوسطى في نقل المعرفة القائمة وإعداد الطلاب لبعض المهن الأساسية ولكنها أصبحت بفضل نشاطها في مجال البحث العلمي على مر القرون المركز الرئيسي للإنتاج المعارف الجديدة كما أصبحت جزء من المجتمع الموجودة فيه إذا إنها اعتبرت مؤسسة ذات أهمية جوهرية لكل مجتمع حديث(3).

¹ - المرجع السابق، ص254 .

² - مرشد الطلاب، المرشد الجزائري، 2005، ص104.

³ - فليب ج أ تبارك، أساليب تطور التعليم العالي، أفاق العام 2000، مستقبلات العدد 02 المجلد 21 سنة 1991 ص221

فالتعليم الجامعي هو أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد الدول النامية على اللحاق بركب الحضارة الحديثة، حيث أن العلوم التي تدرس في الجامعة سواء كانت فيزيائية أو إنسانية ضرورية لأيجاد حلول لمشاكل ملموسة فالجامعة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل أن لا تكون لها تعريف واحداً وعالمي "إذا أن الجامعة مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة متعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه(1).

لغويًا: الجامعة مؤنث الجامع العلاقة أسم يطلق على المؤسسة الثقافية التي تمثل كل معاهد التعليم العالي في أهم فروع كلاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب، و العصبية الرابطة و الأدب ونقول جامعة الدول العربية(2).

*الصفوة:

يشير هذا المصطلح بمعناه العام إلى جماعة من أشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في المجتمع معين ويستخدم المصطلح بالتحديد للإشارة إلى النفوذ التي تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة في مجال محدد. ولذلك فالصفوة هي أكثر الطبقات هيبية وأثراً وقد يشير المصطلح أيضا إلى أعلى فئة في أحد ميادين التنافس وتتألف الصفوة من المبرزين المثقفين

¹ - مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص05.

² - المنجد الأبجدي، دار المشرق، الطبعة الثالثة، بيروت، 1992، ص252.

بالقياس إلى غيرهم ومن ثم فهم يعتبرون القادة في ميدان معين وبهذا المعنى تكون هنالك الصفوة السياسية والصفوة في العمل والصفوة في الفن والصفوة العلمية والدينية⁽¹⁾.

* المثقفون (أعضاء الطبقة المثقفة):

أعضاء المجتمع الذين يكرسون جهودهم لتطوير الأفكار الأصلية وينشغلون بالأنشطة الثقافية ويشكل المثقفون قسماً صغيراً من فئات المتعلمين⁽²⁾.

لغة: المثقف: المستوي المقوى للمتعلم المتوسع في ثقافة الرمح في عرف الشعراء⁽³⁾.

* العمل السياسي:

الجهود التي تقوم بها الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها أو في إبداء وجهة نظرها في برامج مشروعات الحزب التي يتولي الحكم .

* السلطة:

هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التعرف و إصدارا والأوامر في مح معين و يرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً ومن ثم يخضعون لتوجيهاته و أوامره وقراراته.

¹ - محمد عاطف غيث ،قاموس علم اجتماع ، دار معرفة الجامعية، ص1

² - المرجع السابق، ص1

³ - مرشد الطلاب - للنشر و التوزيع ، المرشد الجزائري، 2005 ص26 .

ويترتب على تركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها إساءة استعمال السلطة ويطلق على من يتصف بهذا اتجاه استبدادي وهو الذي يفرض سلطة على الناس بالقوة ولا يستمدّها من إدارة الشعب⁽¹⁾.

قد ظهر هذا مصطلح في الغرب على يد الفيلسوف (أرسطو) والذي روج له بتكوين مجتمع سياسي البرلمان تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشجيع القوانين لحماية العدالة والمساواة إلا أنها تقتصر على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء حق المرأة والعمال والغرباء عن حق المواطنة.

وساهم (جون لوك) في القرن السابع عشر بضرورة قيام المجتمع السياسي ذو السلطة التنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزاعات التي من الممكن أن تنشأ وقد أراد "لوك" أن يستبدل صيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية إلا وهي المجتمع السياسي ذو القوانين والشريعة .

"توماس هوبز" يحدد بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: "المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد" وفي القرن الثامن عشر أخذت فكرة المجتمع المدني معنى مغاير كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع.

"جون جاك روسو" يشكل مفهومه أهم عناصر المخيال الحدائلي للديمقراطية انه داخل المجتمع المدني الذي يشارك فيه المواطنون في صنع

¹ - أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية - إنجليزي فرنسي - عربي ، مكتبة لبنان ، 1986 .

القرار، ويركز توجهه "روسو" على استيعاب الفرق المجتمعية ويعتبر المجتمع المدني صاحب السيادة و باستطاعته صياغة الإرادة العامة⁽¹⁾.
"محمد عابد الجابري": يمثل هذا المفكر توجهها حديثا رغم كونه تبسيطا للمجتمع المدني وهو بمفهومه ليس أكثر من المجتمع الديمقراطي، مجتمع تحكمه الأغلبية وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية والتعددية واستقلالية القضاء وتنتهي مسألة المجتمع المدني برأيه إلى القيم المدنية ومؤسساتها الطوعية⁽²⁾.

* الوعي السياسي:

يعبر الوعي السياسي عن رأي الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين سياسيين وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها ومدى مشاركتهم في أنشطتها وصيغ توجيه القرارات السياسية في المجتمع التي تمثل واجباته والتزاماته وحدود حقوقه وحرياته أي أن الوعي السياسي هو ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على مستوى المحلي والقومي والدولي ويشتمل هذا المعرفة بالبناء الرسمي للحكومة ورؤسائها وموظفيها وأدوارهم. ويعرف الوعي السياسي على أنه إدراك الأفراد للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت

¹ - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، 2000، ص22.

² - محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، 15، ع167، سنة1993، ص5.

والسلوك الانتخابي واتجاهاتهم السياسية وانتمائهم للأحزاب القائمة وكيفية الاعتماد على كل هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي لمجتمعهم والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره ومن أهم مؤشرات ودلالات وجود الوعي السياسي إدراك أفراد للأوضاع والمتغيرات السياسية والإقبال على المشاركة السياسية سواء كان ذلك في مستوى التشريع أو الانتخاب و تعبير الأفراد عن مدى اهتمامهم بالأمور السياسية و المشاركة فيها(1).

* الثقافة السياسية :

إن الثقافة السياسية هي جزء من ثقافة العامة لمجتمع وتشير إلى نسق القيم و المعتقدات السياسية مهمتها توخيه سلوك السياسي بالمجمع وتجعله متميزا عن غيره من التجمعات على الرغم من تعدد الاتجاهات السياسية به وتعكس أيضاً نوعية وطبيعة المناخ السائد داخل النسق السياسي الذي يسهم في تشكيلة تراث المجتمع وموروثه التاريخي إلى جانب الدوافع و العواطف والمعايير ولذا يمكن اعتبار الثقافة السياسية معيار قوى يسهم في تفسير الشخصية السياسية وأيضاً القومية.

وهي نتاج لخبرة المجتمع التاريخية وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وأنماط التنشئة السائدة فيه.

ويرتكز جوهر الثقافة السياسية على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

المعارف السابق ص188م والمعتقدات والاتجاهات السياسية والسلوكيات السياسية وتعد الثقافة السياسية أحد أبعاد التربية السياسية فهي تبدأ في مرحلة مبكرة من العمر وتعتبر المعارف والمفاهيم والقناعات

¹-لطيفة إبراهيم الخضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، دار النشر عالم الكتب، سنة 2006، ص162.

والاتجاهات التي يطورها الناشئ في هذه مرحلة العميقة ولا تخضع فيما بعد لتغيير أو التبديل أو التعديل وكما أنها هي الأساس في تشكيل شخصية المواطن السياسية فان المجتمع يتطلع إلى إن تكون معارف ومفاهيم وقناعات واتجاهات جميع المواطنين موحدة وبصورة عامة وغير متضاربة ولا متعارضة ولذا يجب إن يهتم بتطوير مثل هذه المعارف والقناعات والاتجاهات المشتركة بصورة كبيرة.

*المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية هي دلالة التفاعل الإيجابي بين الفرد مجتمعه وهي نشاط إيجابي يتم بطريقته الإدارية بهدف المشاركة في النظام السياسي، وهي كذلك من أهم الملامح ودلالات الديمقراطية وتشير إلى عملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وكما عرفها البعض على أنها الأنشطة إدارية يمارسها أفراد المجتمع بهدف المشاركة في رسم وصياغة سياسة الدولة واختيار الحاكم والمسؤولين في مجالس الحكم، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وهناك من يرى إن مشاركة السياسية عملية ديناميكية يشارك من خلالها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه وتتم مشاركة تلك بشكل إرادي وواع بهدف التأثير في مسار السياسي العام، بما تحققة المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خلال عدة أنشطة منها المشاركة في الأحزاب السياسية والترشيح للمؤسسات التشريعية والتصويت والاهتمام بالحياة السياسية.

ولدرجة مشاركة الجماهير دلالة تعكس ما يسمح به النظام السياسي القائم لهذه الجماهير من حقوق للمشاركة في تشكيل القرارات وتعديلها وأيضاً الوعي السياسي للجماهير وتصورها لدورها الواقعي في صنع القرارات وفي هذا كشف عن مدى وجود المواطنة المسئولة ومدى إيمان الصفوة الحاكمة بتلك الجماهير وحققها في المشاركة وبقدرتها على هذه المشاركة، ويتضح من خلال ما يلي:

-مدى مساهمة الجماعات في المجالس النيابية مقارنة مع نسبة السكان في الشريحة العمرية ونسب تمثيل الفئات الصغيرة والفئات الفقيرة في المجالس النيابية وعدم إرغامها بالقوة والقهر.

-مدى بقاء الحكام و المسئولين و المؤسسات الدستورية في مواقعها ومهامها.

-مدى ثبات القوانين ومرونتها مع تطور الظروف الدولية .

-مدى صيانة حرية المعارضة السياسية و الصحافة وحرية إبداء الرأي.

وتتطلب المشاركة السياسية مقومات المواطنة:

1-الإحساس بالمسؤولية العامة لدى المواطنين وذلك من خلال ترسيخ قيم المسؤولية و فكرة الواجب قبل حق.

2- التربية على الطاعة السياسية

3-الانتخابات و اختيار القادة

4- تطبيق القوانين

و تحمل المشاركة السياسية دلالة على أن السلطة تقوم على مشاركة السياسية الشعبية فاعلة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع أو

إمكانية الشعب في أن يكون له نصيب في إتحاد القرار مع إشارة إلى نوع من استقرار السياسي و الحكم الديمقراطي⁽¹⁾.

* عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية :

تختلف درجة المشاركة السياسية للجماهير من مجتمع لآخر تبعاً لظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية وتختلف داخل المجتمع الواحد من مرحلة تاريخية أخرى تبعاً لنوعية النظام السياسي بها، يرتبط مستوى المشاركة السياسية بمدى الوعي السياسي لدى الجماهير الذي بدوره يؤكد على مدى و نوعية الثقافة السياسية سواء من خلال وسائل الإعلام وعمليات الاتصال المستمرة بين رجال السياسة و الجماهير أو من خلال الأحزاب السياسية أو من خلال أي مؤسسات للتنشئة السياسية والاجتماعية.

* أسباب عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية :

1- يرى البعض ان العمل السياسي مصدر تهديد لحياتهم أو قد يآثر بدرجة أو بأخرى على مكانتهم الاجتماعية وعلاقتهم بالآخرين وانه لا يحقق إشباعاً عاجلاً و إن نتائجه غير مؤكدة رغم كل ما يقال .

2- ضعف المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع وطبيعة النظام الحزبي والدستور وضعف الاتصال بين رجال السياسة و الشعب.

3- ضعف المنبهات السياسية في بلورة الوعي السياسي لدى الجماهير وخاصة خلال تنشئة السياسية كضعف دور الأجهزة الإعلامية.

4- انعكاس نوعية السلطة السياسية على مدى المشاركة السياسية للجماهير فإذا كانت دكتاتورية أو أوتوقراطية فإنها تحول دون المشاركة السياسية

¹ - لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، دارالنشر عالم الكتب ، طبعة الاولى 2006 ، ص178.

عكس ما إذا كانت الديمقراطية وكذلك حال إذا كانت الدولة تأخذ بأسلوب المركزية أو اللامركزية حيث تضيق المركزية الخناق على المشاركة الشعبية على مستوى المحليات.

5- ضعف الثقة بين السلطة السياسية والجماهير نتيجة للوعود الكاذبة أو التي تعجز السلطة عن الوفاء بها أو لعدم مصارحة الجماهير بالحقائق وربما لكلا سببين معا.

6- اختلاف التوازن بين مفهومي الحقوق و الواجبات مما يؤدي إلى هشاشة الوعي بين الجماهير وتحول اللامبالاة أو السلبية دون مشاركتهم .

7- اهتزاز هيبة القانون في نفوس الجماهير وخاصة في حالات التراخي في تطبيقه مما يضعف الانتماء لدى البعض والإحجام عن المشاركة .

8- اهتزاز قيم العمل وانحصارها في المردود المادي وتجاهل مردودها الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن البطالة وخاصة لدى المتقنين وهذا يرسخ الشعور بالاغتراب ويؤكد الإحساس باللامبالاة والسلبية وتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية ومرارة عدم إشباع الحاجات الأساسية لدى بعض الجماهير تجعلهم يشعرون بالبؤس والحرمان والإحباط خاصة إذا أدركوا إن أوضاع المجتمع بمعايير القائمة لن تحل مشاكلهم ولن يجدوا لها مخرج فيفقدون التواصل والتفاعل الذي يؤدي إلي العزوف.

مثال(بوش) إن الديمقراطية لا تصلح ولا تكون سببا للاستقرار إلا في إطار متفق عليه بين معظم المواطنين ثم تكون خلافاتهم الثقافية خلافات فرعية داخل هذا الإطار العام الجامع.

وأما إذا كانت الخلافات أساسية و حول الإطار نفسه فإن الديمقراطية لن تحل أشكالا. ولن تحقق استقرارا لأنه لا احد من المتنازعين سيقبل حلا لمجرد أن الأغلبية التي يختلف معها قالت به.

ما الحل إذن...؟ الحل في مثل هذه الحال هو ان يجتمع المختلفون ويبدؤوا بتقرير المبدأ الذي هم متفقون عليه، انه من مصلحتهم جميعا أن يبقوا وطننا واحدا ثم ينظروا إلي الكيفية التي يحققون بها هذا الهدف من غير تقيد سابق بديمقراطية ولا علمانية ولا غير ذلك من النظم والإيديولوجيات الشائعة.

هذا ما حاول فعله واضعوا الدستور الأمريكي فبالرغم من أن الو.م.ا تعد اليوم مثلا للديمقراطية إلا أن الذين وضعوا دستورها لم يكونوا ملتزمين بتجربة ديمقراطية معينة.

بل كان بعضهم يخشى مما أسموه بدكتاتورية الأغلبية التي قد تؤدي إليها الديمقراطية و لذا جاء دستورهم شيئا جديدا لا يمكن وصفه بالديمقراطي إذا ما قيس بالمبادئ الديمقراطية الصارمة .

من ذلك انه من الممكن -بل حدث- أن يكون الرئيس الفائز في الانتخابات اقل أصواتاً من منافسه، ومنها فكرة الكليات الانتخابية التي لا تقيد

1-1-2-1-8- النخبة المثقفة في المرحلة الاستعمارية (1945-1954) :

1-الخطاب السياسي لنخبة المثقفة : كان المجتمع الجزائري في سواد أعظم أمياً نظراً للسياسة الاستعمارية آنذاك التي تجلت في طمس شخصية وهوية الفرد الجزائري الذي ظل ينظر إليه كمجرد "انديجان" لا ثقافة له، في حين كان يتميز المجتمع آنذاك بخصائصه الثقافية بطقوسه ولغته الشعبية وأطره المعرفية المستمدة من التراث الشعبي العريق فمارس ثقافته بطقوس ولغته الشعبية فالمجتمع حينذاك كان له أبطاله وقيمه بحيث واصل إعادة إنتاج أنماطه الثقافية من موسيقى وشعر وعبادة الأولياء و ممارسة الدين...الخ، أي كان يخلق ثقافته الخاصة به والتي أصبحت بدورها مغايرة ومختلفة عن ثقافة المثقفين الجزائريين لكونها ثقافة شعبية(1).

إن النخبة المثقفة في تلك المرحلة كانت تضم كلا من كان يحسن الكتابة والقراءة، فانقسمت بذلك إلى فئتين، فئة المثقفين باللغة العربية (نسبياً وليس إطلاقاً) والأخرى باللغة الفرنسية، فالأولى يغلب عليها الطابع التقليدي كانت متواجدة أكثر ضمن الحركة الإصلاحية تكوينها الأولي كان في المؤسسات التقليدية المعروفة بالمسجد، الزوايا، الكتاتيب القرآنية .

إن السياسية الاستعمارية الإستدمارية استهدفت القضاء على هذه المؤسسات وذاك بحرمانها من السند المالي الذي كانت تشكله الأوقاف بالنسبة إليها وذلك منذ 1830. ابن أصدر قرار بحجز الأوقاف وضمها لأملاك الدولة، فآثر ذلك سلباً على فعاليتها إلى أن اضمحلت واندثرت نهائياً في بداية هذا القرن(2). بحيث أصبحت الزاوية لاتحمل شيئاً من الزاوية إلا الاسم، وفي

¹ - علي كتر ، معطيات لتحليل الانتلجنسيا في الجزائر،(المستقبل العربي)/بيروت سنة 1987 /العدد 104/ص72 .

² Mostefa Lacheraf ; L'Algérie (nation et société) in cahiers libres-n71-72 /S.N.E.D.Alger - p.300).

ظل هذه الأوضاع واصل بعض الجزائريين دراستهم في الجامعات الإسلامية العربية (الأزهر - الزيتونة - القيروان) فتأثروا من جراء ذلك.

فالخطاب السياسي الثقافي السائد هناك ومعروف باستثماره للدين واللغة ويمكن اعتبار جمعية العلماء المسلمين نموذجا لهذا النوع من المثقفين فخطابهم السياسي كان يطغى عليه الطابع الثقافي الإصلاحى وشكل كل من الدين و اللغة العربية المادة الأساسية لكل خطاباتهم، وفي هذا الصدد يقول احد الباحثين : "إن العلماء اشد تمسكا على مستوى الثقافي وأهملوا الجانب السياسي(لقد صاغوا لمدة طويلة أعمالهم في ايطار القوانين الفرنسية).

على عكس ذلك فان خط نجم شمال إفريقيا / حزب الشعب الجزائري لم يتخل أبدا عن الاستقلال والسيادة السياسية وبقي لينا في المسألة الثقافية ولو أن التصور الذي كان يحمله كان يعبر عن الانتماء للعروبة والإسلام (تلاقى وتعارض في هذه المسألة) (1) .

نحن نعتقد بان هذا الخلاف بين التيارين راجع الى طبيعة تكون كل تيار و مصدر ثقافته. وهنا نعود ونتحدث عن الفئة الثانية من المثقفين فهي التي تضم أولئك الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية وشربوا من ثقافتها وتأثروا بتراثها الثقافي (الثورة الفرنسية)، وهنا نؤكد على نسبة ما نقول فأنتجوا بذلك خطابا سياسياً وثقافياً مغايراً وفي بعض الأحيان متناقض مع

1-1-2-1-9-مسؤولية المثقف الجزائري أمام المواطنة :

إن جزءا ليس باليسير أيضا من المسؤولية عن أزمة المواطنة يقع على عاتق المثقفين الذين يفترضوا أن يمثلوا الطليعة التي تفتح الطريق - بالتنوع

¹ - السياسة والدين ،سلسلة انفتاح الأديب ،العدد13-14 /مايو 1993 ص30 .

- أمام الجماهير بالمشاركة في صنع الحياة والمستقبل، هذه المسؤولية تتمثل في عدة جوانب أهمها :

1-تغرب القسم الأكبر من المثقفين بمعنى ارتباطهم الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته واعتبارهما معيار التقدم والتمدن، بالتالي ابتعاد مطرد وغربة متنامية بينهم وبين الفئات والطبقات الشعبية ويزيد في هذا التباعد تعالي الكثير من المثقفين على الجماهير الشعبية وأحيانا احتقارهم لها وإحساسهم بالتميز عنها وخجلهم من الانتماء إليها، ولما كان هؤلاء المثقفون هم الذين سيشغلون وظائف الدولة ومؤسساتها .

2-انغماس معظم المثقفين في تدبير مصالحهم الذاتية يحكمها في ذلك اتجاه المتزايد للأخذ بنمط الحياة الاستهلاكية، وبالتالي انصرف هذا القطاع من المثقفين عن الانشغال بالقضايا الاجتماعية إلى انغماس في مشاكل الحياة المادية .

3-اعتكاف البعض الآخر منة هؤلاء المثقفين على العمل الأكاديمي، البحث والتحول إلى الأدوات الحيادية تبحث في مسائل العلم المجرد دون التفتت للصراع السياسي والاجتماعي .

4-نفور الكثير من المثقفين العرب من التزام السياسي والامتناع عن الانطواء تحت شكل تنظيمي، إما بحجة أن الظروف لا ديمقراطية لا تسمح بالعمل السياسي الصحيح أو أن التزامهم السياسي سيفقد الموضوعية لأنهم ينحازون بهذا إلى وجهة نظر معينة أو بسبب شعور بعضهم بأنه أكبر من أي عمل سياسي⁽¹⁾، فكيف يمكن لمثقف الجزائري الواعي أن يظل على الحياد

¹ - خالد نصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية 1998، ص.129.

بين السلوكيات والممارسات المواظنتية والاضطهاد والقمع وبين الاستغلال والعدل الاجتماعي .

إن أكبر خطر لدور المثقف قد يؤديه هو التحول إلى أبواق للأنظمة الحكومية وأقلام تيرر لها ممارسات القمع ومصادرة الحريات، أو اللامبالاة التي تعرفها الفترات الراهنة وهي العزوف على كل ما يرتبط بالدولة من قرارات واستفتاءات و تعديلات .

وكما هو محروم من إبداء الرأي و التعبير في شؤون مجتمعه ووطنه وأمتة وهو مغلول عن المشاركة في تقرير مصيره ومصير بلده ومكبل بقيود القهر والخوف والحاجة كما انه محكوم عليه بالإقامة الجبرية داخل سجن إقليمه الضيق على غرار ما تسمح به القوانين و حقوق إنسان والحريات.

1-1-2-1-10- دور المثقف :

أ-المثقف وسيط لا قائد:

ما شهدته العالم من انهيار في القيم والنظم وانكسار لنماذج التفكير والعمل، وما شاهده العالم العربي خصوصاً من فشل في مساعي الوحدة ومشاريع التنمية ومن نزاعات وحروب وكوارث اجتماعية ووطنية في بعض مناطق الدولة كل ذلك يبقى الأسئلة مشتتة حول مهمة المثقف ودوره ويحمل على إعادة التفكير في علاقة المثقف بالدولة والمجتمع وهذه العلاقة كانت في أكثر الأحيان سلبية، عقيمة وأحياناً مدمرة خصوصاً في البلاد العربية حيث تعاطي المثقف مع السلطة والسياسية والمجتمع بعقل طوباوي حالم أو بمنطق أيديولوجي مغلق .

هذا بالنسبة إلى أكثر المثقفين الذي تقوم علاقتهم بالسلطة السياسية على النفي المتبادل و المقصود بهم هؤلاء الذين ينفون حقيقة السلطة ومشروعيتها فتعتمد السلطة إلى إقصائهم أو سجنهم أو تصفيتهم، أما القسم الآخر من المثقفين فهم الذين التحقوا بالسلطات والدول وعلموا في خدمتها كأجهزة إيديولوجية ويبررون ما أحدثته من تبيد للموارد أو تدمير للمكتسبات.

والنتيجة في الحالتين واحدة: العجز والهامشية أو الضعف والهشاشة سواء تعلق الأمر بالمثقف المعارض للسلطة أو بالمثقف السائر في ركابها

وأية ذلك أن المثقف فقد فاعليته لأنه لم يعمل بخصوصية وأعني بالخصوصية هنا إطلاع المثقف بدوره الخلاق في إنتاج الفكر وصناعة المعرفة فهذا هو رهبانية: خلق واقع فكري جديد بإنتاج أفكار جديدة أو بتغيير نماذج التفكير أو بابتكار ممارسات فكرية جديدة أو بإعادة ابتكار الأفكار القديمة على أرض الممارسات و في أتون التجربة

لقد تناسي المثقف دوره هذا، صارفاً جل اهتمامه إلى إقحام مقولات على الواقع بطريقة تبسيطية تعسفية ارتدت عليه فكان هو ضحيتها أو كان المجتمع هو الضحية لدى محاولات تطبيقها، فالعلاقة بالأفكار هي علاقة الخلق والإبداع سواء تعلق الأمر بإنتاجها وتوليدها أو بتوظيفها واستثمارها. بهذا المعنى لا يصح الحديث عن التطبيق بقدر ما يصح عن إعادة الإنتاج أو الابتكار والترميم المتواصل للفكر في ضوء ما يحدث.

وهكذا اكتفى المثقف الذي يمثل أهل الفكر بالترويج والاستهلاك بالدعوى إلى التبني والتطبيق دون الخلق وتوليد الأفكار وخلق المفاهيم حول المجتمع والعالم مما يؤدي إلى خلق الواقع الذي لا يتغير ما لم ننسج معه علاقات جديدة بتغيير أفكارنا حوله أو إعادة صياغته على مستوى الفكر أو

بجعله مجالاً للإبداع الفكري. من هنا بدأ المثقف أعجز أن يغير ما أراد تغييره وجهله المركب بمهمته وبالواقع، أفضى إلى ممارسة التعسف والاستبداد .

وفي أي حال أن المثقف كما تخيل دوره ومارس علاقته بفكره هو الوجه الآخر للسياسي، كلاهما وجهان لعملة واحدة تجعل من المثقف البديل السيئ للسياسي المحترف كما تجعل من السياسي مجرد مثقف رديء وفاشل من هنا المثقف الذي ينتقد بعنف الأنظمة والسلطات السياسية، أن العلاقة بين المثقفين تقوم غالباً عادة التسلط والاستبعاد وممارسة العنف بالكلام الجارح غير أن مثقفين يتناسون ذلك مركزين نقدهم على السلطات⁽¹⁾ .

ب- المثقف كمواطن :

لا يخلو المجتمع من مجموعة من أبنائه وظيفتها تفسير كوامن الظواهر الطبيعية و النفسية و الاجتماعية و تحليل المشكلات و الأزمات وما يعترض المواطنين في حياتهم اليومية فهي مجموعة تملك أنواعا و مستويات من المعرفة توصلت إليها عن طريق التبصر العلمي .

فطالما أمتزج دور المثقف بدوره كمواطن ، فمعنى ذلك انه له روابط متينة بين وظيفته و بين المجتمع الذي ينتمي إليه، إذ كلما ازدادت الحاجة إليه بسبب ما يتمتع به من عمق في التفكير و القدرة على التحليل المواقف ..ازدادت مكانته الاجتماعية قوة و مهامه تعقيدا ، بعكس ما إذا كان ضيق التفكير ضحل المعرفة فان المجتمع سوف يسحب منه الوظيفة التي أوكلها له.

¹ - علي حرب، أوهام النخبة او نقد المثقف ، مركز الثقافي العربي ، الطبعة الثالثة، 2004 -ص.452.

يبرز دور المثقف في مجتمعنا من حيث جهوده في تنظيم علاقتنا كمواطنين في مجتمع متغير , تتخلله أثناء تطوره هزات في قيمه الاجتماعية و الأخلاقية , إذ لا يمكن و هذه الحالة ان يقف المثقف بعيداً تاركاً المواطنين حيارى يتخبطون في خضم صراع القيم و المواقف الجديدة التي تطرأ على حياتهم ولا يعرفون كيف يواجهونها كما لا يجدون لها تفسيراً خصوصاً و ان مجتمعنا يجتاز اليوم تحولات اجتماعية و اقتصادية و سياسية و نفسية , نتيجة للتغيرات الثورية التي مست بناءه كما مست مختلف مستوياته الاجتماعية و الطبقيّة بحيث لم يعد من السهل تعبئة الرأي العام الجزائري و توجيهه الا عن طريق الفئة المثقفة الواعية بدورها الوطني في تنوير المواطن بما تتضمنه الأوضاع الاجتماعية الحالية و التحولات الثورية كما و كيفاً حتى لا يقع فريسة لانواع من الاشاعات والدعايات المضادة للثورة , اذ من المعروف ان الاشاعات والحرب النفسية تنشط في فترات الثورية الاجتماعية و الاصلاحات الكبرى بهدف تعميق ما يحدث نتيجة لتلك الثورات من هوات الثقافية و نشر السخط و التذمر بحيث يجد المواطن نفسه وقد نسي دوره الاجتماعي الاصيل ليصبح همه الوحيد إشباع رغباته المكبوتة .

تتضح المشكلة اذن بالنسبة للمثقف في هذه المرحلة في مدى تمكنه من التقريب بين الوجود الاجتماعي في ظل الثورة و بين طبيعة البناء الاجتماعي التقليدي وهنا تظهر اهمية التركيز على مفاهيم العمل الجماعي و القيم الجماعية و اشاعة التدابير الوقائية ضد عوامل تفكك الوحدة الجماعية عن

طريق التصدي للاتجاهات الغربية عن مجتمعنا و التي لا تخدم الا اهدافاً اجنبية او فئات وطنية لا تزال تعيش على بقايا ما قبل سنة 1954⁽¹⁾ .

1-1-2-1-1-أنواع المثقفين في الجزائر :

***المثقف الأولي :** و نقصد به الشخص الملم بقضايا مجتمعه و عصره الأساسية وبالمعارف الإنسانية التي تغطيها وذلك بصرف النظر عن القيام الفعلي بالعمل من أجل هذه القضايا او عدم القيام بها حيث يمكن ان نعرفه على الإطلاق فلا نكتشفه إلي صدفة وذلك من خلال شهاداته أو عباراته وحتى من خلال أفكاره المجردة أي غير المرتبطة بالأداء العملي. حيث يستوي بمثقف وجوده وعدمه إن لم يتجاوز وضعه وينتقل إلى نوع اخر من المثقفين .

***المثقف الفعال :** و يعرف المثقف هنا بقيامه بفعل ما علمي أو فكري أو موقفي أي أنه يظهر في مجتمعه أو محيط عمله ولم كان يتميز بخصائص تميزه عن بقية زملائه غير المثقفين، ومن هذا النوع الذي يجمع بين صفة الثقافة والفعالية الصورية أو المحايدة تتفرع باقي الأنواع و هي :

***المثقف الملتزم :** يتميز بأنه يسخر طاقاته الثقافية المختلفة من المعرفة والخبرة والاحتكاك الميداني والاجتماعي في خدمة الهدف الأساسي القومي أو الوطني أو الإنساني، ونجده قي الغالب يناصر قضايا التحرير والعدالة

¹ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)

والتتمية و التعليم و الصحة مستعملاً بالدرجة الأولى وغالبا وسائل التعبير وخاصة الكتابة الأدبية والصحافية والندوات .

وقد يعبر عن التزامه بالأغنية أو الرسم أو حتى بالوعظ و الإرشاد ويصل إلى إعلان الاضطرابات و الاعتراضات في ميدان عمله .

والأصل في بروز المثقف الملتزم يعود إلى الفكر الوجودي بعد الحرب العالمية الثانية وإلى الروح النضالية عموما كما عرف بالمثقف الثوري وذلك في منتصف الستينات و بداية السبعينات حيث المد الاشتراكي العربي غير ان استعمال كلمة المثقف الثوري بدأت تغيب تماما وذلك لانحصار الأفكار الثورية و تراجع الاشتراكية وموجات العمل التحرري وبذلك فقد استعملت كلمة مثقف الملتزم⁽¹⁾ بمعنى اعم حتى يشمل كل أنواع الدفاع عن القيم والمصالح الوطنية و الإنسانية .

***المثقف الوصولي** : وهو الذي يستخدم تكوينه الأولي الثقافي و يسخره من اجل الوصول إلى هدف شخصي يحقق له اكبر المنافع الممكنة المادية والاجتماعية أو السياسية سواء داخل محيطه العملي أو خارجي و نجده في أشكال مختلفة مقنع أوذي وجهين يستتر وراء قيمة رائجة كالجهد مثلا⁽²⁾.

ملاح السياسة الجديدة على المثقف

تعد الطبقة الوسطى المحرك الأول لأي مشروع بناء في أي بلد، وعندما يتم ضربها فإن نتيجة ذلك تكون في توسيع قاعدة الفقراء، لأن تفكك هذه الطبقة

¹ - عبد الحفيظ مقدم ، الثقافة و التسيير ، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر 28-30 نوفمبر 1992 ص131-135 .

² - المرجع السابق، ص134-136.

يعني أن قلة منها ستلتحق بالفئة المحظوظة من الأغنياء، وأغلبيتها سيتم إفقارها.

هذا الإفقار مس النخب السياسية التي تحاول أن تعارض سياسات الحكم. حيث انتهجت الحكومات معها سياسة العصا والجزرة. وركزت على الجانب الاقتصادي والإعلامي إضافة إلى القمع السياسي والأمني التقليديين. إفقار العالم، المثقف والسياسي المعارض كان المثقف يعد نجم المجتمع ومرجعيته الأولى لوقت طويل. وهو المتعلم، والأستاذ في المستوى الثانوي أو الجامعي، والصحفي والكاتب والمبدع، لأن مجتمعاتنا العربية كانت تحترم العلم والفكر، وكان الناجح في "حياته" هو من ينجح في دراسته ويحصل على درجات علمية كثيرة، تكون أعلاها درجة الدكتوراه التي تعد مفخرة له ولأسرته. اليوم اختلف الأمر: فنجوم المجتمع أصبحوا فئات جديدة، تشمل: الراقصة ولاعب كرة القدم والتاجر الطفيلي الذي يتاجر في كل شيء. هؤلاء يكون دخلهم المالي مئات المرات ضعف دخل المثقف. فهم يزدادون ثراء وهو يزداد فقرا.

ولنأخذ على سبيل المثال راتب الأستاذ الجامعي، لأنه يمثل أعلى درجة علمية في المجتمع، ونقارنه برواتب هذه الفئات الجديدة. سنجد أن النتيجة كارثة. بل هي عبثية، لأنها تطرح سؤال ما فائدة العلم والتحصيل العلمي أمام الرقص وكرة القدم؟ بل إن حملة درجة الدكتوراه العاطلين عن العمل يعدون بالآلاف في كثير من البلدان العربية، لأن اقتصاديات مجتمعاتهم الطفيلية لم تجد لهم مكانا مناسباً، ومنحت ما تملكه للفئات الطفيلية الجديدة.

وفي مصر دائما برزت مقولة جديدة غريبة عن مرحلتي الإصلاح والتحرر الوطني: "معك قرش تساوي قرشا ومعك جنيها تساوي جنيها". هذا التعبير الشعبي المبذل، لو ترجمناه أنتروبولوجيا، لوجدناه يقول: إن الفكر والعلم والمعرفة لا قيمة لهم أمام المال الطفيلي الذي تجنيه الراقصة، أو لاعب كرة القدم، أو التاجر الفاسد. أي أن علماء ومفكري الوطن لا قيمة لهم ولا يساوون شيئا لأن رواتبهم هزيلة.

وهذا هو الهدف من هذه الحملة الضخمة التي استهدفت تفكيك النخب وتخریب ضمائرهما. لأن الفئة التي تختار الانضمام إلى مشروع السلطة الجديد، أي القبول بالواقع وعدم معارضته بل تبريره و"التتويه به"، قد تجد فرصة الاندماج في المنظومة الاجتماعية الجديدة. وبرزت ظاهرة سوسيولوجية أخرى مفادها أن المظاهرات العارمة في الوطن العربي لم تعد تحرك إلا من أجل الخبز وغلاء أسعاره... بدءا من انتفاضة يناير/ كانون الثاني 1977 في مصر، والتي أطلق عليها الرئيس السادات صفة "انتفاضة الحرامية"، وانتفاضة الخبز في المغرب وتونس سنة 1984، وانتفاضة سنة 1988 في الجزائر، وانتفاضات أخرى في مصر والأردن واليمن... وهي انتفاضات لا تمتلك وعيا سياسيا، ولا تدعو إلى الديمقراطية أو المشاركة السياسية، بل إن كل ما يهمها هو عدم رفع أسعار السلع الأساسية. أي عدم المس بالحد الأدنى لقوت المواطن العربي. واستخدم الإعلام أيضا بشكل واسع لتخریب نشاط النخب الحية وتدجينها.

الإعلام، السينما، والكرة لتدجين النخب

حدث الانقلاب الإعلامي في مصر أيضا. فبعدها كان "صوت العرب" من القاهرة يدعو للتحرر وتحرير فلسطين، وبناء العدالة الاجتماعية، ونجح طيلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي في تشكيل وعي النخب السياسية العربية، أصبح مع المنعرج الذي أحدثه السادات يدعو إلى قيم جديدة، وينشر ثقافة "99% من الأوراق في يد الولايات المتحدة الأمريكية"، والربح السهل والسريع عبر الشبكات الطفيلية. وانتشرت سينما جديدة، موضوعها المخدرات، وكيف تمتلك ثروة هائلة في ظرف قصير من الزمن، هي سينما رديئة لا علاقة لها بسينما الخمسينات والستينات بل وحتى بسينما الأربعينات... ورغم مقاومة الجيل القديم من أمثال يوسف شاهين وصلاح أبو سيف لهذه الموجة الجديدة.

وتم إنشاء الفضائيات السطحية التي تهدف إلى تخريب العقل العربي ونخبه، واللعب على غرائزه الجنسية، وتوريط الشباب في برامج ذات تمويل هائل لكنها تهدف إلى تسطيح وعيه السياسي. ومنها برامج ربح الملايين، هكذا بمشاركة سحرية في واحد من هذه البرامج، قد تربح ما لا يربحه بروفيسور جامعي طيلة حياة مليئة بالعمل والكد والبحث والاجتهاد. وكم تبدو العملية هجينة في بيئة عربية تموج في الفقر، وحيث لا يتعدى راتب الأستاذ الجامعي في بعض الدول العربية بضع مئات قليلة من الدولارات. كم واحدة من هذه الفضائيات العربية تناولت موضوعا مثل: لماذا فشل التصنيع في الوطن العربي ونجح في اليابان والهند والصين؟ أو ما الذي يمنع الديمقراطية في هذه المنطقة بعد أن انتشرت حتى في إفريقيا السوداء

وحتى في السنغال وفي أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية بينما لا أثر لها
في البلاد العربية؟

وتم التركيز أيضا على كرة القدم، وإنشاء أحزاب لها... وتشجيع العنف في
الملاعب ضمينا لتفريغ طاقة العنف لدى الشباب التي يمكن أن تتحول إلى
عنف سياسي. أصبح "الكليب فيديو" وريح الملايين والكرة المحور الأساسي
لأغلب الإعلام العربي .
ثالثاً. الدور الأمني في تدجين النخب

اخترق العمل الأمني كافة التنظيمات السياسية والنقابية والثقافية في
الوطن العربي؛ حتى أنه يعد الجهاز الوحيد الذي يتميز بالفعالية ويحقق
النجاحات، مع كساد وفشل باقي القطاعات... ونشر حالة خوف عامة
وعمها، فأصبح العرب يعيشون وضعية سيكولوجية فريدة من نوعها:
الخوف. ثمة خوف من الشبح الأمني في كل مجالات.
فالمثقف يراقب نفسه، والنخب السياسية استسلم أغلبها لهذا الخوف، وتم
اعتباره قدرا محتوما، في حين أنه مجرد حاجز سيكولوجي اجتازته شعوب
كثيرة على الأرض وتجاوزته. انغلقت الدولة العربية على نفسها ورفضت كل
إصلاح جدي، وبخاصة مشاركة النخب السياسية المعارضة أو حتى
الإصلاحية في صنع القرار وبناء البلد. وانقلب الاتجاه السياسي؛ فبعدما كانت
الملكيّات العربية تسقط في الخمسينات والستينات لتقوم محلها الجمهوريات،
أصبحت اليوم الجمهوريات تتجه نحو الملكية دون أن تكون ملكية. فالرئيس
يورث ابنه في الحكم رغم أن النظام ودستوره جمهوري.

هذا الانغلاق السياسي أدى إلى راديكالية بعض النخب المعارضة، وخروجها عن الدولة أصلاً أي عدم الاعتراف بها والدعوة إلى إسقاطها. يشرح ذلك عالم السياسة السويسري هانز بيتر كرايزي عبر نظريته القائلة بأن انغلاق النظام السياسي يؤدي إلى راديكالية المعارضة. وهو ما أفرزته تجارب الحركات الإسلامية المسلحة من جماعات إسلامية في مصر والجزائر، التي كفرت الحاكم ودعت إلى إسقاطه، ثم جاءت القاعدة وأغرت نخبا راديكالية كثيرة، حيث إن القاعدة ليست تنظيماً هرمياً ولكنها مظلة تجمع المحتجين المهمشين والذين يئسوا من أي إصلاح داخلي. وبرزت ظاهرة الهجرة إلى الغرب لملايين العرب من سياسيين وعلماء وأساتذة جامعات هاربين من القمع والتسلط. وتضرر العراق والجزائر بشكل كبير حيث هاجرت الملايين من هذين البلدين نحو البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا بسبب عدم قدرتها على العيش في أوطانها.

يبدو التفاؤل مستحيلاً في هذه المرحلة ويبدو التشاؤم يعكس الواقع بأكثر أمانة. لكن ثمة مؤشرات أمل وضوء تتسرب لهذا المشهد القاتم. صحيح أننا لم نشهد في المرحلة الثالثة، على عكس مصلحي القرن التاسع عشر وسياسي حركات التحرر العربي، ما يسميه أنطونيو غرامشي بظاهرة المتقف العضوي، أي المتقف الملتزم بفكره في مواجهة السلطة والصامد أمام عنفها وإغراءاتها، وصحيح أيضاً أن نخبا عربية -سياسية ديمقراطية- تردد مع فيلسوف عصر الأنوار الفرنسي مونتسكيو: "إنني اختلف معك في الرأي،

ولكنني أقاتل من أجل حريتك في التعبير"، هي نخب نادرة جدا إن لم تكن منعدمة... لكن ثمة أمل ومؤشرات جديدة، حيث برزت ظاهرة جديدة غدت المجتمع المدني وأنعشته، وهي ظاهرة النقابات ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية، التي تتحرك سلميا من أجل الإصلاح والتغيير. وبدأت تستعيد دور النخب السياسية الكلاسيكية في الأحزاب الحاكمة أو المعارضة، بعد أن اهترأت هذه الأخيرة وأصابها الفساد والانكماش.

كذلك يمكن للنخب المهاجرة لأوروبا أن تلعب دورا كبيرا في القيام بعملية نهضة كبيرة، والأمل معقود عليها لتكرر نماذج الهجرة الأولى لمصلحي القرن التاسع عشر، أو لثوار حركات التحرر الوطني الذين درست مجموعات كثيرة منهم في الغرب. فهي نخب لا تخضع للتسلط الأمني المباشر، ومتحررة أيضا من الإفقار الاقتصادي الكبير الذي تعيشه النخب التي تعارض أنظمتها في الداخل. وأحدثت تكنولوجيا الاتصال في العقد الأخير ثورة في الإعلام. حيث أصبحت الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مجالا خصبا لأن تلعب النخب السياسية والفكرية والمتقفة دورا كبيرا بفضل الحرية الكبيرة المتاحة. فهي تستطيع أن تسمع صوتها وتحطم حاجز الصمت والخوف المهيمن على المشهد العربي.

وقامت قناة الجزيرة بدور محوري في الارتقاء بالإعلام العربي وتحريك المياه الراكدة. وفتحت أبوابها للأصوات المعارضة التي رددت مع الفيلسوف آلان في مقولته "أن ن فكر هو أن نقول لا". حطمت حاجز الخوف، وأصبح

الحديث بصوت عال وأمام أعلى نسبة يمكن أن تتوفر من المشاهدين العرب لقناة تلفزيونية عربية. احتجت تقريبا كل الأنظمة العربية على القناة، وواجهتها بالمنع والتهديد... لكنها استمرت وهو ما يعني أن المشهد السوسيو-سياسي بدأ يتغير في المنطقة. والأهم أن سلاح الخوف بدأ يتراجع ويخسر مواقعه لصالح سلاح الجراءة.

1- المثقفون والطبقات الاجتماعية:

يستعصى علينا تحديد الانتماء الطبقي للمثقفين، وذلك بسبب الضبابية التي تشوب مفهوم المثقف وتحول دون شموليته ووحدته، فحسب ما سبق وبمنظور اجتماعي، يبدو أن كل إنسان مثقف، وإن اختلفت مستويات ووظائف ودلالات ثقافته.

يمكن حصر ثلاث اتجاهات في هذا الشأن:

فالالاتجاه الأول يقول بفكرة وجود طبقية بالنسبة للمثقفين، أما الاتجاه الثاني فينظر إلى المثقفين على أنهم نخبة اجتماعية متميزة، بينما يعتبرهم الاتجاه الثالث إحدى الفئات الاجتماعية⁽¹⁾.

وهناك تفسيران لدور المثقفين فثمة من يرى أن المثقفين لديهم القدرة على توزيع ولائهم بين الطبقات المختلفة ومن ثم يدافعون عن المصالح العامة في المجتمع، على حين يرى آخرون أن الصفوة المثقفة سوف تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليا بحيث ترفع نفسها فوق الطبقات الأخرى وتنتج شيئا فشيئا نحو تكوين جماعة لها مصلحة خاصة بها.

¹ - مصطفى مرتضى على محمود، مرجع سابق، ص36.

ونظرا لتعدد الآراء والتفسيرات حول مسألة التكوين الاجتماعي فسنعرضها فيما يلي بشيء من التفصيل، فالكثير من الماركسيين يعرفون المثقفين بأنهم فرع من البورجوازية الصغيرة ويعد "تيكوس بولوتنزاس" واحد من أكثر المثقفين المدافعين عن هذا الاتجاه حيث ذهب إلى أنه لا يمكن عد المثقفين جزء من الطبقة العاملة من ناحية وأنهم يتشابهون إلى حد كبير في وضعهم الطبقي مع البورجوازية الصغيرة التقليدية من ناحية أخرى، وهم يشكلون إحدى فئات العمال الذهنيين، وبذلك فهم يقعون خارج الطبقة العاملة. في حين يؤكد العديد من الباحثين والمفكرين على انتماء غالبية المثقفين إلى الطبقة الوسطى، حيث يشير "روبرت بريم" إلى أن المثقف الحديث أضحى بروليتاري النزعة في ضوء الوضع الذي يحتله في العملية الإنتاجية، كما أنه أصبح ذا اتجاه بورجوازي، ويرى "الزيات" أنه على الرغم من أن المثقفين بصورة عامة يعدون قسما مشتركا بين مختلف الجماعات والطبقات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. فإنه بالنسبة للمجتمعات النامية يشكلون أضخم مكونات الطبقة الوسطى الجديدة وأعظمها فعالية وتأثيرا في حياتها الاجتماعية والسياسية وهم الأكثر تفهما لواقع التخلف الذي تعانيه⁽¹⁾.

وحسب غرامشي فإن كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهمة له، ويقسم المثقفين إلى مثقف عام ومثقف خاص، كما يشير إلى أن المثقفين لا يشكلون طبقة أو فئة اجتماعية محددة بل ينتسبون لمختلف الطبقات الاجتماعية من الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقة البورجوازية والفئات البنية الوسطى حتى الطبقة العاملة، فلكل طبقة مثقوها الخاصين بها، وفي هذا

¹ - مصطفى مرتظي علي محمود، المرجع السابق، ص 41.

الصدد يصنف المثقفين إلى مثقفين عضويين و"هم أولئك الذين يرتبطون بطبقة اجتماعية جديدة عند ظهورها في ظروف معينة ويزودونها بتجانسها وبوعي وظيفتها الخاصة في المضمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهم حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة السائدة في المجتمع⁽¹⁾، وإلى مثقفين تقليديين يتمثلون في الرسل والأئمة والفقهاء والمثقفون الدينيون وأبناء الريف، ويظهر المثقفون حسب "غرامشي" على أنهم يمثلون استمرارية تاريخية وقد كانوا مثقفين عضويين لطبقات اجتماعية سابقة، ويرتبطون داخل المجتمع الراهن بطبقة زائلة أو في طريقها إلى الموت⁽²⁾.

ولعل فئة الفلاحين أن تكون الفئة الاجتماعية الوحيدة التي كما يذهب "غرامشي" ليس لها مثقفوها المعبرون عنها، وإن يكن العديد من المثقفين من ذوي أصول فلاحية⁽³⁾.

كما أن هناك من يذهب إلى اعتبار المثقفين الطبقة الاجتماعية المالكة لاملاكهم رأس مال ثقافي، يؤهلهم للحصول على الجانب الأكبر من فائض القيمة على المستوى الاجتماعي العام، ويتيح لهم وضعاً متميزاً في السلطة، فالإسواوة في المعرفة تؤدي إلى الإسواوة الاجتماعية وبالتالي فالأكثر معرفة هو الأكثر سلطة والواقع إنه إذا صح أن الإسواوة إذا تطابقت في المعرفة تؤدي إلى الإسواوة الاجتماعية، فإن المعرفة أو رأس المال الثقافي وحده لا يعني السلطة رغم أهميته في بنية السلطة كما سنرى في الأقسام الموالية.

¹ - عمار بلحسن، الأدب والإيديولوجيا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 60-61.

² - عمار بلحسن، المرجع السابق، ص. 51.

³ - أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص. 75.

إن المثقفين ليسوا طبقة بثقافتهم، وليسوا فوق الطبقات أو عبرها بهذه الثقافة، وإنما يتنوع ويختلف انتسابهم كشرائح وفئات اجتماعية إلى هذه الطبقة أو تلك بطبيعة موقعهم وموقفهم من نظام الإنتاج السائد.

لذلك فعدم تناول المثقفين المتذبذبين بالنقد والتشريح والنفي يجعل أمراض هذه الفئة من المثقفين مستمرة في السيادة، وفي جعل المجتمعات مستمرة في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي حتى تنتعش هذه الطبقة، وحتى تستمر في الاستفادة من الشروط التي لا تخدم إلا الطبقات الممارسة للاستغلال.

و إذا تبين لنا من خلال مناقشة مفهوم المثقف، ومفهوم الطبقة. فما هو الدور الذي تقوم به الطبقة؟ وما هو الدور الذي يقوم به المثقف؟

إن أي تشكيلة اقتصادية اجتماعية لا بد أن تقوم على أساس سيادة الصراع الطبقي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيديولوجية والتنظيمية والفكرية. وفي إطار هذه الأشكال من الصراع نجد أنفسنا أمام حرص كل طبقة من الطبقتين الرئيسيتين على تحقيق مصالحها وعلى حماية تلك المصالح.

هذا الصراع الذي يتخلل نسيج المجتمع الطبقي هو الذي يكسب المجتمع حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية يتم التحكم فيها من قبل الطبقة المسيطرة على أجهزة الدولة التي توظفها لخدمة مصالحها المختلفة، وقمع الطبقات النقيضة التي تصارع بدورها من اجل تحقيق مصالحها وتسعى إلى السيطرة على أجهزة الدولة لتحقيق تلك المصالح وحمايتها، و قمع الطبقات

النقيضة لتصير الحركة الاجتماعية في المجتمعات الطبقيّة حركة صراعية منتجة للوعي الطبقي الذي يعتبر خير محرك لذلك الصراع.

وإذا كان الصراع بين الطبقات ناتجا عن الدور الذي تقوم به كل طبقة من الطبقات المتصارعة، فإن دور المثقفين يتمثل في إنتاج القيم المذكية لذلك الصراع، لأنه بدون ذلك الدور تبقى الطبقة الممارسة للاستغلال غير واعية بمصالحها، وغير مدركة لدور توظيف الدولة لخدمة تلك المصالح وحمائتها، ولا كيف تمارس القمع على الطبقات التي يمارس عليها الاستغلال. فوعي الطبقات المستفيدة من الاستغلال قائم على الدور الذي يقوم به مثقفو تلك الطبقة على مستوى إنتاج القيم المناسبة لذلك، والمضلة للطبقة التي يمارس عليها الاستغلال.

إن هؤلاء المثقفون يتلقون أتوات كبيرة تتناسب مع الدور الذي يقومون به، وما يتلقونه يصنفهم إلى جانب تلك الطبقات التي تضع رهن إشارتهم كل الإمكانيات المادية و المعنوية، وكل الوسائل التي تمكنهم من إشاعة ثقافتهم في المجتمع من أجل جعل التضليل الإيديولوجي خير وسيلة لقمع الطبقات النقيضة، وخاصة الطبقة العاملة.

وفي مقابل الدور الذي يقوم به مثقفو الطبقة المستفيدة من الاستغلال نجد أن المثقفين المنتحرين يأخذون على عاتقهم نشر الثقافة النقيضة، والحاملة للوعي الطبقي للطبقات التي يمارس عليها الاستغلال وفي مقدمتها الطبقة العاملة التي تباشر عملية الإنتاج من خلال علاقتها بوسائل الإنتاج، والتي لا

تتلقى من إنتاجها إلا جزءا يسيرا من الإنتاج يمثل الأجور التي تتسلمها، ليذهب فائض القيمة إلى الطبقة المالكة لتلك الوسائل.

و متقفو الطبقات التي يمارس عليها الاستغلال المادي والمعنوي ينسلخون من الطبقات التي ينتمون إليها ليصبحوا جزءا من الطبقات المستغلة حتى يستطيعوا تمكين الطبقة العاملة وحلفائها من سائر العاملين بأجر والفلاحين الفقراء والمعدمين من امتلاك وعيهم الطبقي الاقتصادي والإيديولوجي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لأنه بدون امتلاك ذلك الوعي سيقبل المستغلون "بفتح الغين" كل أشكال الاستغلال على أنها جزء من الحياة التي يعيشونها، أو على أنها قدر من قوة غيبية معينة، ليختفي بذلك الصراع وبصفة نهائية من الواقع في تجلياته المختلفة.

ولذلك نجد أن هذه الفئة من المثقفين تتحمل مسؤولية كبيرة في جعل الطبقة العاملة وحلفاءها يمتلكون الوعي الطبقي الذي يتجسد في إدراك موقعها الطبقي في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية، أو الرأسمالية التبعية، أو الاستغلالية بصفة عامة. وهذا الإدراك هو البداية التي ينطلق منها المستغلون "بفتح الغين" لامتلاك الوعي الإيديولوجي و الوعي التنظيمي، والوعي الاجتماعي، والوعي الثقافي، والوعي السياسي الذي يعتبر ضروريا لقيام الطبقة العاملة و حلفائها بتنظيم نفسها من أجل خوض أشكال الصراع الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي والسياسي من خلال التنظيمات النقابية والجمعوية والحقوقية، ومن خلال حزب الطبقة العاملة من أجل تحسين أوضاعها المادية والمعنوية، و من أجل التمتع بالحقوق المختلفة، ومن أجل

سيادة ثقافة تقدمية ومتطورة، ومن أجل الوصول إلى السلطة السياسية لفرض تحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية و السياسية.

وانطلاقاً من ممارسة المثقفين في الاتجاهين نجد أن دور المثقفين قد يكون لصالح الطبقات المستفيدة من الاستغلال. وقد يكون لصالح الطبقات التي يمارس عليها الاستغلال، انطلاقاً من مفهوم التسلق، ومن مفهوم الانتحار الطبقيين.

1.2.1- الصراعات في شخصية المثقف:

وانطلاقاً من هذا التصور عن الدور الذي يقوم به المثقفون، فما هي العلاقة بين التسلق والانحدار في شخصية المثقف؟

إن شخصية المثقف قابلة لكل الاحتمالات، فقد تكون هذه الشخصية انعزالية محكومة بالتفرد والانطواء، وقد تكون واضحة في موقفها الحيادي من الواقع خوفاً من انحسارها في خانة معينة، وقد تكون شخصية متطلعة حاملة لأمراض البورجوازية الصغرى، وقد تكون حاملة لهموم الكادحين، وقد تكون شخصية متقلبة بين هذا أو ذاك، وهذه الجهة أو تلك، وقد لا تكون إلا ما تمليه اللحظة التي يعيشها المثقف.

كما يعتمد في شخصية المثقف كل شيء، ولكنها في نفس الوقت تتفاعل مع كل شيء. وهذا التفاعل هو الذي يحدد من أين للمثقف عناصر بلورة شخصيته؟ ومن أين له بالأسس التي يبني عليها تلك الشخصية؟ فهو يحتك ويتفاعل مع الإيديولوجيات المختلفة ومع الأفكار ذات التوجهات المختلفة، ومع العناصر البشرية المختلفة، ومع المواقف السياسية المختلفة.

وبناء على هذه العوامل المختلفة، فالعلاقة بين الجنوح إلى التسلق، والجنوح إلى الانحدار تجنح إلى الالتقاء، كما تجنح إلى الاختلاف. فالجنوح إلى الالتقاء يتمثل في:

أ- ماهية المثقف باعتباره منتجا للقيم المساهمة في بلورة الشخصية الفردية و الشخصية الاجتماعية بقطع النظر عن الجهة المستهدفة بتلك القيم.

ب- وسائل إنتاج القيم التي تبقى هي نفسها، سواء تعلق الأمر بتسلق المثقف أو انحداره. فهذا المثقف أديب، أو مسرحي، أو سينمائي، أو رسام، أو نحّات، أو إعلامي، أو صحفي، أو كاتب مقالات... و هكذا.

ج- التميز الاجتماعي نظرا لكون الناس يتعاملون مع الثقافة كشيء غير ضروري. و نظرا للخلط الذي يقوم بين التنقيف والتعلم. و لكون المثقف يظهر في المجتمع وكأنه هو الذي يتحمل مسؤولية نشر القيم في المجتمع دون اعتبار لطبيعة القيم، وهل هي عامة، و هل هي خاصة بطبقة معينة. و حتى في إطار إنتاج القيم الخاصة بطبقة معينة. فإن المثقف يكون متميزا في إطار الطبقة التي ينتمي إليها، أو التي اختارها على المستوى الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي.

أما الجنوح إلى الاختلاف فيتمثل في:

أ- كون المثقف لابد أن يكون مصنفا في طبقة معينة على المستويات الاقتصادية والثقافية والمدنية والإيديولوجية والسياسية، و قد يكون ملتحقا بطبقة أخرى غير طبقته عن طريق التسلق الطبقي أو عن طريق الانحدار الطبقي. و لذلك فالمثقف إما أن يكون منتجا للقيم المناسبة للطبقة التي ينتمي إليها في الأصل، وإما أن يكون منتجا للقيم المناسبة للطبقة التي تسلق إليها، أو التي انحدر إليها. فهذا المثقف إذا لم يكن مبدئيا، و ثابتا على المبادئ التي يقتنع بها، فإنه يتأرجح بين الطبقة الأصل، وبين الطبقة الفرع التي التحق بها متسلقا أو منحدرأ.

ب- إن المثقف إذا كان مبدئياً، فإنه قد يكون مثالياً أو مادياً، والمثقف المثالي هو الذي ينتج قيمه الثقافية من القوة التي يعتمدها في اقتناعه، أو من الفكر الخرافي، أو الفكر المثالي بصفة عامة الذي يصير موجهاً له و متحكماً في إنتاج القيم التي تصير بدورها مثالية ليُجعل الناس يندفعون بتلك القيم خدمة للطبقة الممارسة للاستغلال إذا كان ينتمي إليها، أو لخدمة الطبقة التي تتطلع إلى ممارسة الاستغلال كما هو الشأن للبورجوازية الصغرى التي قد يكون جزءاً منها.

أما المثقف المادي، فهو الذي يقتنع باعتماد المنهج العلمي ذي المنطلقات المادية في القيام بالتحليل الملموس للواقع الملموس. وبالتالي، فهذا المثقف بممارسته المنهجية العلمية المادية، لا يخدم إلا مصلحة الطبقة العاملة و حلفائها إن كان يشكل جزءاً منها أو انتحر إليها بعد اقتناعه بأيديولوجيتها.

وانطلاقاً من المنهج العلمي المادي الذي يعتمده في قراءة الواقع، فإن القيم التي ينتجها لا تخدم إلا مصلحة الطبقة العاملة و حلفائها، تلك المصلحة التي تقف وراء امتلاك الطبقة العاملة و حلفائها للوعي الطبقي المنبعث من الواقع المادي و المعنوي الذي تعيشه.

وهذا الوعي هو الذي يحفزها على الانتظام في النقابات والجمعيات التي تقود نضالاتها في أفق تحسين أوضاعها المادية و المعنوية، أو على الانتظام في حزب الطبقة العاملة الذي يقود نضالاتها من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال المادي و المعنوي و بناء الدولة الاشتراكية التي تعمل على تحويل الملكية الفردية إلى ملكية جماعية لوسائل الإنتاج...

ولذلك فعلاقة الاختلاف في شخصية المثقف تتجسد إما في تسلقه في اتجاه الطبقة الممارسة للاستغلال المادي و المعنوي أو في انسلاخه في اتجاه الطبقة التي يمارس عليها الاستغلال. والمثقف في مثل هذه الحالة عليه أن يحسم، لأن الحسم هو الأساس. فالأساس شرط قيام أي بناء، ولكي يتسلق المثقف عليه أن يختار أساس التسلق، ولكي ينسلخ المثقف عليه أن يختار أساس الانسلاخ حتى يخطط لبناء منظومة القيم الثقافية التي يؤسس لها، و حينها يصير المثقف ثوريا كما ذهب إلى ذلك لينين قائد ثورة أكتوبر العظمى. أو يصير عضويا كما ذهب إلى ذلك المناضل الشيوعي الإيطالي غرامشي.

وقد يكون المثقف متأرجحا بين التسلق تارة، والانسلاخ تارة أخرى، فيفقد قدرته على اكتساب ثقة الجماهير الشعبية الكادحة بسبب عدم حسمه لصالح الانحياز إلى جانبها. كما يفقد ثقة الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي لنفس السبب. ومثقف من هذا النوع يتصنف مباشرة في الطبقة الوسطى الحاملة للكثير من الأمراض، وفي مقدمتها مرض التذبذب، الذي يجعل هذه الطبقة ناشرة للكثير من أمراضها في صفوف المجتمع بكل طبقاته بما في ذلك الطبقة المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي.

إن الطبقة التي يمارس عليها الاستغلال. والغريب في الأمر أن مثقفي الطبقة العاملة وسائر الكادحين الذين يشرحون الطبقات المستفيدة من الاستغلال، ومثقفي الطبقات المستفيدة من الاستغلال الذين يبتدعون كافة أشكال تضليل الطبقة العاملة و سائر الكادحين، لتبقى الطبقة الوسطى غير حاضرة في ذهن المثقفين، مع أن ممارساتها الموبوءة و المريضة تقف أمام تطور المجتمعات البشرية، وتعرقل انتقالها إلى المرحلة الأعلى في خط تطور

التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، وتديم سلطة الاستغلال الهيجي للبشرية، و تتقمص الشعارات التي ترفعها الطبقة العاملة من اجل تضليل و ممارسة الضغط على الطبقات المستفيدة من الاستغلال.

3.1- المثقف والحياة العامة :

إن المثقف هو ابن بيئته ومجتمعه، وحامل لهومومه وانشغالاته ومع ذلك، هل يمن لنا أن نتصور وجود مثقف خارج هذا الإطار؟ إن الحياة العامة تبدأ منذ اللحظة التي يجهد المثقف فيها نفسه من أجل مخاطبة الغير، والعمل الثوري ما هو إلى تكملة للدور الرسولي للمثقف الذي يكون إما محاميا للسلطة أو مستشارا وموجها للمجتمع، ومشاركته في الحياة العامة تظل تتردد بين الاحتفاظ بالوجود الاقتصادي والاجتماعي وبين الالتزام والانخراط في السياسة الفعالة مرورا بالمهام الإدارية والتفكير الذهني⁽¹⁾.

ولا يمكن تعريف المثقف تعريفا مقبولا إلا في إطار المجتمع والثقافة، فالوظيفة بصفة عامة تضمن نوعا من الوساطة بين الكلمتين، أي بين المجتمع والثقافة. بمعنى آخر أن المثقف من خلال وظيفته يستطيع أن يتصل بالمجتمع ويمرر رسالته الفكرية التي يؤمن بها، "ولا وجود للمثقف الذي ليست له مواقف واضحة أو خفية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، فهو يكون دائما ملتزما وما الحديث عن عدم الالتزام عند المثقف إلا مجرد وهم⁽²⁾.

لقد تحدث "كارل مانهايم" عن وظيفة النخب الثقافية والتي هي الإعلام والدعاية وتجاوز المصالح الخاصة للجماعات المتصارعة، ومن ثمة تكوين الظروف نفسها للوعي الاجتماعي والقيام بمهمة تجريب الإمكانيات الجديدة

¹- Boudin Louis, *Les intellectuels*, presses de France, Paris, 1964, p56.

²- Boudin Louis, Op.cit, p.64.

وتأسيس قيم جديدة ونشرها ونقلها في أوساط الجماهير بلطف وبدون سلطوية⁽¹⁾. وعمل نخبة المفكرين والمتقنين يكون من أجل تحقيق التكامل في المجتمع والوحدة النفسية والمعنوية للجماعة⁽²⁾.

حيث هناك ارتباك عميق بين التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وبين نشأة الصفوات وانهيارها، فالحاجة إلى قادة وصفوات متميزة تزداد خاصة عند تلك الشعوب التي تمر بمرحلة تغير اجتماعي معقد، والتي تختفي فيها طرق الحياة المألوفة⁽³⁾ كتلك التي تصبح تعيش تحت وطأة الاستعمار بعدما كانت في استقرار.

¹- Busino Giovanni, *Elite (s) et élitisme*, Casbah éditions, Alger, 1998, p28.

²- محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي*، دار هومة، الجزائر، 2002، ص.210.

³- بوتومور، مرجع سابق، ص109.

4.1- سلطة المثقف:

وبشأن سلطة المثقف فهناك من يقربها وهنا من ينكرها، فالصنف الأول يرى بأن المثقف كونه مطلع وعلى علم بالقضايا الأساسية في مجتمعه إضافة إلى ثقافته الواسعة ومؤهلاته العلمية، فإنه يضطلع بدور مراقبة ما يجري في جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية ويسهر على احترام المبادئ والقيم وتطبيق القوانين وإنصاف المظلومين.

إن الكاتب الحديث قد تكونت حوله هالة أشبه ما تكون بالتقديس باعتباره معبرا عن تطلعات المجتمع المدني في مواجهة الدولة وحاملا البديل في مقابل ما هو قائم⁽¹⁾، ويقول أحد أعلام القرن 18: إذا كانت الملوك قد بدأوا يحسبون الحساب صوت الأمم ويحترمون حكمه فإن ذلك بفضل أقلام الكتاب⁽²⁾.

وهنا تبرز سلطة المثقف عندما يشتغل بالقلم ويكرس نفسه وحياته لخدمة مجتمعه ونشر الوعي وكشف الحقيقة، فسلطة المثقف هي سلطة رمزية أي سلطة الكلام والكتابة، ولكنها سلطة في النهاية تمارس على النفوس والعقول بواسطة المنتوجات الرمزية المتمثلة في الأفكار والمعارف، أو في الشهادات والألقاب⁽³⁾.

إن المثقف ليس قائدا للأمة والمجتمع، إنه فاعل فكري يسهم في عقلنة السياسات والمعلومات والممارسات، بهذا المعنى هو عميل بين الواقع والقرار، وبين المعرفة والسلطة أو بين المعنى والقوة، إنه يتوسط بين الدولة والمجتمع الأهلي لكي يسهم للحيلولة دون سحق الدولة للأفراد والجماعات أو

¹ - علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998، ص241..

² - علي أومليل، المرجع السابق، ص.241.

³ - علي حرب، مرجع سابق، ص. 43.

دون طغيان المجتمع بقواه وطوائفه على الدولة والمجال العمومي، وذلك بقدر ما يفتح من حوارات فكرية خصبة⁽¹⁾.

ويتحدد دور المثقف من خلال علاقته بالسياسة والمجتمع، ففي القرن 18، كان المثقف هو الكاتب صاحب معارف جديدة يكون العلم الحديث مرجعيتها في إثبات الحقائق وهو ذو فكر فلسفي نقدي لم يعد منفصلا عن العالم، بل يحلل به تحليلا نقديا بنية المجتمع ونظام السياسة وبعيد بناءهما. وهو قد أصبح يعي قوة الرأي العام، ويتحدث عنه ويعول عليه ليدعم به سلطته الفكرية⁽²⁾، إضافة إلى هذا، فالمثقف حسب مفهوم "غرامشي" هو وسيلة اتصال وتوطيد بين مستويات البنية الفوقية والبنية التحتية.

إلا أنه وبالرغم من وجود صنف آخر من الباحثين والمشتغلين بمجال الثقافة الأنتلجنسيا والذين يقللون من دور وظيفة المثقفين في المجتمع أو حتى أنهم يضعونهم في التيار اليساري والثوري، بمعنى أنهم ينزعون عنهم كل ما هو إيجابي بالنسبة للمجتمع فبالرغم من كل هذا تبقى عبارة دور المثقف تحيل إلى مفهوم حديث للكاتب صانع الأفكار ومروجها وإلى وعي هذا الأخير في التأثير في الواقع باتجاه التغيير نحو ما يراه أفضل⁽³⁾.

ويتجلى الدور الذي ينتظر المثقف العربي بالخصوص في النقاط التالية⁽⁴⁾:

- إنتاج المعرفة المعمقة بوصف الواقع وتفسيره

¹ - علي حرب، المرجع السابق، ص 149.

² - علي أومليل، مرجع سابق، ص 10.

³ - علي أومليل، المرجع السابق، ص 9.

⁴ - المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الرابعة، العدد 74 أبريل 1985، ص 128.

- تعيين الرؤية الصافية لطرق النهوض والتي تعد أساسا نظريا للتغيير.

- نشر الوعي بالمعرفة والرؤية والذي يعد مساهمة في التغيير.

5.1- المثقف العربي بين الوهم والتحدي :

يرى المثقف أن للثقافة القيمة العليا، وأن الناس هم الذين عليهم أن يسعوا إليه من أجلها، لا أن يسعى هو إليهم بالخدمة والتوسل والتبعية⁽¹⁾. وهذا ما يكون له كبير الأثر على دوره والمكانة التي يمنحها المجتمع إياه. فإما أن يتقرب من المجتمع ويتفهمه حتى ينال احترام هذا الأخير وإما أن يظل بعيدا عنه وتأخذه العزة والرفعة كأنما هو في برج عال. وفي الحقيقة المثقف ليس مواطنا عاديا، وإنما له حقوق وواجبات أكثر من غيره⁽²⁾.

ولأن ما يقع هو دوما مخالفا يجب أن يكون، فإن المثقف يجد نفسه أمام

خيارين:

- إما أن يسعى بفكره ومواقفه إلى تغيير واقع الحال كما يفعل الدعاة المنخرطون في مشاريع الإصلاح والتغيير.

- أو أن يختار العزلة لكي يمارس هامشيته وغربة إزاء ما يحدث، معتبرا ألا مجال في هذا العالم لترجمة مثله وتحقيق تطلعاته⁽³⁾.

لكن وبالرغم من التعاريف التي أوردناها في السابق وتعرضت للمثقف ودوره ووظيفته فإننا نتوقف لنطرح سؤالا نظنه في غاية الأهمية ونحن بصدد دراسة موضوع النخبة المثقفة الجديدة وهو كالتالي:

¹ - علي أومليل، مرجع سابق، ص 140.

² - Boudin Louis, Ibid, p70.

³ - علي حرب، مرجع سابق، ص 50.

"ماذا نعني بالمتقف العربي؟ هل هو المفكر المتميز والمسّاح بالبصيرة بمفهوم "فيبر"؟ أم هو المفكر المتخصص في أمور الثقافة والفكر المجرد البعيد عن أمور الحياة بمفهوم "بارسونز"؟ أم هو المتقف العضوي بمفهوم غرامشي؟ أم هو المتعلم بمفهوم "الأفغاني"؟"⁽¹⁾.

إن ما يهمننا في جوانب تعريف المتقف وعلاقته بالمجتمع أوفى بالسياسة هو تلك التعريفات والدراسات التي تربط بين المتقف ومجتمعه بعلاقة إيجابية، تلك العلاقة التي تجعله مسخرا لحمل هم مجتمعه ولخدمته بكل ما تحتويه الكلمة من معنى.

ونعود لنجيب على السؤال المطروح آنفاً، فالمتقف العربي إذا هو ذلك المفكر الواعي بأهمية قضية الانتماء القومي والواعي بأهمية دوره في إحداث التغيير الاجتماعي القائم على الإبداع لتنمية مجال الفكر الجدلي المستقل والفكر الذاتي القادر على مجابهة التبعية الخارجية بأشكالها المتعددة والمتطورة⁽²⁾.

ومن هنا فالمتقف العربي والجزائري على وجه الخصوص، هو مطالب بالعمل على جبهتين على الأقل فأولاً؛ يتعين عليه أن يفي بكامل مسؤولياته اتجاه مجتمعه المحلي، وثانياً اتجاه مجتمعه العربي والإسلامي الكبير. أما الجبهات الأخرى فهي العالمية أو الكونية على حد تعبير "علي حرب" أو الإنسانية حسب تعبير "ناجي نصر" الذي أكد على أن المتقف هو ذو رسالة إنسانية.

¹ - مجموعة من المؤلفين، نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1989، ص146.

² - مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص147.

6.1- الموقع السياسي للمثقف :

ما أن يمر العرب بكارثة سياسية، اجتماعية، أو أزمة خانقة حتى يهاب بالمتقنين أن يجدوا الخلاص، ودلالة ذلك أن الإنسان العربي لا يزال يحتفظ للمتقنين بدورهم في الحياة، كما أن هيبة المثقف مازالت حاضرة في الوعي. أما الدلالة الثانية، فالإنسان العربي وهو يرى العجز السياسي، فإنه يسعى لتعويضه بنشاط المثقف وبالفكر الذي يتجاوز الواقع وبالمقابل، فالمثقف العربي العضوي والمنتمي كلية سرعان ما يشهر قلمه في وجه الواقع المعيش رافضا ومحلا وداعيا وراسما بمستقبل لكن المشكلة التي نعيشها تكمن في أن المثقف يظل مغتربا في عالم راكد.

إن الأفكار تسهم في صناعة التاريخ إذا تحولت إلى فعل سياسي. إذن المشكلة في علاقة الثقافة بالسياسة هي في تحول الممارسة الثقافية إلى ممارسة سياسية، ففي جانب السلطة هناك طلاق بين النخبة المثقفة والنخبة السياسية، ومصدر هذا الطلاق هو أن أحدهم يريد أن يبقى العالم كما هو حفاظا على سلطته وهو تصور السياسي الرسمي، والآخر يطرح تجاوز العالم أملا في مستقبل زاهر وهو تصور المثقف العضوي.

إن المصالحة التي يطرحها البعض بين السياسي والمثقف هي غير ممكنة إطلاقا، لكن حدا منها ضروري وممكن جدا في إشارة إلى أن شروط المصالحة الآن غير قائمة بسبب أن النخبة السياسية غير ديمقراطية ولا تعترف بأهمية نشاط المثقف ومعرفته في الحياة، وبخاصة الحياة السياسية، ثم يجب أن تكون هناك هموم وطنية مشتركة بحيث يتوحد العقل السياسي مع العقل الثقافي أو أن يكون للسلطة مشروعا وطنيا قوميا يتجند له المثقف الوطني للدفاع عنه كما تجند له باقي فئات المجتمع.

فالمبادرة إذن، هي بيد السياسي قبل كل شيء فهو غالبا لا يكثر بمراكز البحث التي تعج بها الساحة الثقافية، ولا بما تعالجه من مشكلات كبرى.

ولأهمية إدراج المثقفين في الحياة السياسية عبر تكوين تجمعات ثقافية محلية أو عربي بحيث تتحول هذه التجمعات إلى أدوات ضغط، فمنتجوا الأفكار وهم يشكلون هذه التجمعات الحرة وقيّمون المؤتمرات والندوات ويصدرون البيانات، فإنهم يتحولون إلى قوة جمعية مؤثرة قد يقف خلفها جمهور من البشر الذين يتحولون إلى إرادات فاعلة لا سامعة ولا متفرجة بعدما يثبت المثقف شجاعته وقوته.

لكن في الواقع أن الأزمة بين السياسي والمثقف أو المفكر والسلطان هي أزمة تاريخية مستعصية، إنها أزمة بين تعامل حر في فضاء مفتوح لا تحكمه حسابات المنفعة وبين براغماتية مفرطة تتبع من ذات الوظيفة التي يضطلع بها السياسي، ومن الموقع والأوضاع الاجتماعية تغرض عليه لغتها وقوانينها الخاصة.

إن الالتزام في الموقف والوعي هما شرطان أساسيان لكي نطلق على الفرد صفة المثقف، إذا لا يمكننا أن نتصور مثقفا خارج دائرة التعبير عن وجدات الأمة. إنه الضمير المعبر عن هموم الأمة وآفاقها، ومن المفترض فيه أن يسخر سلطة المعرفة لينير بها دروب نهضتها، وعليه أن ينيء نفسه عن مغريات السلطة ومكاسبها كما عليه أن شارك بفعالية في صياغة مشروع النهضة وأن يقدم البرامج التي تدفع بعملية البناء والتطور الاجتماعي وأن يدع مسؤولية تحقيق ذلك للسياسي.

إن دوره هو الرقابة من بعيد وأن يكون عين الشعب ونبضه ويحب أن تتميز لغته من حيث مثاليها وصرامتها وحتى مفرداتها عن لغة السياسي.

إن عمل السياسي ينحصر في الحاضر، أما المثقف فيرنو بعقله وفكره إلى المستقبل، إنه يدرس الحاضر كي يستخلص منه موقفا ورؤية جديدة يفترض فيها ألا تكون معزولة عن الواقع، والنتيجة أن السياسي بطبيعته ذو عقل محافظ يخشى كل تغيير فهو يقف دائما في وجه التغيير وبالنسبة إليه الحاضر معلوم والمستقبل مجهول. وإذا كان بالإمكان التعايش مع الحاضر والتعامل معه لكونه معلوم فإن المجهول هو بحكم المعلوم فالمستقبل نتائجه غير مضمونة وربما تحتاج من السياسي إلى حسابات جديدة ومن ذا الذي يضمن له عدم تعرض تلك الحسابات للرياح والأعاصير.

هكذا إذن يقف السياسي في وجه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتجهة إلى الأمام وحتى التغيرات العلمية التي تجري من حوله في مختلف حقول المعرفة يجري التعامل معها بحذر وريب.

وباختصار فمهمة المثقف هي الكشف باستمرار عن قوى خلاقية جديدة في الكون والطبيعة والإنسان، وإجراء تغييرات جذرية بشكل مستمر على منظومة القيم والأفكار السائدة وصولا إلى حالة أرقى وأكمل وقد تصبح الحياة عديمة بالنسبة له عندما تنتفي الغايات والواقعية كما يراها. تلك هي إذا رؤيته الخاصة لهذا الكون التي تمده بالطاقات الخلاقية وقواعد سلوكية محددة.

إن وجود كل من السياسي والمثقف ضرورة حضارية واجتماعية لا غنى لها، فمهما تكن نقاط التباعد والابتعاد بينهما فإن كليهما بحاجة للآخر، فلا يمكن للمثقف أن يبقى أحلامه معلقة في الهواء ولكي تتحقق لا بد من

السياسي الذي يؤمن بها ويحتضنها ويعمل على ترجمتها وتحويلها إلى أرض الواقع.

من المؤكد أن الوضع المأزوم في علاقة المثقف العربي : بنفسه ، وبالمثقفين الآخرين ، وبالجماهير ، وبالتقافات الأخرى ، ماهو إلا إنعكاس لوضع إجتماعي وسياسي مأزوم.

وهذا يوصلنا إلى ملامسة " علاقة المثقف بالسلطة " وصانع القرار ، أي: علاقة المثقف بالسياسي ، والذي هو ضمنا السلطة. وعندما نقول أن الثقافة ليست مجرد نتاج فكري ، ولا مجرد أفكار متداولة ، فهذا يعني التأكيد على السيرورات العميقة التي تنشأ الثقافة بها ومن خلالها . وهي سيرورات رمزية ومعمارية وعقلية أكبر من مجرد النشاط العقلي الهادف ، وأكثر من النشاط العقلي المنظم . فهي:

تشكل ضمن النسق الإجتماعي ، نسقا فرعيا متميزا و " مستقلا بتفاعل " مع بقية الأنساق الأخرى ويتطور معها وبها ، يقوم في إطار إعادة إنتاج الإجتماع البشري كإجتماع مدني مثلما يعتمد برهان غليون. والأصل في المجتمع أنه يكون كلاً واحدا لا تنفصل فيه " الثقافة " عن " السياسة " عن " الإقتصاد " . فهو النتيجة للتفاعل المتبادل بين مختلف هذه النشاطات والفعاليات : الروحية ، والعقلية ، والسياسية ، والإنتاجية . وإن إعترفنا بأن الثقافة وميدانها ، يختلف عن السياسة وميدانها ، ويختلف عن الإقتصاد وميدانه أيضا إلا أن هذا " الإختلاف " لايعني " القطيعة " ، بقدر ما يعني تعدد آليات ونظم التوازن الإجتماعي بما يحقق نسق إجتماعي مستقر. وعندما نتكلم عن المثقف العربي ، وعن السياسي العربي ، فلا بد من وضع هذا التوجه ضمن إطار واضح ومحدد معبر ، يتمثل بكلمة : "الوطني

" و " الثقافة الوطنية " هي مجموعة من الأفكار والقيم والصيغ والتعبيرات التي لا يجب أن تقتصر على الكتابة والنصوص ، إنما يجب أن تشمل أيضا " المعايير القيمية والسلوكية " التي تُعتمد وتُوجه ، مضافا إليها الطاقات والنشاطات التي نمارسها " تعبيرا عن موقف " ، أو تحديدا لعلاقة بيننا ، أو مع الآخر . أي : بمقدار ماهي في مكوناتها " فكرا ، فهي " ممارسة " أيضا.

وبكونها وطنية أي أنها " مقاومة " للظلم أيا كان مصدره ، مدافعة عن الأرض والكرامة الوطنية تجاه أي قوة خارجية غازية عسكريا أو سياسيا أو ثقافيا . وهي تعبير عن الحق في الوطن والحرية ، ومسئولة عن الدفاع عن الوطن والحرية.

إن العلاقة بين : الثقافة والمتقف ، وبين السياسة و السياسي ، لا تظهر سلبياتها في العموم في فترات النهوض والتقدم ، بل تظهر أكثر في فترات التراجع والانهيئات ، الأمر الذي يدفع لظهور بعض القناعات الخاطئة والمغرية ، كحل لهذه الإشكالية . ولا بد هنا من التوضيح بأن : " العمل السياسي " له منطلق وآليات ومتطلبات تجعله مختلفاً عن " العمل الثقافي " ، كما أنه يتصرف وخاصة في وطننا العربي وبكل المراحل التي مررنا بها بالبدائية ، والغوغائية في كثير من الأحيان ، إضافة إلى أنه قد يخضع في أغلب الأوقات " لاعتبارات آنية مؤقتة" ، وإلى رغبته وتوجيهه في إخضاع كل النشاطات والمواقف لخدمة حاجاته اليومية المؤقتة . لذلك ينشأ من هذا تناقضات ناتجة عن اختلاف النظرة ، أو عن عدم تحديد طبيعة العلاقة والدور الذي يمكن أن يلعبه كل من المتقف والسياسي.

ومن المؤكد أن هناك علاقة جدلية بين المثقف وبين السياسي. إذ لا يمكن أن تكون هناك سياسة بدون ثقافة. كما إن لم تتبن الثقافة دور ووظيفة تدعم فيها السياسة، وتكون تجسيدا يتبناه السياسي في عمله وممارساته. لا يعود للثقافة من معنى أو تأثير. فهما دوران مختلفان في وظائفهما ، إلا أنهما متكاملان في المضمون الهادف لخدمة المجتمع وتطوره وبنائيته . إذ إن العلاقة بين الثقافة والسياسة هي علاقة إختراقية تخترق كل منهما الأخرى وتؤثر بها .

فانفتاح المثقف بوعي والتزام على ذاته وعلى مجتمعه ، وبالتالي على المجال السياسي .. الفاعل والممارس ، وانتباه السياسي وأخذه بوعي وانفتاح على الثقافي ، لا بد أن ينتج عن تلك العلاقة الجدلية متغيرات منتجة وفاعلة " أكثر صحة " ، قد تؤدي إلى تعديل السياسي بانفتاحه هذا على الثقافة ، تصويب وتصحيح فكره السياسي ، وتوفير خلق إمكانيات جديدة تساعده على تصويب ممارساته وأنماط تفكيره وقراراته . فهذه العلاقة هي علاقة تبادل وعطاء وتفاعل ، لا بد أن تؤدي عند انتهاجها بانفتاح وموضوعية وعقلانية ، إلى تغيير أو خلق أو تطوير لسياسة الفكر ، وتسهم في تغيير وتطوير الواقع الفكري ، والواقع السياسي ، وتعود بنتائج إيجابية وصحية على المجتمع الوطن والمواطن.

وأخيرا فإنه لا يمكن هنا عزل ما سبق ، عن الأزمات الثقافية والأيديولوجية وتوالدها في العالم . فالزمن الجديد ومعطياته : السياسية والاقتصادية قد أنتج ظاهرة العولمة التي تغطي في مسارها على جميع مناحي ومفاصل الحياة ، ومنها على الثقافة ونستطيع ملاحظة أن معظم المفكرين والباحثين والمحليين في ملامستهم للعولمة، اعتبروا الثقافة المتأثر

الأكبر بتلك العملية التاريخية الطويلة والمعقدة ، والتي يتشابك فيها : السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

مما أوصل هذا السياق إلى وضع " الثقافة " كـرديف وممثل للهوية والمدافع الأصيل عنها أمام هجوم العولمة والذي سيقضي على الثقافات الأضعف ، ويفتت شيئاً فشيئاً مكوناتها المختلفة بدءاً من : معتقداتها الأساسية ورؤيتها للعالم ، وصولاً إلى الأساليب الحياتية مثل : المأكل والملبس والمسكن والعادات والعلاقات الاجتماعية . وهذا يعني أننا أمام منظومة متكاملة تبحث عن المغاير المختلف ، لتعرف نفسها من خلال " : الأنا " و " الآخر . "

وهنا تبرز للمتقف وظيفة ومهمة جديدة تتمثل بمسار خطين يجب أن يكون قادراً على الموازنة بينهما بدون : إفراط أو تفريط فتأثير العولمة على الثقافة تحديداً لا يمكن نكرانه أو غض الطرف عنه أو تجاهله ، فهو يفرض نفسه موضوعياً .

ومن هنا يأتي دور المتقفين والمتتورين بضرورة التعامل مع العولمة بمنطق عقلاي يحجب تأثيراتها السيئة على ثقافتنا ومجتمعاتنا وهوياتنا ، ويحيد أو حتى يجير إيجابياتها التي يجب أن تترجم إلى خصوصيات لنا ، بإدارة صراع حضاري معها وتجنب الصدام القسري معها . إن هذا ولا شك سيدفع أكثر إلى تأكيد انفتاح موضوعي للهوية التي يجب أن تطور مضامينها من خلال عوامل الثابت والمتغير ، وإلا تحولت الهوية أو الهويات نتيجة التوقع والتحجر ، إلى مرحلة صدام تفرز من خلاله هويات قاتلة .

كما أن هناك مفهومين قد إختلطا ببعضهما البعض عند بعض المثقفين العرب ، وهما مفهوم ومضمون الحداثة و العولمة مع إن هذا " الخلط " غير موضوعي خاصة إذا أحلنا كل تعبير إلى فلسفته وتاريخيته. ففلسفة العولمة تقوم على محاولة القطيعة وإلغاء كل الخصوصيات المرتبطة بشعوب العالم في جميع مناحيها ومضامينها ، وتحاول الوصول إلى : عالم واحد ، وشعب واحد ، وأساليب حياة واحدة ، أنماط تفكير واحدة ، مرجعية واحدة - الهيكلية التبعية العامة. -

أما " فلسفة الحداثة " فهي مستمرة ومترابطة لا تحمل القطيعة مع ما قبلها ، بل تسعى إلى تطوير وتجديد الرؤى : الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية والبنائية على طريق التطوير والتجديد . إنها " عملية مستمرة " منذ نشوء المجتمعات، ومطروحة بشكل دائم وفق تراكمات غير قابلة " للقطيعة " المعرفية مع جميع مراحل تراكمها الإنساني التاريخي الواعي. وبرأيي .. أن كل ما يقال عن : ما قبل الحداثة - الحداثة - ما بعد الحداثة، هو تزوير فلسفي ينحو لتحقيق أغراض مختلفة خارجة عن المضمون الحقيقي لمصطلح ومضمون الحداثة التجديد والتطوير والتحديث الدائمين . وبكل بساطة وإيجاز لا يخلان بمضمون الفكرة والنتيجة وطالما هناك اتفاق أن المراحل العليا للمثقف لا بد أن توصل إلى مرحلة الإبداع فإنه يمكن أن نفهم دور المثقف من خلال إبداعه، والإبداع في أهم مناحيه، تصورات وأطروحات تتجاوز الواقع القائم : أنه ينحو دائما إلى الحداثة والتحديث والتطوير ، حتى لو كانت تلك الأطروحات متجاوزة للإدراك والتقبل المعاش في زمان ما ، ومكان ما ، ومعطيات محيطية ، وبما يمكن أن يطرح هذا

الإبداع من : رؤى جديدة ، ووعي أوسع وأعمق ، وحلول مبتكرة للمعضلات والإشكاليات التي تعيشها مجتمعاتنا.

وأخيرا ومع ظهور ظاهرة " التشكيك بأهلية المثقفين " في إمكانياتهم لرفد حركة التغيير التاريخية بأي قيمة إيجابية ، هذه الظاهرة الآنية ومع ارتباطها بظروفها الذاتية والمحيطية ، قد تكون مفهومة في الواقع الداخلي بسبب بعض الاستقالات، وضعف التفاعل الجماهيري، وأزمات المثقفين، إلا أنها مرفوضة كليا بمنطلقها التشكيلي والدعوة إلى التخلي عن ثقافتنا وهويتنا العربية، والقبول بالاستلاب عن تحرير الثقافة العربية من "هيمنة" الروافد الخارجية الأجنبية ، يجب أن يترافق مع " عدم المغالاة " في رفع جدران الحميات الذاتية.

الفصل الثاني

الأنثليجنسيا الجزائرية بين ثقافة التعايش والسلوك السياسي

- 1- المثقف الجزائري و مظاهر الثقافة الوطنية
 - 1.1-مسألة النخبة
 - 2.1-مسألة الثقافة و الشخصية
 - 3.1-مسألة اللغة
- 2- مفهوم المثقف بالنسبة للعيينة المدروسة
- 3- الانتماء المزدوج لدى النخبة المثقفة
- 4- مواطنة الأستاذ الجامعي كخبوي مثقف
- 5- النشوء التاريخي للمثقف
 - 5-1-المثقف التقليدي
- 6- المثقف و التناقضات الاجتماعية
- 7- ميلاد المثقف الحديث
- 8- البنيات الاجتماعية والسلوك السياسي لدى المثقفين

1- المثقف الجزائري و مظاهر الثقافة الوطنية :

يلاحظ المنتبع لما ينتشر من أبحاث ودراسات في الوطن العربي أن الكثير منها يدور حول أزمة الثقافة والمثقف وندرة أو انعدام الأنساق الفلسفية وعجز المنظومات التربوية في المدرسة والجامعة عن قيادة الحركة الثقافية. وتمحورت هذه الدراسات حول موقعين رئيسي، يرى الأول أن طريق الخلاص يتمثل في الرجوع إلى المنابع الأولى للحضارة الإسلامية وأن ما كان هو أفضل من كل ما سيكون في الثقافة الإسلامية -دنيا وعلوم وتشريعا- أسس النهضة وغاياتها، وهذه الثقافة بذاتها بتراثها، تنبذ كل عنصر دخيل اتصف هذا الموقف بالسلفية المتطرفة.

كما أن اقتراحات أخرى صيغت حول الموقف المتعصرن والذي يدعو إلى شطب التراث جملة وتفصيلا، وأن نقطة البداية في التاريخ الحي هي عصر التنوير والنهضة الأوروبية.

وهناك بين هذين الموقفين المتعارضين، مواقف أخرى كثيرة فهي تارة تنصر بمزج التراث بمعطيات العصر الحديث، وتارة أخرى تدعو إلى منهج انتقائي يغربل الماضي ويأخذ من ثقافة العصر.

ومهما كان المسعى سلفيا أو متعصرا، اتفاقيا أو تلفيفيا، فإن كل أخذ يفترض العطاء، وكل موقف لا يكون موقفا حقا إلا إذا حور بالإضافة أو التجديد.

ويستحسن قبل التقديم في هذه المحاولة لنعرف نحو الثقافة الوطنية ومشروعها السياسي أن نزيح الجدل حول أزمة الثقافة حتى يتسنى لنا الحديث عن الوعي لدى الشرائح الاجتماعية للوصول إلى المؤسسات الثقافية.

وفي هذا السياق يبدو على أغلب الظن أنه لا فائدة في البحث عن الفاعل الرئيسي في غياب أو وجود مؤسسات ثقافية هل هو المثقف أم الثقافة أصلها؟ فلم تكن الثقافة أبداً شيئاً منفصلاً عن منتجها ومستهلكها، ومن البديهي أيضاً أن حالة اللاتقافة غير موجودة أصلاً حتى عن من اصطلح على تسميتهم بالبدائيين من البشر، وبهذا المعنى فإن كل ثقافة ثلاثة أبعاد، بعد وطني، وآخر حضاري، وثالث إنساني، وقد يحدث أن تتفاعل هذه الأبعاد كما تحتك الدوائر في دولاب ضخم فتنتج الطاقة، مثلها مثل نشوء النخبة لتتجاوب مع الجمهور بألوان الفنون والعلوم والآداب.

وإذا اتفقنا على أن مناقشة الثقافة الوطنية والمثقف يعني أساساً القيام بتشريح حالة الوطنية كمصطلح منفرد، وتجيبنا الوثيقة الإيديولوجية التي أصدرها حزب الشعب سنة 1951 والمعنونة بـ "المبادئ الموجهة لنضال الحركة الوطنية". "الوطني هو من يخوض غمار الكفاح داخل بلاده في سبيل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة تكفل للشعب وللوطنيين في البلد أكبر قدر من الحرية والرقي الروحي والأخلاقي ومن التنمية الثقافية والرخاء المادي"⁽¹⁾.

وتتميز الوثيقة بين وطنيتين: عدواني وتحررية، فالأولى تتميز بكونها عنصرية المخبر، همها التوسع والاضطهاد وهي وطنية المستعمر، أما الوطنية التحررية فهي وطنية حزب الشعب والحركات الوطنية التحررية في معظم البلدان المستعمرة.

¹ - كلود كولو وج.ب. أنزي، نصوص الحركة الوطنية الجزائرية (1912-1954)، ص. 52-53.

والوطنية في هذا السياق معناها رد فعل منظم على سياسة الضم الاستعمارية ومحاولات المس بالوحدة الترابية والوطنية والثقافية وتأكيدا للقيم الوطنية.

ومن مظاهر الوطنية التحررية حسبما جاء في الوثيقة المذكورة:

1- المحتوى الديمقراطي.

2- الهدف الثوري ومعناه العمل من أجل انعتاق الأمة انطلاقا من

المعطيات سليمة وتطلعات مشروعة مثل:

- أن يمارس الشعب سيادته كاملة

- أن يتحدث لغته بكل حرية

- أن يتمتع بحرية العقيدة

- أن يعيش من ثماره ويملك ثرواته⁽¹⁾

هذه الوثيقة السياسية الإيديولوجية الهامة تعطينا فكرة واضحة عن مدى نضج الفكر الوطني الثوري في بداية الخمسينات حيث يبدو وقد استكمل أدواته السياسية وأعد مفاهيمه الإيديولوجية لمواجهة الحاسمة مع النظام الاستعماري القائم بالجزائر، فقد شرع المسؤولون يومئذ في تصور آفاق الاستقلال الوطني ومحتوى الدولة الجزائرية القادمة.

وبما أن الثقافة هي المقوم الأساسي للوطنية فمن الصعب تصور وطنية بدون ثقافة، وضمن ما ظهر في مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة أول مرة سنة 1953.

- الديمقراطية: من الشعب وإلى الشعب باعتباره مصدر السيادة.

- ثقافة وطنية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية.

¹ - كلود كلو، المرجع السابق، ص.53.

إلا أنه بعد الاستقلال وخاصة في السنوات الأخيرة نرى أن مضامين ومبادئ الوطنية يشوبها التباسات عديدة.

وهذا بسبب ظهور عدة مواقف أهمها اثنين.

الموقف الأول: يمثله مناضلون سابقين هي الحركة الوطنية الجزائرية يحاولون إعطاء الشرعية للثقافة واللغة الفرنسية بالجزائر بحجة أنهم وهم المتفرنسون كانوا أسبق إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي من بعض دعاة العربية من أنصار جمعية العلماء وغيرهم.

الموقف الثاني: يتمثل في أنصار جمعية العلماء والذين يعتمدون في طرحهم على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر والشعب الجزائري لم يكن أبدا محل نقاش وأن اللغة العربية كانت مطلبا جوهريا.

لذلك تأخذ الوطنية منحنيين رئيسيين تشعب متقفينا وخاصة عندما تطرح قضية العالمية التي يرى أصحاب الموقف الأول المنفذ الوحيد نحوها هو الفرنسي لا غير، فهل العربية أن تكون السبيل الثاني إلى العالمية؟

قد يعدو سؤالا بل إشكالا لا بد من إيجاد أدواته المنهجية واستتباط فرضياته الصحيحة، لكن نحن لا نغوص بالدرجة التي يطلبها السؤال بل نريد من خلاله طرق واقعا الثقافي وإيقاظ معشر المتقفين نحو الفجوة التي لم تسد بسبب غياب مسعى منهجي دقيق نتوصل عن طريقه إلى تحليل صائب.

وهل يمكننا أن نتجاهل أن الطابع الوطني للثقافة هو الذي يؤهلها للانفتاح على الثقافة الأخرى، فالثقافة لا تكون ذات بعد إنساني وكوني إلا إذا كانت قبل ذلك وطنية معبرة عن عبقرية شعب يحتل حيزا جغرافيا ويتمتع بسيادة حقيقية أي يستطيع أن يقبل ويرفض ما يشاء من عناصر الثقافات

الأخرى وتعني السيادة الوطنية فيما تعنيه ممارسة القيادات للتطلعات
الطموحة وضربها المثل في الاعتزاز بالذاتية.

إن قضية العالمية يمكننا فهمها جيدا لو قمنا بمراجعة تاريخية لتراثنا
نجد أن الفكر العربي الإسلامي إبان ازدهاره في القرون الأولى تمكن من
ترك علامات بارزة في الثقافة العالمية نلمسها مثلا في مصنفات الجاحظ وابن
خلدون وابن الهيثم كتب عن قضايا المجتمع وارتقيا إلى مستوى العصر ولكن
تراثهم كان خارج دائرة التأثير فمأساة المفرد كما يقول مالك بن نبي هي أن
يتأخر عن عصره الذهبي أو يتقدم عنه كثيرا فتكون أفكاره نكرة.

وبهذا المعنى فإن العالمية لا بد لها من موطئ قدم تتطرق منه وتكسف
الكفاءة والاعتراف بواسطة التعامل مع ثقافة العصر والحصول على مكانة
فيها ولا شك أن العلامة التي تخطئ في هذا المجال هي النقل أو الترجمة
للفكر الإنساني.

ويدل تبع هذه الظاهرة الحضارية أن نشاط النقل أو الترجمة إنما يحدث
ضمن حركة ثقافية شاملة وحيوية، فإذا ركبت الثقافة بدعم التأزم والتخلف
وجد المثقفون من التراجمة جهودهم تمشي هدرا.

وفي ضوء هذه الملاحظات، يمكن أن نفهم تناقضات واقعنا الثقافي
الراهن من ضعف دور المؤسسات الثقافية في تحصين المثقفين الناشئين،
فالصراع الثقافي في الجزائر ما يزال معتمد ما بين تطلع الثورة الجزائرية
إلى استكمال بعدها الثقافي بإضفاء الطابع العربي الإسلامي على الاستقلال
الوطني، وبين استمرارية الآثار الثقافية الفرنسية التي أصبحت بمثابة الدرع
المتين للغزو الثقافي الأجنبي.

إن البيئة الثقافية التي خلفها الاستعمار المباشر والتي مازالت تتغذى من واقعنا اليومي في الجزائر ستظل تتعرض الوطنية في سعيها لاستكمال بعدها الثقافي.

إن الإشكالية الثقافية في الجزائر ما بعد الاستقلال يصعب فهمها إذا تجاهلنا حقيقة تاريخية بارزة، ألا وهي أن الاستعمار الفرنسي بنى احتلاله للجزائر على إيديولوجية شاملة تناولت بالنفسير المعرض تاريخ الشعب ومكوناته.

وقد ترك البعد الثقافي الإيديولوجية الاستعمارية آثارا مستميتة في النخبة المثقفة من المجتمع التي استقت من اللغة الفرنسية وبالتالي استوعب الرسالة. إن هذه الرواسب العميقة المؤثرة هي التي مازالت تعرق إلى حد كبير عملية استكمال البعد الثقافي للوطنية والثورة الجزائرية.

وكما سبق وأن أشرنا في الفصل الأول في ماهية المثقف حول الازدواجية الخطيرة التي تغمره وتطرحة أمام... المجالين الثقافيين المجال الثقافي الأصلي السابق العهد الاستعماري والمجال الثقافي الموروث عن هذا العهد. هذا فضلا عن الاستلاب الذي يطبع تفكير هؤلاء المثقفين سواء الفرنسيين أو المتعربين.

والحال اليوم هو أن هذا الاستلاب المزدوج يتفرع عنه سوء تفاهم بين كلا الفريقين من المثقفين مما ينتج عنه العجز المزمن على مواجهة الفراغ الثقافي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، والذي ازدادت حدته بفضل النتائج الهامة لديمقراطية التعليم والمعرفة منذ الاستقلال.

إثر مداخلة للدكتور على الكنز في ندوة فكرية بعنوان المثقفون العرب: الأصول الاجتماعية للأنتلجنسيا العربية (بالقاهرة سنة 1987)⁽¹⁾ نجد أنه يذكرنا بأبعاد هذه الإشكالية ويعتمد في مقاله: أن ما ميز الفئة المثقفة في الجزائر من تمزق واستلاب وسوء تفاهم. كما يمكننا من جراء المقال مناقشة الكتاب في بعض مواقفه وآرائه:

1.1- مسألة النخبة:

يقسم الكاتب الفئة المثقفة الجزائرية بدءاً من الفترة الاستعمارية إلى نخبة تقليدية مكونة في المدارس والجامعات العربية ونخبة عصرية مكونة في المنظومة التقليدية الفرنسية بكل مستوياتها، ويضع الطائفتين في درجة واحدة من حيث العلاقة الضعيفة بل المفقودة بالمجتمع، "فالبعض كان يعرض كتابة اللغة الفرنسية، والبعض الآخر يعرف كتابة اللغة العربية، إلا أنه لا هذا ولا ذاك كان يجيد التكلم أو الكتابة بلغة المجتمع. وإذا أردنا استخراج بعض الملاحظات من هذا الطرح فقد نوجزها في اثنتين :

الأولى: أن في موقف الدكتور هذا حكماً على المجال الثقافي العربي الإسلامي بأنه تقليدي وحكماً للمجال الثقافي الفرنسي بأنه عصري مع أن النزعتين التقليدية والعصرية متواجدتان في كلا المجالين، بل وفي كلا المجالات الثقافية، فالمجال الثقافي العربي الإسلامي شأن المجال الثقافي الفرنسي، يفرز التقليديين والمحدثين، وهذه ثابتة من ثوابت التطور الإنساني على مر العصور الحضارية.

¹ - مجلة المستقبل العربي سنة 1990 (عدد أكتوبر).

الثانية: أنه يضع المثقفين بالعربية والمثقفين بالفرنسية في درجة تباعد واحدة من المجتمع الجزائري مع العلم أن كلا الفئتين ترتبطهما الرابطة الثقافية المتينة، كما أن العلاقة الوثيقة بين الفصحى والعامية بما في ذلك اللهجات البربرية التي أخذت عن العربية الكثير تدل على المجال الثقافي الموروث من قبل الفترة الاستعمارية.

أما عندما يتطرق الكاتب إلى جمعية العلماء ودعاة الاندماج مع فرنسا نلاحظ أنه يقر بالعلاقة غير مباشرة بينهما فقد كان فرحات عباس خاصة يستعين بالعلماء لمد حركته ونفوذه وكسب المعارك الانتخابية.

2.1- مسألة الثقافة والشخصية

إن الجماعة الوطنية سواء بالنسبة للمثقفين بالعربية أو المثقفين بالفرنسية بقيت تعبر عن كائن تفاضي داخلي لكن هل تعكس الشخصية الجزائرية هنا قد تتعدد الآراء حسب الأطروحات المقدمة من طرف المختصين فلدى الدكتور على الكنز: أن التمسك بالعروبة والإسلام لا يعني التمسك بالشخصية الجزائرية أي أن هذه الشخصية يمكن أن تكون شيئاً مختلفاً عن أهم مقوماتها منذ أكثر من 13 قرناً، وهما العروبة والإسلام. إذن كيف يمكننا أن نرى مضمون الشخصية الجزائرية؟ وما هي مقوماتها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات الهامة تدعونا إلى الارتكان إلى مفهوم أكثر تجريداً وهو الجماعة الوطنية ككائن ثقافي، هذا المفهوم الذي تحاشاه مثقفون في الجزائر بمختلف مشاربهم ومقاصدهم.

فنجد غرار العلي الكنز أن الأستاذ محمد حربي: يرى أن النخبة السياسية لم تكن عشية الاستقلال مثقفة على مشروع ثقافي واحد هذا الحكم

قابل للنقاش على أساس أن برنامج طرابلس تضمن مشروعاً ثقافياً واضحاً ينطلق من الانتماء الغربي الإسلامي للجزائر، ويؤكد ضرورة العمل من أجل استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة حضارة. لكن هذا الثقافي لم يجد غداة الاستقلال قوة سياسية مؤثرة تتبناه وتتاضل في سبيل ترجمته إلى واقع فاعل ومتفاعل يؤدي إلى بلورة وإبراز معالم ثقافتنا الجديدة.

يعتبر هذا المشروع في تقديرنا قراءة للبعد الثقافي للثورة الجزائرية، إلا أن ما يشكل العائق هو تضارب مشاريع أخرى تعددت بتعدد مشارب النخبة المثقفة وبالتالي طرح المشروع البديل فشعار "الجزائر الجزائرية" الذي نادى به فرحات عباس سنة 1955 عندما أرادت فرنسا إدماج الجزائر وطناً وشعباً في الجمهورية الفرنسية وكان هذا الشعار يعني لدى فرحات عباس أن الجزائر ليست عربية ولا فرنسية حتى لا يكون طرحنا خاطئاً وغامضاً وحتى لا نغوص في تاريخية الوطنية الجزائرية ثم لا تصف نخبتنا السياسية آنذاك، لا بد من حصر الموضوع المثار والمتمثل في إلزامية المثقف في العمل من أجل إبراز خصوصية الجزائر الثقافية التي هي أفضل طريق إلى إثراء مجالنا الثقافي وأقصر طريق إلى العالمية، وأن الوطنية في الثقافة هي تبني خصوصيتها.

والمؤسف أن هذه الانشغالات كلها بعيدة كل البعد عن محتوى "الجزائر الجزائرية" كما رآه فرحات عباس منذ 1955 ويراه منذ الاستقلال مثقفون الإندماجيون.

3.1- مسألة اللغة:

ما يتناساه خاصة المثقفون باللغة الفرنسية عندما يتطرقون إلى الشخصية الجزائرية والوطنية أو الثورة مثلا هو عنصر اللغة الذي بدونه لا تكمل الهوية الوطنية للبلد.

نحن نعلم أن الجزائر امتداد للعالم الغربي باللغة العربية ولا بد أن تستفيد من المكاسب اللغوية التي حققتها هذه الأقطار، لكن المثقف في ثقافة المهيمين يجسد استسلاما للنخبة أمام حجة الاستعمار المادية والفكرية وخاصة لما أدان وتخلّى عن أشكاله الثقافية وفي مقدمتها اللغة⁽¹⁾. لكن تفاعل المثقف المستلب مع الأطروحات الوطنية يسلكه إلى طريق الوعي الوطني الذي يؤدي به إلى العمل المتمثل في إيقاظ الكتل الاجتماعية من جماهير.

لذلك، ومن أجل وجود ثقافة وطنية لا بد من التخلص من شوائب الثقافات الدخيلة وخاصة ثقافة المستعمر الذي ترك مجالا واسعا لإيديولوجية بديلة عن خصوصيات الثقافة الوطنية.

هنا تطرح قضية الثورة لدى المثقف، فما يدفعنا بإبداء ملاحظة مثل هذه هو أن أكثر أشكال الوطنية بدائية وعنفا وشمولية في البلد المستعمر هي أكثرها حماس وفعالية في الدفاع عن الثقافة الوطنية.

لكن اليوم ونحن ننعم بالاستقلال كيف يتم استيعاب فكرة الثورة لدى المثقف؟ فقيمة هذه العملية تكمن في توفير أخصب مناخ لبعث الإبداع الثقافي وطرده التردد الثقافي.

إن الوعي بالذات كأحد مضامين الثقافة الوطنية الأصلية هو أضمن طريقة للتواصل مع الآخرين والوسيلة الوحيدة التي نحقق عبرها بعدنا الدولي

¹ - د. أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص13.

على الصعيد الثقافي، ولعل بداية الوعي بالذات تكمن في وعي المثقف
المستلب.

2- مفهوم المثقف بالنسبة للعينة المدروسة:

إن اجتماعية الأستاذ الجامعي تتقاسم عناصر مشتركة كثيرة مع
اجتماعيات الأفراد الآخرين. فهو يتلقى تنشئة اجتماعية منذ صغره إلى أن
يصبح عنصرا مميزا يوصف بالمهني العلمي أو الموظف المعرفي⁽¹⁾.
هذا المفهوم تناوله الأساتذة المبحوثين بمختلف الفئات العمرية التي
اخترناها و هي ثلاث فئات : الأولى من 30 سنة الـ 45 سنة ، و الثانية من
45 سنة إلى 60 سنة ، و الثالثة أكثر من 60 سنة.

و قد اتفق كل الأساتذة بدون استثناء على أن مفهوم المثقف مفهوم لصيق
و عضوي بخاصية الوعي **Conscience** ، فلا يمكن أن نتكلم عن المثقف
إلا إذا حاذيناه بالحدق كما أردف لنا المبحوث رقم 06 من كلية الآداب و
اللغات ، أي إن المثقف هو الإنسان الواعي أولا بنفسه و مدركا لما يحيط به
من قضايا و ظواهر و مقدرًا للأمور كلها .

ثم أتم الأساتذة المبحوثين حول مظاهر أو مؤشرات المثقف، فأضافوا
عصر النقد **Critique** ، لأن الوعي بدون نقد يبقى كما يعتمد الجابري²
حبس الذات الإنسانية التي تعرضه عشوائيا فيكون في كثير من الأحوال
هداما .

¹ حفلية عبده فاروق ، أستاذ الجامعة: الدور و الممارسة ، (بين الواقع و المأمول) ، دار النشر زهراء الشرق ، القاهرة ، 1997 ، ص 56.
² محمد عابد الجابري ، المثقفون في الحضارة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 2000 ، ص 34.

إذا جوهر المثقف ناقد اجتماعي¹ يساهم في تحليل و معاينة كل ما يرتبط بالحياة الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية بغرض تجاوز العراقيل التي تقف دون تحقيق الأهداف المرجوة.

و قد ألمح المبحوثون رقم 02 و 03 و 04 و 05 أساتذة من العينة المبحوثة إلى اعتبار المثقف هو المعارض و الناقد للنظام السياسي و السلطة السائدة ، وهؤلاء الأساتذة يمثلون 04 من 15 مبحوث كلهم من الفئة العمرية الأولى ، أي: ما بين 30 سنة و 45 سنة .

قد تكون النسبة غير هامة جدا من باب حجمها ، لكن رغم هذا ، فعندما نتناول الفئة العمرية هذه، قد نتظن لعدم تلقينا نفس الإقرار من الفئات العمرية المتقدمة سنا ، أي: فئة ما بين 45 سنة و 60 سنة و فئة أكثر من 60 سنة. هنا يمكننا أن نقف عند فكرة الجيل-بالرغم من أننا لم نستعمل هذه المنهجية أو نقصدها بالدراسة - و ما يترتب عنها من دوافع ، لأن الثقافة السياسية تختلف من فئة عمرية لأخرى . فما هو شائع لدى الأساتذة الشباب لحد الآن هو أن الأستاذ الجامعي الجزائري مثقف تتقصه الشجاعة الأدبية و النضال السياسي.

و عندما استطردها حول علاقة المثقف بالمستوى العلمي العالي مع المبحوثين ، كانت الإفادات كلها متشابهة على أن المستوى التعليمي العالي بالرغم من ضرورته اليوم خصوصا ، إلا أنه غير كافي لإظهار المثقف و ميلاده ، فأغلب المبحوثين متفقين على أن المثقفين البارزين على المستوى الوطني و العالمي ليس كلهم جامعيين .

¹-المرجع السابق، نفس الصفحة.

إن المثقف من منظور تاريخي يظهر أولا جامعا ، لأن ميلاد المثقف ارتبط في البداية بالجامعة ، التي ظهرت كمؤسسة علمانية . و نجد تابوديت Thaboudet يشبه الجمهورية الفرنسية الثالثة بجمهورية الأساتذة /المعلمين⁽¹⁾.

إن مهمة النقد و التدخل لدى المثقف ،قد تبدو ممارستها جوفاء إن لم تكن مشروطة بالعنصر العلمي ، و في هذا يعتمد تالكوت بارسونز T.Parsons في أن ظهور المثقف له علاقة كبيرة بالجامعة ، هذه المؤسسة الحقيقية بالنسبة إليه⁽²⁾.

3- الانتماء المزودج لدى النخبة المثقفة :

إذا وفق التعاريف السابقة للمثقف، نجد إذن، أنه ذلك الرجل الذي يعي التناقض القائم، داخله وداخل المجتمع، بين ابحت عن الحقيقة العملية والإيديولوجية السائدة.

وبالرغم من أن هذا الوعي، لكي يكون حقيقيا يجب أن يتحقق لدى المثقف أولا على مستوى نشاطاته المهنية ووظيفته، وهو يعكس تناقضات المجتمع الأساسية.

إن المثقف الحديث في الغرب ينحدر من وظيفة اجتماعية معرفة في القدم ولها جذورها في بنية المجتمع الإقطاعي القديم، وهي وظيفة الإكليروس المرتبطة هي الأخرى بالبنية المثلثة للنسق الهندو - أوربي الذي درسه

¹ -Leclerc Gérard, *la sociologie des intellectuels*, presse universitaire de France , 2001,p.08.

² -François Dosse, *la marche des idées* , édition, la découverte, paris,2003,p.62

جورج دوميزيل Georges Domezil بإسهاب "الإكليروس، الفرسان، النبلاء، والفلاحون"⁽¹⁾.

ففي القرن الرابع عشر، كان رجال الكنيسة يحتكرون المعرفة، إذ لم يكن لا النبلاء ولا الفلاحون يجيدون القراءة والكتابة، وكانت القراءة وفقا على الأكليروس.

ولما كانت الكنيسة في الغرب تتمتع بسلطة اقتصادية (ملكية الأراضي) وسلطة سياسية (مستمدة من الله)، فإنها كانت تلعب دور الحارس والمدافع عن إيديولوجيا محددة (المسيحية) وتقوم بتلقينها لبقية الطبقات⁽²⁾.

وهناك تاريخ لأنساق الكتابة، ولكن هل هناك تاريخ لفعل الكتابة؟ يتساءل "رجيس دوبريه" هناك تاريخ للدول لا للقدرة كقدرة، وتاريخ للذوق لا للجمال، وتاريخ للحب لا للرغبة، وتاريخ للمعرفة لا للخرافات. وإذا كتبنا تاريخا للاوعي فسيكون تكراريا بطبيعته. إن "تاريخ الإيديولوجيات"، هذه الإضافة "التي لا مجموع لها، لا يدفعنا هو أيضا إلى الأمام ولا إلى الأفضل..." إن أشعار الرغبة لا تشيخ، كما وأن تواريخ السلطة ليست أبدا خارجية عن الزمن. إن التعرض المقام بين البدائي والحديث إنما هو تعارض غريب على العلم السياسي الأساسي. لذلك نجد بهذا المعنى أن المثقف لا عمر له. ليس لأنه كهلا أو خارج التاريخ ولكنه يبدو وكأن تاريخه كان دائما يسبقه أو يستمر بعده..."⁽³⁾.

وبالرغم من هذا الوصف البنيوي الذي يقدمه رجيس دوبريه للمثقف في الغرب، فإن البديل التاريخي للاكليروس بدأ يظهر مع نمو البرجوازية

¹ - Debray Régis , *le Scribe genèse du politique*. Ed. Grasset 1980, p.14.

² - Jean Paul Starter : *Plaidoyer pour les intellectuels*, in situations VIII. Ed NRF, 1972, 381.

³ - Régis Debray : *le scribe*, Op.cit, p14.

متخذا شكل "المختص بالمعرفة العملية" ذلك أن طبقة التجار دخلت، منذ تشكيلها في تناقض مع الكنيسة التي كانت مبادئها (السعر العادل، منع الربا) تعيق نمو الرأسمالية التجارية⁽¹⁾.

في الحقيقة أن أي تأقلم من قبل الإيديولوجيا القديمة لم يكن ليرضي البورجوازية التي لم تكن تجد مصلحتها إلا في نزع الطابع القدسي عن كل القطاعات العملية. وهذا ما كان يقوم به عن غير وعي -بغض النظر عن الصراعات القائمة بين رجال الأكليروس وتقدير المعرفة العملية، بإلقائهم الضوء على ممارسة البورجوازية نفسها وبتحديدهم للمكان والزمان، الذي يجري فيهما انتقال السلع.

إن هؤلاء المثقفين أخذ دورهم ينحصر في إعطاء البورجوازية سلاحا تستعمله في وجه الإقطاع لتأكيد وعيها لذاتها كطبقة مستقلة. من هنا برزت مفاهيم جديدة كمفهوم "القانون الطبيعي" الذي خرج من العلوم الطبيعية ليطلق على الاقتصاد. ومفهوم "الفردنة" الذي استعملته البورجوازية للتأكيد على الملكية الفعلية بدون وساطة في وجه الملكية الإقطاعية القائمة على العلاقات التبعية بين الأشخاص.

وبهذا الإسهام الفعلي، صنعوا الإيديولوجيا الإنسانية البرجوازية، ولطالما كانت البورجوازية تعتبر نفسها مرادفة لإنسان، وبأنها كطبقة مرادفة للمجتمع إن مجمل هؤلاء الاختصاصيين ليسوا مثقفين بالمعنى الدقيق، لكن المثقفين كانوا يخرجون من صفوفهم من خلال نظام انتقاء دقيق يحدد مواصفاتهم كفئة جديدة تنتمي إلى الطبقة الوسطى بعد أن أصبحت البورجوازية الكبيرة في السلطة:

¹ - Max Weber : *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*. Ed Plon.

1- إن المختص بالمعرفة العملية يتم انتقاؤه من فوق. فهو لم يعد ينتمي "عضويا" إلى الطبقة الحاكمة"، بل إن هذه الأخيرة هي التي تحدد وجوده حين تفتح باب الوظائف التي هي بحاجة إليها⁽¹⁾.

2- إن التكوين الإيديولوجي والتقني للمختص بالمعرفة العلمية العملية يتم تحديده هو أيضا من فوق بواسطة نظام تعليمي انتقائي (ابتدائي، ثانوي، عالي) أنهم بهذا المعنى "موظفون في البنى الفوقية"⁽²⁾.

3- إن انتقاء تقنيي المعرفة أصبح يتم على قاعدة طبقية واضحة في المجتمع الصناعي الغربي.

من صفوف هذه الفئة الجديدة ولد المثقف الحديث في الغرب على قاعدة وعيه لتناقض الإيديولوجيا الإنسانية البرجوازية نفسها، فاضطر للخروج عن اختصاصه في المعرفة ليزج نفسه في ما لا يعنيه من مسائل تتعدى وضعه كمثقف لتطول المسائل الكبرى في المجتمع.

أما اليوم، فإن الإيديولوجيا البورجوازية، التي كانت في البداية تلقن تقني المعرفة العملية التعاليم الإنسانية، تقع في تناقض مع وظيفة البحث التي يضطلع بها هؤلاء التقنيين، أي أنها تقع في تناقض مع معارفهم ومناهجهم: فلو حاولوا تطبيق مناهجهم على البرجوازية وإيديولوجيتها -وهي إيديولوجيتهم- لا اكتشفوا خصوصية هذه البرجوازية وهذه الإيديولوجيا. وبذلك يكتشفون، من خلال أبحاثهم بالذات، أنهم أدوات لغايات غريبة عنهم

¹ - Louis Althusser : *Idéologique et Appareils idéologique d'état* in *la pensée* n°150.

² - Gramsci Antonio, *Oeuvres Complètes*, Ed NRF.

ولا يسمح لهم بإعادة النظر فيها دون الإخلاء بدورهم داخل النظام المعرفي⁽¹⁾.

إن المثقف بما هو نتاج للمجتمعات الممزقة، هو شاهد عليها نظرا لأنه استوعب في داخله تمزقها. فهو إذن نتاج تاريخي. بهذا المعنى لا يمكن لأي مجتمع أي يشتكي من مثقفيه دون أن يتهم نفسه لأن المجتمع لديه الأشخاص الذين يصنعهم"⁽²⁾.

ضمن هذا السياق لمسار المثقف في الغرب حاول الفكر الماركسي حل هذا الإشكال في وضع المثقف، انطلاقا من إمكانية خيانتة لطبقته والانخراط في صفوف الطبقات الكادحة. ولكن عملية الانخراط هذه مازالت تطرح معها مسألة العلاقة بين المثقف الطليعي والجماهير، بين التنظيم والعفوية، ويتمحور هذا النقاش حول طرحين:

1- طرح لينين في نظريته في الحزب الواردة في كتابه: ما العمل؟ حيث يعتبر أن الوعي الثوري هو حصييلة لقاء بين النضال الاقتصادي للطبقة العاملة وهو نضال بحد ذاته وملازم للنظام، ونضال المثقفين الماركسيين الخائنين لطبقتهم البورجوازية. إن الوعي الثوري يأتي إلى الطبقة العاملة من خارج أن الحزب، تنظيم الثوريين الذين يملكون أدوات تحليل ماركسي، هو الذي يجسد الوعي الثوري للكادحين⁽³⁾.

2- الطرح المادي، الذي تبناه اليسار الجديد في أوروبا. إذ يعتبر أنه يوجد في التراث المعادي للينينية بحجة يجدر رد الاعتبار لها: البيروقراطية الملازمة للمفهوم اللينيني. مع الاعتراف أن تاريخ

¹ - Sartre Jean Paul, op cit, p.383.

² - Sartre Jean Paul ; op.cit, p .400.

³ - Lenin : que faire ?

الحزب البولشفي هو تاريخ عشرات السنين من النضال العمالي العفوي على أنه بجوهره اقتصادي، لا يقنع اليسار الجديد الأوروبي الذي لا يرى مسألة العلاقة بالطبقة العاملة "كغزو إيديولوجي" وكإدخال "من الخارج" للوعي السياسي.

4-مواطنة الأستاذ الجامعي كنخبوي مثقف:

من خلال أسئلة هذا المحور و التي تهدف إلى الربط بين المواطنة و المثقف ،أجاب أغلبية المبحوثين -12 أستاذ مبحوث من أصل 15 من الأساتذة الجامعيين الذين أجرينا معهم المقابلات- عن الامتيازات التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي و ما مدى تجسيد ذلك لمواطنته ، بأنه لا فرق بين الأستاذ الجامعي و باقي الموظفين العاملين في المؤسسة الجامعية ، بل ذهب بعض الأساتذة المبحوثين للإشارة إلى افتقاده أدنى شروط العمل داخل المؤسسة .كما يؤكد كذلك الأساتذة المستجوبين على أن فكرة المواطن مرتبطة بالمثقف ،و بخاصة الأستاذ الذي يمثل أهم المؤسسات الحديثة التي تشرح هذا المفهوم .إذن في غياب هذه العناية تغيب فكرة المواطنة و بالتالي انعدام أي امتياز .

أما بالنسبة للدور المنتظر من المثقف ، برر 09 أعضاء من العينة المبحوثة التردد البادي على الأستاذ في اقتحام الساحة السياسية أو الثقافية بالرهانات الموجودة حاليا ، و التي رسخت اللأوضوح حتى تراجعت المشاركة السياسية.

لذلك لا نستغرب عندما يجيب أغلبية الأساتذة المبحوثين بأنهم بعيدين كل البعد عن المشاركة في القرار السياسي .

و بالنسبة للإجابة على سؤال هجرة الأدمغة ، يلتقي 12 أستاذ مبحوث من أصل 15 في حتميتها و موضوعيتها .أكد الأساتذة المستجوبون على واقعية

الظاهرة ، و وجوب تفهم حالات هجرة الأدمغة حسب تراتبية التخصصات ، لأن هناك علاقة عضوية بمفهوم المواطنة المبحوث عنه من طرف الدماغ المهاجر. فالأستاذ في هجرته ، هو يبحث عن متطلبات العيش الكريم ، تلك الأفكار التي تبني عليها المواطنة.

و قد يجد الأستاذ نفسه أمام انتمائين ، أو انتماء مزدوج ، فلا هو نسي هويته الثقافية و لا استطاع أن يستغني عن مواطنته الإنسانية .

يقر 12 أستاذ مبحوث من أصل 15 بحتمية الهجرة بالنسبة للمثقف إذا توفرت الشروط ، لكن المواجهة الكبرى كما يعتقد أعضاء العينة المبحوثة هي في صعوبة التخلص من الانتماء الآخر الأجنبي الذي أغدق على المثقف بكل الماديات و المزايا ، إلا أنه أصبح في الأخير من ضمن الأدوات التي غاياتها ليست معرفية بحتة .

5- النشوء التاريخي للمثقف :

إذا كان ظهور المثقف في الغرب هو حصيلة تطور تاريخي لبنية المجتمع الإقطاعي الذي فرز مع نمو البورجوازية الإنسان المفرد كشرط تاريخي لظهور المثقف الفرد والمتفردن ، فإن هذه الفردنة هي التي ميزت المجتمع الغربي الرأسمالي على كافة المستويات ومهدت لقيام الدولة الديمقراطية الغربية:

- فعلى المستوى الاقتصادي برزت الملكية الفردية من داخل المجتمع الإقطاعي ، وواكب نمو التجارة الخارجية عبر البحار اقتلاع الفلاح عن وسيلة إنتاجه ونزوحه إلى المدينة ليبيع قوة عمله بدل أن يبيع إنتاجه من الأرض.

- وعلى المستوى السياسي برز المواطن الفرد الذي أصبح في علاقة مباشرة مع الدولة الجديدة، بدون وساطة العائلة والعشيرة والطائفة، وهو مواطن يتمتع بحقوق الإنسان الفردية ويلتزم بواجبات المواطنة التي تفرضها الدولة والتي تقف عند حدود حرية الآخر وعن حدود مصلحة العامة.

- وعلى المستوى الفكري والفلسفي، برزت الإنسانيّة، كمذهب يحتل فيه الإنسان المفرد مكان القوة الغيبية التي كانت مسطرة في الفلسفات السابقة. فالإنسان هو الذي يصنع التاريخ بدل العناية الإلهية، وهذا ما عبرت عنه الفلسفة العقلانية الجديدة، انطلاقاً من كوجتو ديكرت وصولاً إلى فلسفة التنوير التي مهدت للثورة الفرنسية.

- خلاصة القول إن الشروط التاريخية لنشوء نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا ارتبطت بمعطى بنيوي داخلي، تمثل هذا المعطى بظاهرة الفردنة وولادة الإنسان المفرد على أنقاض التجمعات والعصبيات السابقة. وبذلك حل المثقف الغربي الحديث مكان الأكليروس في مجتمع تسوده التقنية المتخصصة. إن ظاهرة الفردنة هذه كانت غائبة عن بنية مجتمعنا العربي، بسبب التركيبة العصبية التي تميز بها مجتمعنا العربي، بسبب التركيبة التي تميز بها مجتمعنا الشرقي عبر التاريخ، والتي كانت تحول دون ولادة الإنسان المفرد على قاعدة التطور الداخلي للمجتمع العربي بمعزل عن الاحتكاك بالغرب.

1.5- المثقف التقليدي :

ضمن هذا النظام السياسي والاقتصادي والفكري، انحصر دور المعرفة والثقافة برجل الدين، أن على صعيد أجهزة الدولة أو على صعيد المجتمع الأهلي حيث تشكل تجمعات الممل متحدات فكرية يحتل رجل الدين داخلها موقعا ثقافيا مميز خاصة أن محتوى المعرفة يتفرع من النص الديني نفسه أنه المثقف التقليدي الملتصق بانتمائه البدائي العصبي، ولم يخرج بتكونه الفكري عن إطار الموروث من المعارف المتداولة ضمن بيته. أنه بهذا المعنى مثقف لا يحتاج في تكونه كـمثقف إلى قطيعة سوسولوجية مع عصبية لكي يتفردن، فهو من جهاز إيديولوجي ديني ممتد الجذور داخل ملته يعيد إنتاج عقيدتها الفكرية وتماسكها الداخلي انطلاقا من نص دينها المؤسس. إن عضوية هذا المثقف التقليدي تكسبه سلطة مستمدة من التحام الإيديولوجية العملية المعيشة الدينية داخل ملته، الإيديولوجيا النظرية التي يمتلكها هذا المثقف كـممثل للنص الديني.

أما موقعه كـمثقف من سلطة الدولة فإنه يتحدد انطلاقا من حاجة الدولة إلى عصبية في زمن الحرب، وإلى معارفه في زمن السلم. يقول ابن خلدون بهذا الصدد في "التفاوت بين مراتب السيف والقلم والدول" :
"اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره. إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف، ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم. لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني، والسيف شريك في المعونة"⁽¹⁾.

¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص.340.

ويمكننا استنتاج، القول بأن دور المثقف التقليدي إنما تحدده علاقة السلطة بالعصبيات، فلا وجود له خارج عصبية زمن الحرب، ولا وجود له إلا من خلال السلطة في زمن السلم.

2.5- تقني المعرفة والمثقف الحديث:

إذا كان أوجست كونت قد وصل إلى أمزق نظري في تأسيس علم الاجتماع على أساس مفهوم مركزي هو مفهوم التضامن أو اللحمة الاجتماعية *Consensus social* الذي لم يجد مرادفا له في الواقع الأوربي في القرن التاسع عشر الذي تميز بعملية فردنة تبلورت سياسيا مع الثورة الفرنسية واستكملت ضرب أشكال اللحمة التي كانت سائدة في أوروبا الإقطاعية دون أن تؤدي أي لمحة جديدة كان يتوخاها أوجست كونت، هذه الفردنة التي وصفها ماركس بدقة وحاول تفسيرها علميا دون أن تحقق مشاريعه الأوربية في إقامة اللحمة المستقبلية على قاعدة ديكتاورية البروليتاريا فإن إميل دورايم قد حاول فيما بعد الخروج من هذا المأزق النظري بالتخلي عن تأسيس علم المجتمعات، إذ قسم موضوع هذا العلم أي مفهوم التضامن أو اللحمة إلى نوعين يقابلهما نوعان من المجتمعات:

3.5- التضامن الآلي *Solidarité mécani*: أي اللحمة التي تربط

عناصر المجتمع التقليدي ما قبل الصناعي، المتجانس في قيمة وسلوكه، والطاغي في تآزوره على عناصره المكونة. فالفرد في هذه المجتمعات يستمد قيمته ودوره من انتمائه إلى عصبية بدائية آلية تشكل واسطة علاقته بالدول أو بالأفراد الآخرين من ضمن عصبياتهم ولا يستمد قيمته من تكونه ومعارفة الذاتية.

4.5- التضامن العضوي Solid Org: أي اللحمة التي تربط طوعا

أفراد المجتمع الصناعي الذي يقوم على أساس تقسم العمل، والأفراد هنا يشكلون قيمة بحد ذاتهم على أساس المعرفة التي اكتسبوها في مسار فردنتهم عبر الخروج من الانتماء البدائي الآلي، وتوافقوا مع أفراد آخرين، تطوروا ضمن نفس السياق، على التآزر ضمن إطار معارفهم المشتركة: أطباء مهندسين، محامين، إلخ⁽¹⁾.

لا يهنا هنا حل مشكلة دوركايم في خروجه أو عدم خروجه من مأزق أسلافه، بقدر ما يهنا متابعة هذا المفهوم المزدوج على صعيد مجتمعنا العربي ضمن مسار تفتت العصبية القديمة - رغم ممانعتها للتفتت - وبروز الفردية على هامش الكتل الفاعلة وذلك لرصد مسار تكون المثقف العربي الحديث بين حدي الفردنة والعصبية، الفرد والمجتمع.

إن مسألة اصطدام المجتمع العربي بالغرب هي الأساس في ولادة المثقف العربي الحديث من بين صفوف المعرفة. فإذا كان كل المجتمع العربي لم يبق على عصبية، بل تم خرقة من قبل الغرب، فإنه يمكننا القول أيضا إن كل مجتمع عربي لم يتفردن، وحتى الشرائح التي تفردنت لم تتجح في تأسيس تكتلات جديدة بديلة للعصبية القديمة (عائلة، عشية، طائفة)، بل تعايش في سياق منطقتها، وبهذا المعنى لا يمكن حصر دراسة مجتمعنا بجهاز الدولة الذي يتميز بتراتبية بالنسبة للعلاقة بين المثقف والسلطة بسطة الدولة فقط.

من هنا يمكن رصد لحظتين في مسار تكون المثقف العربي :

¹ - دسهيل القش، الفرد، واللحمة في استحالة علم الاجتماع، الفكر العربي عدد 38/37.

1- لحظة الخروج على العصبية البدائية وتكون المثقف المفرد في
قطيعة مع الإيديولوجيا العملية السائدة ومع مضامين الثقافة التقليدية
الدينية.

2- لحظة الانخراط في المجتمع مجدداً، إما لاحتلال موقع العصبية
البدائية في السلطة أو لتغيير بنية السلطة نفسها على قاعدة مشروع
تغيير في المجتمع وفي الدولة.

فمع تغلغل العلاقات الرأسمالية الأوروبية في جسم المجتمع العربي، بدأ
يطغى النظام التعليمي الغربي فارضاً مؤسسة المدرسة الحديثة والجامعة،
على قاعدة مضامين معرفية وعلمية بحثية واجتماعية متعارضة في معظم
الأحيان مع النظام التعليمي التقليدي ذي الطابع الديني ومع نمو فئات تجارية
محلية مرتبطة بشبكة العلاقات الأوروبية الوافدة، بدأت تدرج في شبكة هذه
العلاقات فئات من تقنيي المعرفة الحديثة مرتبطة باحتياجات نشوى نماذج
جديدة من الدول يتزاوج فيها النص المؤسسي الغربي والبنية العصبية
المحلية. وبذلك ولد تقني المعرفة العلمية والعملية يشكل فئة النخبة الحديثة:
طبيب، مهندس، محامي، إلخ.. ومن خلال منطلق النظام التعليمي الغربي
الجديد، كان لا بد من سلوك دروب المعرفة الجديدة على قاعدة عملية فردنة
تشكل شرط إنتاج تقني المعرفة الحديث، وهذه الفردنة تفترض قطيعة
"المتعلم" الجديد مع مجتمعه :

1- على صعيد عصبية البدائية، إذ إن اكتساب المعارف التقنية
الغربية تفترض خروجه من دون عصبية إلى شبكة علاقات مختلفة
نوعاً ومتميزة بفردنتها.

2- على صعيد مضمون المعارف التقليدية وكل ما يدخل في إطار التراث الشعبي المعيش أو الإيديولوجيا العملية، فتقني المعرفة الحديثة يجد نفسه في قطيعة مع جذوره التراثية.

ومع مضامين الإيديولوجيا الشعبية العملية، وذلك من ضمن سياق تكونه كمتقف مفرد. بهذا المعنى يكون نشوى المتقف الحديث ملازما لخروجه من مجتمع المغلوبين لكي يقدم نفسه بعد بلورة معارفه الجديدة كتقني في خدمة السلطة الجديدة.

إن هذه الحركة الأولى التي ترسم خروج التقني المعرفة من المجتمع التقليدي في تكونه كمتقف مفرد، تضعه بعد تكونه في قطيعة مع المجتمع التقليدي وكتل العصبيات من جهة، كما تضعه على طريق تسلف معابر السلطان الحديث الذي يحتاج لأمثاله.

ولكن حجابة السلطان الحديث بابها ضيق فلا يتسع لجميع المتقنين والتقنيين ولا يتسع لطموحاتهم في السلطة، فيجد هذا التقني نفسه أمام خيارات جديدة:

1- إعادة الانخراط في العصبية البدائية والتخلي عن مرحلة الفردنة كنزوة شباب كان لا بد من المرور على ضفافها في سياق التحصل العلمي، ذلك أن السلطات الحديث في بلادنا لم يتحول إلى سلطة حديثة، بل بقي يتعامل مع كتل العصبيات التي لا وجود سياسي للتقني خارجها. وهذا ما نشهده من رصد حركة "المتعلمين" الذين بدلوا أسماءهم وأقنعتهم على امتداد الحرب الأهلية ليستقروا كل داخل طائفته وعشيرته وعائلته كتقنيين "ناضجين" سياسيا اكتشفوا طريق السلطة الواقعية وتركوا جانبا مغامرات التغيير.

2- أو تمرد إيديولوجي ثقافي سلبي يقذف بالتقني الحاجب على طريق نقد وفضح قوانين السلطة وقيم المجتمع التقليدي ضمن حركة تهميش جديدة تضعه بمعزل عن قوانين المجتمع وفي طلاق مع الإيديولوجيا الشعبية العملية التي لم تلاحظها كتبه ومعارفه الطليعية⁽¹⁾.

3- وأخيراً، تمرد سياسي إيجابي يحاول أن يتخطى النقد الفكري السلبي ضمن حركة عكسية للتواصل مجدداً مع الإيديولوجيا العلمية السائدة في مجتمع المغلوبين ومجتمع الحركة الجماهيرية المناوئة للسلطة، إن هذا التمرد الإيجابي يكتسب بعده السياسي الفاعل من تمرد آخر يقع خارجه ويحتويه، وهو تمرد الجماهير، وهذا الانخراط الجديد لإعادة اللمحة المفقودة بين الإيديولوجيا الشعبية العلمية والمعارف النظرية التي يحملها المثقف المتمرد، تعكس مشكلة هذا المثقف في إيجاد صيغ هذا التواصل، وليس مشكلة الجماهير التي بقيت مثقفوها وسطها.

6- المثقف والتناقضات الاجتماعية:

إن ما هو واضح أن هذه التناقضات لا تأخذ حتماً طابع الصراع في المرحلة الحالية على الأقل، أما التناقضات غير الموضوعية داخل أوساط الجماعات فهي كثيرة النوع ونتاجة عن تطور وتحول الوسط الاجتماعي الذي لم يزل بعد كل البنيات القديمة أو يتبنى بنيات جديدة، إن هذا النوع من التناقضات الموجودة داخل المجتمع يظهر بنا، إذا كانت هناك حاجة للتأكيد على ذلك، وهي أن حدوث الظاهرة يسبق الوعي بها، وهنا يتجلى دور

¹ - د. سهيل القش، في البدء كانت الممانعة، دار الحدادثة، بيروت، 1980، ص.44.

المتقف إذا حاولنا عزله بطريقة نظرية عن كليته الاجتماعية وأسقطنا عمله بمثابة لتبيان التناقض الحاصل.

ونرى بصفة عامة، أن في المجتمعات العربية السائرة في النمو، أن النخبة بالمعنى الواسع للكلمة، وهي التي جعلتها الأحداث تمسك بمراكز القيادة في الأجهزة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، ولكن نحن نعلم أن هذه النخبة تلقت غذاءها الفكري من منابع ثقافة الدولة التي كانت تستعمرها، ولذا فإنه من المنطقي أن نراها تتصرف حسب هذه المصادر وليس حسب التراث الثقافي لشعوبها.

وفي بعض الحالات فإن هذه النخبة تتخلى عن المفاهيم الواضحة والتي أثبتت التجربة صحتها، وتلجأ إلى نظريات عملية كاذبة.

وذلك لأسباب تكتيكية، أو عن سطحية في التفكير هو حتى عن جهل مستمر بواقع بلادها، ونتيجة هذا الهروب، وهي عدم التمييز بين الثورات الشعبية الحقيقية التي تحدث في سير التاريخ وبين مجرد قلب النظام إذا لم يكن مجرد ثورة القصور، أن السير الثوري الحقيقي، والإصلاح ذو الطابع الوصائي لا يتجاوز مرحلة الكلمات.

إن هذا التعقيد وهذه الصعوبات لا يمكن أن تصد الإنسان الناقد بل يجب أن تكون له حافزا على البحث والتفكير، إذ أن تقدير طبيعة التناقضات ومميزاتها ودرجة حدثها، لا يهدف إلى أن يكون موضوعا لنقاش أكاديمي أو لمجرد إرضاء الفضول العقلي، بل أنها مهمة ضرورية يهدف المتقف من وراءها إلى عميل بالدرجة الأولى.

ترمي المسألة من وراء التحليل النظري الصحيح لظواهر الاجتماعية إلى استخلاص إستراتيجية صحيحة للحركة النقدية الثورية في كل مرحلة من مراحلها.

إنه لمن السهل جدا، أن نأتي بأمثلة عديدة عن الحالات التي أدى فيها التقدير النظري الخاطئ إلى وضع إستراتيجية خاطئة كان مصيرها الحتمي هو الفشل.

هل يجب أن نذكر بالمصير الذي خص الشعب الجزائري نظرية "الأمة في طريق التكوين" وذلك عندما كان يحمل السلاح لتحرير نفسه، أو أخطأ الفترة التي تلت الاستقلال حيث لم يقبل أي إنسان أن تدمج القوات الخاصة في صوف جيش التحرير من أجل الثورة الاجتماعية. وذلك بعد أن كانت رأس حربه القوات الاستعمارية.

ففي كلتا الحالتين كان الخطأ ناتجا عن تقدير نظري سيئ ولنتفاهم على أن حكمها هذا لا يضع موضع شك المفاهيم المنهجية بل استعمالها غير صحيح.

من المعلوم الواضح أنه لا يوجد عمل إنساني مهما كانت عبقريته يمكن اعتباره كاملا وذا قيمة مطلقة عبر الزمان والمكان، ومن يعتقد ذلك يقع في الدوغماتية العميقة.

ولذلك فإن أكثر الأفكار دقة والأكثر ثورية يمكن أن تزحزح أحيانا أمام بعض ردود الفعل التابعة من الأناية القومية.

إن أي محاولة لتعريف المثقف ستغوص بنا في شبكة لا متناهية من مئات التعريفات التي تعبر كل منها عن موقف فكري معين.

فهناك من يعرف المثقف بأنه الحاصل على شهادة العليا الجامعية، وهناك من يعرف بأنه المتخصص في شؤون الثقافة، والذي يتعامل مع الأفكار المجردة والتي يضع باعتباراتها فوق مختلف الاعتبارات الاجتماعية اليومية، أو بأنه المفكر المرتبط بقضايا عامة أكبر من حدود تخصصه أو صاحب الرؤية النقدية للمجتمع، أو هو العالم القلق، أو هو المبدع في مجال الآداب والفنون والعلوم والفكر، أو هو المتعلم ذو الطموح السياسي أو هو أحد من صفوة متعلمة ذات فاعلية على المستوى الاجتماعي العام إلى غير ذلك.

كل هذه التعريفات تحصر المثقف لتضعه في حيز ثقافي معين أو حيز اجتماعي معين، إلا أن أبسط تعريف يقدم لنا المثقف في صفاء معري هو ذلك الذي يميز بين العمل اليدوي. وهو في الحقيقة تعريف دقيق في إطلاقه. فكل عمل يدوي مهما كانت بساطته الآلية يحتوي بالضرورة على قدر من الجهد الذهني، وقد يظهر "كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهنة له، ذلك أن لكل إنسان رؤية معينة للعالم، وخطا للسلوك الأخلاقي والاجتماعي، ومستوى معيناً من المعرفة والإنتاج الفكري. كل إنسان مثقف إذن وإن اختلفت مستوياته ووظائفه ودلالاته الثقافية. وكذا يتسع مفهوم المثقف يشمل المفكرين والعلماء والكتاب والمبدعين والفنيين ورجال الدين والأطباء والمهندسين والمدربين ورجال القانون والموظفين والموجهين والإعلاميين والصحفيين ورجال الأعمال والطلبة"⁽¹⁾.

كما يدرج غراشمي في نفس التعريف قوى الإنتاج اليدوي من فلاحين وعمال. وبهذا المعنى يتسع المعنى للمثقف لينقسم إلى قسمين: مثقف عام

¹- Gramsci. Antonio. *Gramsci dans le texte* , Edition social (1975), p.602.

ومتقف متخصص، ولا يشكل المثقفون طبقة اجتماعية محددة، بل ينتسبون إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وهناك من الباحثين من يذهب إلى أن المثقفون ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الوسطى. وقد يبدو هذا صحيحا وخاصة في مجتمعاتنا العربية ومجتمعات البلاد النامية عامة التي تكاثرت فيها الفئات الاجتماعية الوسطى بعد حصولها على الاستقلال ونتيجة للتوسع في التعليم تلبية للاحتياجات الاجتماعية الجديدة. كذلك الأبد من التطرق إلى شيء بارز في قضية انتماء هذا النوع من المثقفين هو غياب التجانس من حيث المصالح وبالتالي من حيث الأفكار.

ويمكننا كذلك من خلال ثلاث أمثلة في سياق آخر طرح المسألة العصرية لهيكل المثقف. هناك في البداية، في القرن الخامس ق.م رجال ذوي صيت مشهور يدعون المعرفة الموسوعية وفن الخطابة، يتموقعون في أثينا، المدينة الديمقراطية بامتياز، لكي يعملون ويلقنوا ما يجب للمواطن معرفته نظريا وعلميا، إن أراد أن يلعب حقيقة دوره في قطاعه الخاص كما في الممارسة العامة، فتحوا مدارس تكثف فيها أبناء النبلاء الذين لا يعتقدون في مستقبل غير ديمقراطي، وأبناء الأغنياء الجدد كالحرفيين الكبار والتجار والتقنيين ذوي المعارف الخبيرة والذين يريدون فعلا إعطاء أولادهم إمكانية المساهمة سياسيا.

هؤلاء المعلمين السفستائيون هكذا يسميهم أفلاطون فهل كلمة سوفوس تعني المثقفون؟ في المثال الثاني، نورد القرن الثامن عشر وبالضبط في باريس، وبصفة أكثر رسمية نظريا إذا أردنا القول في إنجلترا، مفكرون يعتبرون فلاسفة قد نقموا على التقاليد، وضد المؤسسة المعلمة التي هي

الكنيسة، ضد الميتافيزيقيا والدين والمقنن، لم يكن لديهم قاسم مشترك سوى كرههم لماضي يخنق الحاضر، وارتباطهم للأشكال الجديدة للعلوم التجريبية وتطبيقاتها التقنية، أرادوا لهذه الحضارة الجديدة التي ظهرت مع نيوتن والمجهودات التكنولوجية أن تجيب على تنظيم مختلف للمجتمع. إن تاريخ الفكر يضعهم ككتاب أحيانا وكفلاسفة أحيانا أخرى، أليس هم بمتقنين؟

أخيرا، وكمثال ثالث تظهر فترتنا الحالية تمحور للمثاليين الأولين، في ضل الديمقراطية المزعومة، رجال يضعون أنفسهم متقنين يشكلون جماعة، ويصدرون مسؤولية خاصة بهم، ويتكفلون بمقاومة الأنظمة القائمة للعلماء، ثم يدخلون في لعبة القوى السياسية.

ولهذا فإن الإنتاج والإبداع الفكري والعملية والتقني والمنجزات المعرفية عانة، تتضمن بالضرورة إمكانيات تغييرية بل تثويرية، لأنها إضافات إلى قوى الإنتاج الاجتماعي والبشري بشكل عام التي تسهم بتطورها وتقدمها في تحقيق التفجيرات الاجتماعية التقدمية.

فغاليلو لم يتعرض للمسألة والمحاكمة لمجرد لدوران الأرض حول الشمس ولخروجه عن نسق فكري لعلاقات بنية فلكية مستقرة تتبناها الكنيسة، وإنما لأنه بهذا النسق الفلكي الجديد الذي يقول به يخلخل نسق البنية الاجتماعية الطبقية السائدة آنذاك.

وكذلك، لا مانع إن أدرجنا واستشهدنا بالمتقنين الفرنسيين مثل: أوندرى جيد، أو أندري ملرو، كلهن ساهموا بشكل غير مباشر في الجبهة الشعبية. أيضا فلاسفة مثل ب.روسل وج.ب سارتر وفيزيائيين مثل أ.أنشتاين ورياضيين مثل ل.شوارتز الذين يعتبرون أنفسهم متقنين، كانت لهم أجرة إن امتثلوا أمام المحاكم.

إن، من خلال هذه الأمثلة النموذجية والمثالية إن صح التعبير، يبقى السؤال: لمن توجه وتوظف كامل هذه المنجزات المعرفية، ومن يسيطر عليها؟ ولعل هذا ما يسم الثقافة والمتقنين عامة بالطابع الإشكالي الناجم عن الازدواج بين المعرفة والإيديولوجية، من هنا تبرز قضية السلطة وعلاقتها بالمعرفة والثقافة بشكل عام.

7- ميلاد المثقف العربي الحديث:

1.7- المثقفون الجدد:

1.1.7- ابن باديس

* مولده:

ولد عبد الحميد بن محمد بن مصطفى بن مكّي بن باديس في ليلة الجمعة⁽¹⁾ الرابع من شهر ديسمبر سنة 1889م في مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري وكان الولد البكر لوالديه.

* شهرة أسرته:

عائلة عبد الحميد مشهورة في الجزائر والمغرب العربي كله منذ قرون عديدة. فقد لعبت دورا كبيرا في تاريخ المغرب الإسلامي سياسيا وعلميا ودينيا منذ القرن الرابع الهجري وتولى أفراد منها السلطة فيه بعد انتقال مقر الخلافة الفاطمية من القيروان عاصمة إفريقيا والمغرب الأوسط إلى مصر في القرن الرابع الهجري.

¹ - محمد الصالح بن رمضان، "نشأة ابن باديس" مجلة إفريقيا الشمالية العدد الرابع السنة الأولى، مايو 1949، ص43.

فقد أسند الخليفة (المعز لدين الله) السلطة على إفريقيا والمغرب الأوسط إلى الجد الأول لأسرة ابن باديس وهو الأمير "بلكين بن زيري بن مناد"⁽¹⁾ المكنى بأبي الفتوح والملقب "سيف العزيز بالله" وهو من قبيلة صنهاجة الأمازيغية "البربرية" المشهورة في الجزائر والمغرب الإسلامي.

* تعليمه:

تلقى عبد الحميد بن باديس تعليمه على الطريقة التقليدية فحفظ القرآن الكريم وسنه لم يبلغ ثلاثة عشر عاما وكان المؤدب الذي حفظ عليه القرآن معجبا به إعجابا كبيرا نظرا لذكائه، واستقامة أخلاقه، وسيرته الطيبة، ولذلك قدمه لأمامية المصلين في صلاة التراويح في شهر رمضان المعظم لمدة ثلاثة سنوات متوالية في الجامع الكبير بمدينة قسنطينة ولم يلتحق عبد الحميد بن باديس بالمدارس الفرنسية كغيره من أبناء العائلات الكبيرة في ذلك الوقت بأن والده فضل أن يربيه تربية إسلامية خالصة وبعد الانتهاء من حفظ القرآن الكريم وكان ذلك في عام 1908 اختار له والده أحد علماء قسنطينة المشهورين بالعلم والتقوى والصلاح (حمدان لونيبي).

* أساتذته :

يمكن تقسيم أساتذة عبد الحميد بن باديس إلى قسمين :
القسم الأول هم الأساتذة الذين درس عليهم فعلا وهؤلاء عددهم كثير نذكر منهم الأساتذة التاليين فقط وهم :
- الشيخ محمد المراسي وهو الذي حفظ علة يده القرآن الكريم وهو أول معلم له.

¹ - تولى الإمارة على إفريقيا والمغرب الأوسط في الفترة من عام 362 إلى 373 هـ أنظر الدكتور السيد عبد العزيز سالم "تاريخ المغرب منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر" "العصر الإسلامي" ج2، القاهرة، سنة 1966، ص641-650.

- الشيخ أحمد أبو حمدان لونيبي الأستاذ الذي تلقى عليه دراسته
الابتدائية في اللغة العربية والثقافة الإسلامية بمدينة قسنطينة قبل أن
يسافر للدراسة في جامع الزيتونة بتونس 1908.

- الأستاذ محمد النخلي القيرواني

- محمد الطاهر بن عاشور

- الأستاذ محمد الخضر بن حسين.

أما القسم الثاني من أساتذته فهم الذين لم يتلق عليهم العلم بطريق م
باشر وإنما تتلمذ عليهم عن طريق آثارهم وكتابتهم وقد حدثنا عن واحد عنهم
حديثا مفصلا وهو الأستاذ "طاهر الجزائري" المهاجر من الجزائر إلى ديار
الشام وقد أرجع إليه الفضل في تكوين فكرة منذ أن كان صغيرا إلى أن
أصبح رجلا وكان يدعو "شيخي".

* العوامل التي أثرت في تكوين شخصية ابن باديس:

هناك مجموعة من العوامل تضافرت في تكوين شخصية عبد الحميد
ابن باديس من الناحية النفسية والفكرية والأخلاقية الوطنية فجعلت منه هذه
الشخصيات الفذة في تاريخ الجزائر الحديث.

* وصية والد الصالح له

أ- علم أساتذته وتوجيههم ونصحهم له

ب- مؤازرة زملائه بجمعية العلماء له، ومن بينهم :

• الشيخ محمد البشير الإبراهيمي

• الشيخ الطيب العقبي

• الشيخ العربي التبسي

• الشيخ مبارك بن محمد الميلي

ج- تجاوب الشعب الجزائري معه

د- تأثره بالقرآن الكريم

2.1.1.7- دور ابن باديس في تكوين الصحافة العربية الحديثة في

الجزائر:

يعتبر الشيخ عبد الحميد من بناء الصحافة العربية الحديثة في الجزائر ومن الذين أرسوا دعائمها على أسس متينة من الإيمان بالمبدأ والوطنية والتقاليد الصحافية العالية عملوا على رعايتها على السير بها في طريق النمو والازدهار رغم الاضطهاد العنيف الذي كانت تتعرض له الصحافة العربية من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر كما أوضحنا ذلك.

وقد دخل عالم الصحافة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لسنوات قلائل حيث رأى ضرورة خروج بالدعوة الإصلاحية السلفية التي شرع فيها ابتداء من عام 1914 من نطاق جمهور مدينة قسنطينة وضواحيها إلى مستوى جمهور الوطن الجزائري كله.

وليس هناك وسيلة أجدى وأنفع للاتصال بهذا الجمهور الواسع سوى الصحافة الحرة الوطنية لذل اتجه إليها بقوة وحماس كبيرين.

* فلسفة ابن باديس

لم يكن بن باديس فيلسوف بالمعنى الأكاديمي لمعنى الفلسفة حيث لم يكن له مذهب فلسفي بخواصه وملامحه وصفاته كمذاهب فلاسفة الإغريق مثل سقراط، أفلاطون وأرسطو أو مذاهب فلاسفة مسلمين مثل الفرابي، وابن سينا والغزالي وابن رشد وغيرهم وهو فيلسوف إذا قصدنا بالفلسفة معنى

الحكمة التي يروض بها الحكيم نفسه على المسك الذي ينبغي له كما يراه والغاية التي يسعى إليها أو حينما تكون الفلسفة بحثاً عن سر الوجود ورأياً في كليات الحقائق يحيط بأجزائها ويستعان به على تفسير تلك الأجزاء⁽¹⁾.

وبهذا المعنى كانت لابن باديس فلسفة خاصة في فهم الدين الإسلامي وفي وظيفته في نهضة الجزائريين خاصة ونهضة المسلمين بصفة عامة، نهضة شاملة الكبوة التي وقعوا فيها بسبب الجمود الفكري، والبعد عن الدين ثم بسبب الاحتلال الأجنبي لبلادهم كما كانت له فلسفة خاصة في الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي للشعب الجزائري.

وقد عبر عن هذه السلسلة بكل ملامحها وأبعادها في دروسه في تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي الشريف ثم في دروس العقائد الإسلامية كان يملئها على تلامذته في الجامع الأخضر بقسنطينة ما يقرب من سبعة وعشرين عام.

وقد ظهرت نتائج فلسفته في نضاله عن الشخصية الجزائرية ثم في طريقة تربيته لجيل من أبناء الجزائر كانوا أعمدة نهضتها العربية الإسلامية ومناطق أملها في المحافظة على شخصيتها القومية من كل مسخ أو تشويه ثم في تحليله لدور الدين الإسلامي في صنع الحضارة الجديدة وتكوين المسلم الحديث الذي سيبنى دعائم هذه الحضارة ويعلي بنائها ويشيد أركانها ولكن هذه الفلسفة البادسية إن صح هذا التعبير لا يمكن الإحاطة بكل أبعادها في الوقت الحاضر لسبب بسيط وهو أن أهم مصادرها وهو تفسير القرآن الكريم

¹ - عباس محمود العقاد ، عبقرى الإصلاح والتعليم محمد عبده.، العدد الأول من سلسلة أعلام العرب، وزارة الثقافة القومية القاهرة بدون تاريخ. ص 237.

والحديث الشريف ليس متوفرا لدينا كله حتى نفهم هذه الأبعاد فهما واضحا ومحددا يعطينا صورة كاملة عنها من جميع جوانبها.

المصدر الثاني لفلسفة ابن باديس فهو "العقائد الإسلامية" وهي تلك الدروس التي كان ابن باديس يملئها على تلامذته في أصول العقائد الإسلامية وأدلتها من القرآن والسنة النبوية على الطريقة السلفية.

إذا بحثنا في مضمون فلسفته في تراثه الذي بين أيدينا فإننا نجده قد تناول جملة من القضايا الفكرية الهامة التي شغلت الفكر الإسلامي قديما وحديثا يمكن إجمالها في الأمور التالية:

أ- نظرتة إلى الكون

ب- نظرتة إلى الطبيعة البشرية

ج- رأيه في الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي للمجتمع الإسلامي

3.1.1.7- موقف ابن باديس من الشخصية القومية للشعب الجزائري

يرى ابن باديس أن الشعب الجزائري العربي المسلم قد تكون من انصهار السكان "الأمازيغ" وهم سكان البلاد الأصليين الذين حافظوا على شخصيتهم القومية القديمة في وجه سائر موجات الغزو التي اجتاحت الجزائر في بعض فترات التاريخ وأن أحدا من هؤلاء الغزاة لم يستطع أن يخرجهم من أمازيغيتهم قبل الإسلام.

وأن الأمازيغ قد دخلوا الإسلام وتعلموا اللغة العربية طائعين ولذلك انصهروا في الجنس العربي وامتزج الجنسان عن طريق المصاهرة والعشرة الطويلة فتكون من هذا الامتزاج والانصهار الشعب الجزائري الذي يدين

بالإسلام ويتحدث باللغة العربية ويعتز بانتمائه إلى الحضارة الإسلامية العربية اعتزازا كبيرا.

ويتلخص رد ابن باديس في أنه لا توجد في العالم في العصر الحديث أمة تتكون من جنس واحد خالص من اختلاط بقية الأجناس لهذا فإن تكون الشعب الجزائري من امتزاج عنصري "العرب والأمازيغ" لا ينتقص من وحدته العربية ولا من عروبه التي يتمسك بها بكل قوة يقول ابن باديس وإذا نظرت إلى كثيرا من الأمم الأوروبية. وفي مقدمتها فرنسا تجدها خليط من دماء كثيرة ولم يمنعها ذلك من أن تكون أمة واحدة. لاتحادها فيما تتكون به الأمم على أنك تجد في قرى من دواخل فرنسا وأعالي جبالها من لا يحسن اللغة العربية ولم يمنع ذلك من أن تكون فرنسا أمة واحدة.

وقال في مقال آخر بعنوان "الجنسية القومية والجنسية السياسية" تختلف الشعوب بمقوماتها ومميزاتها كما تختلف الأفراد ولا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته ومميزاته، كالمشأن في الأفراد فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات وتلك المميزات وهذه المقومات والمميزات هي اللغة التي يعرب بها ويتأدب بآدابها، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها والذكريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات.

وبعد أن يشرح مفهوم الجنسية يقول: "نحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية وقد دلت تجارب الزمان والأحوال على أننا من أشد الناس محافظة على هذه الجنسية القومية وأنا ما زدنا على

الزمان إلى قوة فيها وتشبثا بأهدابها وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلا عن إدماننا أو محونا"⁽¹⁾.

4.1.1.7- فكرة التسامح الفكري والعملية عند ابن باديس

إذا أردنا تناول فكر ابن باديس الوطني لا بد أن نبدأه من خلال تفكيره للتسامح، وقبل ذلك يجب النظر إلى نصوصه في سياقها التاريخي وفي كليتها، وبعيدا عن الإسقاط والاستغلال الإيديولوجي الذي عانى منه طيلة أكثر من أربعين سنة، هذا احتياط منهجي ضروري، في نظرنا.

وعلا على تقديم إجابة أولية، على هذه الأسئلة، يتعين علينا أن نتساءل مفهوم الإسلام ذاته عنده، فما هو الإسلام الذي دعا إليه؟ يميز ابن باديس بين إسلاميين، إسلام وراثي، وإسلام ذاتي، أما الإسلام الوراثي فهو إسلام "تقليدي، لا نظر فيه ولا تفكير، إسلام العوام، حفظ للأمة الضعيفة شخصيتها ولغتها، ولكنه لا ينهض بالأمة، لأن الأمة تنهض بالتفكير"⁽²⁾. إنه إسلام الزوايا، إسلام لا يفكر إلا أن له جانبا إيجابيا يتمثل في حفظ الشخصية لكن لا يستطيع القيام بالنهضة. لأن الذي يقوم بهذا هو الإسلام الذاتي، الإسلام القائم على فهم القواعد والمؤسس على الفكر والنظر، إسلام مشروط بالتعليم والعمل. وهذا الإسلام كماي قول ابن باديس: "هو الدين العقلي الروحي"⁽³⁾ وبذلك فهو دين الإنسانية، وهو في نفس الوقت إمكانية لرفض التماثل والاندماج وقدرة على التمييز والاختلاف، أي أن هذا الإسلام الذاتي عنصر للاختلاف وللحضور

¹ - ابن باديس "الشهاب" ج12، م12، ذي الحجة 1355هـ، ص505.

² - ابن باديس، حياته وآثاره، إعداد وتصنيف عمار طالبي، دار اليقظة العربية، ط1، 1968، ج1، مجلد 2، ص242.

³ - المرجع السابق، ص265.

الإيجابي في عالم يتسم بالاضطراب والصراع وتحكمه علاقات القوى والتغلب.

نعتقد أن هذا التصور النظري للتسامح عند ابن باديس والقائم، كما أسلفنا على مفهوم معين للإسلام مزود بالنظرة العقلية النقدية. كما لا يمكننا أن نفصل في جميع الممارسات والمواقف الباديسية لنقتصر بالإشارة إلى كيفية تعامله مع الحضور الفرنسي في أرض الجزائر وبعض مواقفه من جهات واتجاهات جزائرية. فمثلا يفرق ابن باديس بشكل واضح بين فرنسا كقوة دولية وحضارية وبين الاستعمار كقوة كولونيالية، يقول: "إننا نفرق جيدا بين الروح الإنسانية والروح الاستعمارية في كل أمة، فنحن بقدر ما نكره هذه ونقاومها، نوالي تلك ونؤديها، لأننا ننتيقن كل اليقين أن كل بلاء العالم هو من هذه، وكل خير يرجى للبشرية إنما يكون يوم تسود تلك، فلتسقط الروح الاستعمارية ولتندحر، ولترفع الروح الإنسانية ولتنتشر"⁽¹⁾ أكثر من هذا، نجده يستمد الكثير من حجمه من الثقافة الفرنسية ومن مبادئ الثورة الفرنسية، وقيم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي تلتقي في نظره مع قيم الإسلام، كما رحب كثيرا بالجانب التقني والعلمي للحضارة الغربية.

ما يمكن استنتاجه من جميع الوظائف المختلفة لخطاب ابن باديس وعلاقاته ورهاناته وحتى إستراتيجيته هو تأكيده على التسامح كثقافة ومسلك. فحسب ابن باديس فالتسامح مضامين مختلفين ومعالم غير محددة. لأنه من القيم الجوهرية للتسامح، النظرة العقلية والنقدية، والحرية، واحترام الأخلاق من هنا تظهر ضرورة الإجماع في مجتمع متعدد.

¹ - المرجع السابق ، ص406.

2.7- مالك بن نبي

ولد في 01 جانفي 1905 بقسنطينة تلقى دراسته الأولى في مدرسة المدينة ثم تنتقل إلى فرنسا (باريس) حيث واصل دراسته التقنية. حصل على شهادة مهندس دولة في الكهرباء. اتجه منذ نشأته إلى تحليل الأحداث التي كانت تحيط به وقد أعطته ثقافته المنهجية على إبراز مشكلة العالم المختلف باعتبارها قضية تدرج ضمن قضايا الحضارة -يتصور مالك- وقد أصدر مجموعة من المؤلفات في فترات متعاقبة وأماكن متعددة أهمها⁽¹⁾ ولم تكون عودة مالك بن نبي طويلة في الستينات إذ سرعان ما استقال منصبه متفرغا للعمل الفكري، لتنظيم الندوات.

سنة سنوات بعد ذلك أكتوبر 1973 غادرنا المفكر تاركا وراءه أثرا شاهدا على الحضارة التي أبدعت في شتى المجالات. إن الصراع الفكري المستبد نجد إطاره في البلاد المحكومة بشبهة من الإيحاءات تدلى بها مرصد الاستعمار لتصنع منقلب الأحداث وسوء منقلبها حيال كل نهضة فاعلة في عالما الإسلامي فالمشكلة مشكلة أفكار في النهاية. بها نثبت خطانا في ثبات الأديم وندفع طاقتنا في مضاء العزيمة ونحشد وسائلنا وتتق الإنجاز والحضارة إذا كانت في عناصرها الأساسية: الإنسان- التراب- الزمن

كما يشرح بن نبي في مؤلفاته أن الثقافة في مهمتها أسلوب حضارة تحرك الإنسان ووسائله عبر القنوات الأربع:

أ- المبدأ الأخلاقي

¹ - الظاهرة القرآنية ، لبيك ، شروط النهضة ، وجهة العالم الإسلامي ، الفكرة الإفريقية الآسيوية ، مذكرات شاهد قرن ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي.

ب- الذوق الجمالي

ج- المنطق العملي

د- التقنية

فإن مسيرة الحضارة هذه تسير بالمجتمع قوة وضعفاً، دفعاً وهوناً، صعوداً وهبوطاً، تبعاً لدرجة تم وحره حول الأفكار أو حول الأشياء المحيطة به.

إن لكل حضارة نمطها وأسلوبها وخيارها العالم الغرب ذي الأصول الرومانية الوثيقة قد جنح بصره آلي ما حوله مما يحيط به نحو الأشياء بينما الحضارة الإسلامية عبدة التوحيد المتصل بالرسول قبلها. سبغ خيارها نحو التطلع العيب وما وراء الطبيعة: نحو الأفكار، لكي ندرك واقع المجتمع الإسلامي المعاصر علينا أن نحدد مرحلته التاريخية وموقعه من دورة الحضارة وهذا ما فات الكتاب الغربيين الذين يجهلون لحظات انبثاق الحضارة.

هناك مرحلة يكون فيها المجتمع بدائياً فقير الوسائل فإذا ما أدركته فكرة جوهرية تستقطب راحة اندماج في دورة التاريخ واندفاع جهده اليومي نحو مثل أعلى يجعل لأفكاره دوراً وظيفياً "لأن الحضارة هي القدرة على القيام بوظيفة أو مهمة معينة".

وهناك مرحلة يخرج فيها المجتمع من دورة الحضارة ويصبح ما بعد الحضارة مثقلاً بديون خلفتها عصور حضارته السابقة وهي تتصرف برصيدها الروحي هنا تصبح المشكلة أشد تعقيداً لأن علينا أن نتخلص من تلك الديون التي أفلس بها مخزون المجتمع الروحي ومخزونه التقني حيال وسائله وهذه هي مرحلة مجتمعا الإسلامي.

إن النخبة المسلمة، لا تملك جهاز مميز بين فعالية الفكرة وأصالتها سواء في الإطار العلمي والتقني حيث يكتسب العلم من جامعات الغرب عبر الكتاب لا عبر الحياة وأصالة المعرفة، أو في الإطار الاجتماعي السياسي حيث يقلد تجارب الآخرين وإطراد مسيرتهم الخاصة بهم.

فالمشكلة مشكلة أفكار والعالم الإسلامي منذ انحطاطه ما بعد عصر الموحدين يواجه مشكلة أفكار لا مشكلة وسائل فتراثه الذي ورثه في عصور الحضارة الإسلامية غدا أفكار ميتة، أما نماذجه الروحية التي تعود إلى العهد الأول فقد خانتها أفكاره الموضوعية التي خالفت عن نسق النموذج المطبوع الذي أرساه العصر الأول.

قد أدان مالك بن نبي كل اتباع أعمى، لكنه دعا دائما باستمرار إلى التأمل الفردي المنسحب من تأثير الوسط الخارجي والأفكار المسبقة ومن كل فكرة مستقاة بعضوية دون تمحيص أن (Descartes) لم يفعل غير ذلك، حينما رفض أسلوب الهيمنة مطالباً بحق العقل مؤكداً واجب كل امرئ بالأخذ بغبر الثابت والبديهي الذي لا مرأى فيه.

أكثر من هذا ففي هذا الإطار يبدو لنا المهب الديكارتي من هذه الناحية أقل تشدداً وتمسكا من القرآن.

من المعروف بأية عناية أوضح الفيلسوف الفرنسي تأملاته وهو يضع تلك القاعدة المنهجية التي لا تقبل غير الأفكار الواضحة والمحددة. فهو لم يشأ بذلك التكلم عن الأمور التي تنظر إلى الإيمان والمثل ولكن عن الحقائق المجردة التي ليتمكن معرفتها إلا بالضوء الطبيعي وحده.

إن (Descartes) قد اضطر إلى مثل هذا التحفظ ولأنه يعد الإيمان المسيحي تكننه أمور غامضة بوصفه موضوعاً، فمن ذا الذي لا يرى أن التحفظ لا محل له في العقيدة القرآنية.

2.7-1- التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي:

إن المتابعة الدقيقة لفكر بن نبي ستكشف أن معالجته للتغيير الاجتماعي لم تتم من خلال البحث في فلسفة العناصر الثلاث؛ الأفكار، الأشخاص والأشياء بل تمت في ضوء تحته -المتشعب والخصب- عن حركة هذه العناصر وهذا ما يمكن أن يدركه بجلاء حين نعرف أن تعرضه لعناصر التغيير لم يتجاوز بضعة أسطر وردت في كتابه "ميلاد مجتمع" بينما استنفرت متابعاته "حركة" الأفكار والأشخاص والأشياء كل ما كذب تقريباً.

2.7-1- دراسة فكرة التغيير عند مالك بن نبي:

لهذا فإن المدخل العلمي لدراسة فكرة التغيير الاجتماعي عند بن نبي لا يتحدد من منطلق وموقفه العرضي على ماهية العناصر المذكورة فيما نجد أن لحركتها بما تتطوي عليه من فكرة وقيم وظواهر سلوكيات -قد احتلت الجانب الأغلب في كتاباته-.

فالأفكار كعنصر من عناصر التغيير الاجتماعي (وأسسها الإيديولوجية الإسلامية في معتقدة ولا شك) لم يكن قد بحثها على النحو المعروف في دراسات المفكرين والعلماء والمسلمين خلال وقفات أو إرشادات وظفت في خدمة المشكل الأساسي عنده وهو "الحركة" بمعنى أن الإسلام عند بن نبي لم يدرس تعقيباً وشرعية، فهو مؤمن به ومسلم وما تعرضه لقيمه ومبادئه إلا لأهداف وضيقة أي اعتبارها أدوات دفاعية في خدمة الحركة المطلوبة التي

كانت تشغله، إذن فالأفكار النظرية لم تكن هي موضع اهتمامه فمشكلة الأفكار في العالم الإسلامي كانت عنده بحثاً في الحركة والتفاعل واستقصاء الانعكاسات والمعطيات فرؤيته مثلاً التي صاغها عن "الأفكار الميتة - والأفكار القائلة" كانت حقيقتها معالجة في الحركة وليست في ماهية الفكرة، فالأفكار الميتة - كما يرى - قد تكون صحيحة بل صادقة ولكنها في مجال حركتها قد تفقد الكثير من فاعليتها وهنا تبرز مشكلة البحث لديه، والتي تدور حولها معالجاته التحليلية والنفسية، ففكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو مسلم بها، وليست نطاق بحثه، إلا أن فاعلية الفكرة المذكور هو المشكل الذي وقف عنده.

كذلك الحال بالنسبة للإنسان (الأشخاص) كعنصر من عناصر التغيير الاجتماعي، سوف نجده مدروساً في كتاباته كبحت في فلسفة التكوين، بل أن ما درس فيه هو الإنسان في إطار الحركة، الحركة التي من شأنها أن تثير أسئلة من قبيل:

ما محركات الإنسان؟ وما دوافعه على المستوى الاجتماعي؟ ما الباعث المعلل لديه في التحريك؟ وكيف يمكن توظيفه؟ ما معطيات ومعوقاته في ذلك كله؟ ما أمراضه؟ ما سلبياته؟ ما الظواهر العامة الإيجابية أو السلبية التي هو جزء منها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة كلها ستكون بالطبع دراسة في الفرد والمجتمع، وفي النفس والتربية والسلوك، أي في كل ما يتصل بالجانب الاجتماعي من حياة الإنسان.

3.7- معالجة الحركة ومفهوم النهضة:

إننا لو تابعنا فكرة بن نبي سنعرف أن للحركة عنده معنى يرادف مصطلح النهضة كما وأن النهضة هي عنده سعي متواصل نحو غاية وحيدة وهي "الحضارة" مما يقودنا إلى تعليل عنايته بالإنسان في بعده السلوكي وإناطة توجيه بنواحي ثلاث هي:

أ- توجيه الثقافة

ب- توجيه العمل

ج- توجيه رأس المال

وهذا التحديد عند بن نبي متصل باهتمامه بالإنسان كحركة في الواقع وحركة في النهضة وحركة باتجاه الحضارة لأن "معرفة إنسان الحضارة كما يقول أشق كثير من صنع محراث أو ترويض قرد" فالحركة أو الركود هو ما يقوده لبحث في سلوكه وظواهر الإنسان المسلم الذي يهيمه فيه إعدادة للانتقال من مرحلة "التهور" إلى مرحلة "الحضارة" وهذا معظم كتاباته تحت عنوان "مشكلات الحضارة".

د- والأمر كذلك منطبق على عنصر "الأشياء" الذي لم يعالجه كماهية بل كحركة ولعله قد عبر عن ذلك ضمن برنامج التربوي لتوجيه الثقافة على وجه الخصوص حيث احتل "المنطق العلمي" و"التوجيه العلمي الصناعي" مكانا في برنامج المذكور ولهذا كان تركيزه على شبكة العلاقات الاجتماعية كبيرا باعتبار هذه الشبكة مظهرا تطبيقيا لحركة الأفكار والأشخاص والأشياء. ومن هنا لم يكن خطأ أن يعتبر بن نبي هذه الشبكة عالما رابعا إذا فهمنا أنه كان يضع الأفكار والأشياء والأشخاص بمثابة النظرية الساكنة، بينما يضع شبكة العلاقات كجانب حركي تطبيقي، فالأفكار عنده "ميتة" حتى لو

كانت صادقة وصحيحة حين لا تكون ذات فاعلية في إطار زمني و مكاني محدد، والأشياء باهتة و مجرد أكادس إذا لم تكن متأنية عن حركة الحضارة و متسمة مع وظيفتها.

الأشخاص بدائيون دون الترابط الاجتماعي الذي يفسر اجتماعهم يفسر خطواتهم وإنتاجهم.

إذا فالتحديد الذاتي لعناصر التغيير الثلاثة لم يكن هو محور اهتمام بن نبي وبالتالي يكون من الخطأ المنهجي - كما نعتقد - أن نحاول فهم فكرته عن التغيير الاجتماعي ابتداء إشارته العارضة للعناصر المذكورة.

فدراسة فكر بن نبي دراسة عملية هو أن نضع أيدينا على المشكل الذي دارت حوله كتاباته وهو مشكل والحضارة، فهذتا هو السقف الطبيعي الذي سنفهم من خلاله فكرته عن التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي.

مقالة سابقة ولن لا يمنع ذل من أن نشير في سياق البحث إلى ترتيبه لعناصر التغيير أو نققد ذلك الترتيب في مقالة مستقلة، ودون أن نعتبر هذا الترتيب هو التعبير الذي سيكون كافيا لفهم فكرته عن التغيير كما بينا.

1.3.7- مشكلة الحضارة

فإذا أدركنا هذه النقاط المنهجية، يمكننا الآن أن ننقل لإلقاء الضوء على المشكل الذي يدور حوله مال بن نبي فكرة كله تقريبا ونعني به كما أثرنا مشكل الحضارة ومنه سيبين لنا كيف أنه اهتم بحركة العناصر الثلاثة لا بماهيتها.

إن معالجة الأستاذ مالك لمشكلة الحضارة قد اتخذت بعدين:

- الأول: بعد فلسفي - تاريخي: وهو معالجته التاريخية للتغيير الاجتماعي في إطار نظريته في الدورة الحضارية التي ملخصها أن الحضارة تمر بثلاث مراحل هي:

- مرحلة الروح (الصعود)

- مرحلة العقد (الصمود)

- مرحلة الغريزة (الهبوط)

وقد حاول تطبيق ذلك على الحضارة الإسلامية، وهي فكرة ليست بالضرورة مقبولة لدى العقل الإسلامي كما تنطوي عليه من حتمية قهرية أوقعت بن نبي نفسه في مأزق فكري، تلخص منه ضمنا بتأكيداته المستمرة على قانون التغيير الاجتماعي "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ثم تخلص منه بمزاوجته النظرية بين دور "الإدارة البشرية"، المؤكدة قرانياً وبين فكرة "حتمية الدورة الحضارية" التي قال بها، وقد جاء استدراكه هذا صريحاً في مقدمة كتبها عام 1972 للمؤلف جودة سعيد "حتى يغيروا ما بأنفسهم" لقد كانت متابعته التاريخية لعناصر الأفكار والأشخاص والأشياء متابعة في إطار حركتها التاريخية ما تنطوي عليه تلك الحركة في إطار ماهيتها.

- الثاني: بعد سلوكي الاجتماعي، انطلق فيه في حدود معادلته المعروفة عن الحضارة.

إنسان + تراب = الحضارة، وقد جاءت دراساته التحليلية هنا مركزة على حركة "الأشخاص" وحركة "الأشياء" (التراب ومن ضمنه الوقت كاستثمار مادي) وحركة الأفكار كدفاعية روحية وأخلاقية إسلامية من شأنها أن تضع شبكة العلاقات وتمزج العناصر الثلاثة باعتبار أن الفكرة الدينية

رافقته دائما - كما يقول- تركيب الحضارة وإنها أساسها لأي تغيير اجتماعي.

لقد ركز بن نبي من خلال تحليله السلوكية والتربوية على أمراض الفرد والمجتمع وعلى الظواهر السلوكية والجوانب السلبية من الثقافة العربية الإسلامية مفهوم في حق علم من العلوم يرتد إلى ظهور التغيرات جديدة تكسب للمفهوم دلالات جديدة بإمكانه أن يستوعب المضامين التي تفرزها التغيرات المعرفية الحاصلة.

2.3.7- الخطاب الفكري النقدي لمالك بن نبي :

في إطار صياغته لمشروعه الحضاري صنف مالك بن نبي الفكر العربي الحديث، إلى ثلاثة تيارات أساسية: تيار إصلاح، تيار تحديثي وتيار سلفي، وهذا ما نقرؤه بشكل أساسي في كتابه "وجهة العالم الإسلامي 1954"، فالتيار الإصلاح عند مالك بن نبي تيار أصيل، أما التيار الحدائثي تيار مقلد لأنه يمثل مطامح طائفة اجتماعية جديدة تخرجت من المدرسة الغربية.

والحركة الإصلاحية حسب مالك بن نبي هي ما قدمه الأفغاني، ومحمد عبده على وجه الخصوص، بحيث يرى أن الأفغاني، وإن كان "باعث الحركة الإصلاحية ورائدها، فإنه لم يكن في ذاته مصلحا بمعنى الكلمة"⁽¹⁾.

فمالك بن نبي يعتمد أساسا على الخطاب الذي يرد للعقيدة الإسلامية فاعليتها لدى المسلم فهو ليس بحاجة إلى تعلمها، ولكن في حاجة إلى قوة هذه العقيدة الإيجابية وتأثيرها الاجتماعي.

¹ - مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد المنصور شاهين، دار الفكر 1981، ص46.

إن انتقاد مالك بن نبي لتيار الإصلاحى المنبثق من الفكرة السلفية في نظره غرضه تبيان الدليل العقلي والمادي من الدعوة والتبرير الإيديولوجي. وكمثال لهذا أنه، لا يرى في البعثات العلمية إلى الدول الأوروبية أو إلى الغرب، إلا إشباعاً لفضول وحاجات سطحية، يقول: "الشاب المسلم المذكور لم يذهب إلى أوروبا إلا لكي يحصل على لقب جامعي ولكي يشبع فضوله السطحي التافه"⁽¹⁾ وينتج عن هذا في نظر مالك بن نبي أن الطالب لا يستطيع أن يعرف الحضارة الأوروبية وأن لا يعرف تاريخها، لأنه و عرف تاريخها لعرف هذا الطالب المسلم أنه يشقى من غير فائدة أو جدوى، لماذا؟ لأن الحضارة الغربية في نظر مالك بن نبي في طريق الزوال وإنها لم تعد تملك "ثقافة الحضارة"، وإنما تسيطر عليها "ثقافة الإمبراطورية"، يقول: "إذا أضفنا إلى ذلك أنه مازال يجهل تاريخ حضارتها، أدركنا أنه لن يستطيع أن يعرف كيف تكونت، وكيف أنها في طريق التحلل والزوال. لما اشتملت عليه من ألوان التناقض، وضروب التعارض مع القوانين الإنسانية، ولأن ثقافتها حضارة، فقد استحالت بتأثير الاستعمار والعنصرية ثقافة إمبراطورية"⁽²⁾ فالخطاب الذي وقع فيه المحدثون ودعاة الإصلاح، ناتج حسب مالك بن نبي "عن كليهما لم يتجه إلى مصدر إلهامه الحق. فالإصلاحيون لم يتجهوا إلى أصول الفكر الإسلامي، كما أن المحدثين لم يعمدوا إلى أصول الفكر الغربي"⁽³⁾.

¹ - نفس المصدر، ص58.

² - المرجع السابق، ص62.

³ - بن نصر ناجي، أوهام المثقفين، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1986، ص55.

ومن هذه الأحكام مثلاً، أن الحركة الإصلاحية لم تستطع أن تترجم إلى الواقع ما يسميه بفكرة "الوظيفة الاجتماعية"⁽¹⁾ للدين ولعل ما يتبادر إلى ذهن القارئ وهو يقرأها الكلام هو كيف نفهم ما قام به محمد عبده وعبد الحميد بن باديس، من دور في التدريس والتعليم والعمل الاجتماعي بجميع أشكاله. إلا أننا نستطيع من جهة أخرى أن نفهم مصدر هذه الأحكام عندما نفهم النموذج أو المثال الإصلاحي الذي يحكم فكر مالك بن نبي، بالنقد والموضوعية، إنه السبيل الحضاري لأن الأمر مرهون بالتغيير والبناء.

4.7- محمد أركون:

إننا نجد هذا الجزائري لم يحظى بخدماته الفكرية عن قرب إذ نجده يحيلنا إلى علوم الإنسان والمجتمع في أعلى ذراها وأكثر نقاطها تقدماً لكي نفهم منهجية وكيفية دراسته للتراث الإسلامي وعلوم الإنسان والمجتمع غير متوفرة في لغتنا إلا لمأماً ونذراً يسيراً وهي إذا ما احتلنا إلى أركون بدورها فسوف نجدها وقد تغير وجهها وشعرها ومحياها، لأن المصطلح ما إن ينتقل من بيئته إلى أخرى ومن مجال معرفي إلى مجال معرفي آخر حتى يطرأ عليه الكثير من التعديل. بحسب تغيير (جورج كاتلاغيم) أحد كبار علماء الإبيستمولوجيا (نظرية المعرفة) في فرنسا.

المصطلح كالإنسان يتجدد بعد أن يغترب بعد أن ينتقل من بلد لآخر ومن أرض إلى أخرى.

مصطلحات العلوم الإنسانية إذ يطبقها أركون على التراث العربي- الإسلامي (ويؤسس الإسلاميات التطبيقية) تخرج منصهرة منه وفيه تخرج

¹ - المرجع السابق ، ص 64.

وكأنها قد أصبحت عربية عن منبتها الأصلي بعد أن تزوجنا من خلال التحليل والتطبيق تراثا آخر وتجربة بشرية هي تجربة (العرب والإسلام).

1.4.7- المنهج:

يعتبر أركون مصطلح نقد العقل مرتبط بكانط خصوصا وأنه يشكل لحظة أساسية وهامة جدا في تاريخ الفكر الأوروبي من خلال كتابيه: نقد العقل الخالص -نقد العقل العمل. ثم جاء سارتر في عصرنا وكان يشكل لحظة هامة (وإن لم تكن نرقى إلى مستوى كانط) وذلك عندما ألف كتابه الضخم: نقد العقل الجدلي ثم راح بعضهم يتحدث عن "نقد العقل السياسي".
مهما يكن من أمر فإن كانط وسارتر هما فيلسوفان قبل أي شيء آخر فهما ليسا مؤرخين بالمعنى الاحترافي المعترف به.

يقول أركون أن كل ما ذكره بشكل معطيات تاريخية موجودة موضوعية على أرض الواقع بمعنى إننا لا نأتي بشيء جديد من عندنا إذ نقول ما قلناه وهذه المعطيات التاريخية هذه المواد، الوثائق والتفسير والاستخدامات. ينبغي توضيحها كما هي عليه في الحقيقة بواسطة المناهج التي يستخدمها المؤرخ الحديث وذلك قبل أن يتدخل الباحث كفيلسوف من أجل القيام بالنقد الاستمولوجي أو النظري أو المعرفي لكل هذه الوثائق في مجملها وإذا فإن منهجيته تتمثل فيما يلي :

"الأمور مختلطة علينا وغانمة بخصوص كل ما حصل منذ ظهور القرآن ونحن نريد أن نستبصر حقيقة الأمور من خلال كل هذا الضباب والغموض الذي يكثف التاريخ.

لقد حصلت معارك إيديولوجية كثيرة بين المسلمين وكانت مغطاة برداء تيولوجي لاهوتي بالطبع لكي يخلع عليها المشروعية والمصادقية لقد وجدت الكثير من المدارس والأنظمة الثقافية التي بلورت الكتب والرسائل من أجل تفسير القرآن.

لقد انبثقت حاجيات ومطالب كثيرة في المجتمعات العديدة التي أتبع للإسلام أن ينتشر فيها والتي بحثت عن حلول في مشاكلها عن طريق الاستعانة بالقرآن وتأويله من أجل استنباط الأحكام وكل هذا يشكل حجما كبيرا من الخليط أو الركام: أقصد خليطا معقدا من المبادرات التاريخية من التفاسير الإسلامية من الكتب التاريخية من الوثائق والرسائل الدينية وغير الدينية، إلخ.

وأمام هذا الخليط الهائل من الأدبيات الإسلامية نجد أنفسنا ضائعين لا نعرف كيف نتصرف ولا كيف نفهم ونلاحظ حتى هذا اليوم أن هناك تيارات عديدة من المجتمعات العربية، والإسلامية تحاول كل من جهتها أن تسحب القرآن إلى صفها بحسب مصالحها وحاجياتها الإيديولوجية تمام كما حصل في الماضي وبالتالي فإن أهم واجب مطروح على المفكر المسلم أو العربي اليوم هو التالي:

- كيف يمكن القيام بعملية التوضيح والإضاءة التاريخية هذه؟
- كيف يمكن أن نقرأ القرآن من جديد اليوم؟
- كيف يمكن أن نفيد التفكير بالتجربة التاريخية للإسلام طوال أربعة عشرة قرن من الزمن⁽¹⁾.

¹ - محمد أركون، الفكر الإسلامي، ص 230. المؤسسة الوطنية للكتاب La Phomic

2.4.7 - الفلسفة السياسية:

إن المجتمعات العربية الإسلامية مبعثرة. متفرقة لا تزال تخضع لعقائد وممارسات وتقاليد قديمة جدا لم تتل منها آثار التطور الحديث.

ومجمل الفئات الاجتماعية التي تشكل المجتمع ليست متساوية من حيث الحقوق خصوصا حق الكلام الحر والتعبير عن نفسها.

إن سبب انعدام التعبير الحر عن الذات هو أن الدول أو الأنظمة السياسية التي استلمت زمام الأمور بعد الاستقلال، أنظمة مصادرة من قبل مجموعة من المناضلين السياسيين. لا ريب أنهم خرجوا من صفوف مجتمعاتنا لكنهم اكتسبوا "ثقافتهم السياسية" من خارج مجتمعاتنا وعندما أقول ثقافة سياسية فإنني أقولها تجاوزا لأنها في الواقع ليست ثقافة حقيقية مكتسبة فهي عبارة عن تنف متجزئة من الثقافة الليبرالية أو الاشتراكية وهاتان الثقافتان نشأت خارج مجتمعاتنا بظروفها وتراثها.

3.4.7 - الدين:

إن العامل الفعال أثناء الدراسة حسب "أركون" متمثل في الدين والمكانة التي يحتلها في المجتمعات الإسلامية المعاصرة إلى درجة أنه يمكن اعتبارها بمثابة المسألة الأولى والأساسية التي ينبغي الاهتمام بها من لدن المثقف.

هذا التأثير المستمر إلى يومنا هذا أضحى شيئا لا مفكر فيه داخل الفكر العربي الإسلامي أن كل المشاكل التي طمست أو رميت في ساحة المستحيل التفكير فيه قبل الإسلام الرستمي منذ الأمويين، مسألة التاريخ القرآني وتشكله، تاريخ مجموعات الحديث النبوي ثم الشروط التاريخية والثقافية لتشكل الشريعة ثم مسألة الألوهية ثم مسألة تحريف الكتابات المقدسة السابقة

على القرآن ثم مسألة التعالي الخاص بالآليات التشريعية في القرآن مخلوق هو أم معاد خلقه (أي غير مخلوق) ثم مسألة من الرمزية الدينية إلى سلطة الدولة والقانون القضائي ثم مسألة مكانة الشخص البشري ثم حقوق المرأة ثم تربية الأطفال.

كل هذه المسائل الكبرى تعتبر لاغية لا معنى لها من قبل الفكر الإسلامي.

أما الفكر الإسلامي النضالي الصاعد حاليا فإنه يشتغل إلى أقصى مدى ممكن كل الموضوعات والشعارات الإسلامية والتقليدية لأهداف سياسية وتبجيلية مما يجمع يعنف كل محاولة لإدخال الحداثة الفكرية إلى الساحة الإسلامية أو العربية.

وهذه الحداثة وحدها قادرة على زحزحة الموضوعات التقليدية نحو إشكاليات جديدة وهي وحدها على زحزحة العقائد الراسخة والمسلمة بها في التنظيرات التقليدية الأرتودوكسية.

فيما عدا مسألة الدولة أو النظام السياسي ثم مسألة تنظيم السلطات، وتنظم المجتمع المدني، الحريات الفردية وخصوصا الحرية الدينية أو (حرية الاعتقاد الديني) ثم مسألة العلمنة وكل هذه المسائل لا يزال مستحيل التفكير فيها إلى حد كبير.

إن القطيعة الاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة لم تنجز بعد مرحلة اللاعودة كما هو عليه الحال في المجتمعات الأوروبية، أو الغربية فالماضي القريب وحتى البعيدة والأكثر بعدا ليس مجرد مادة للفصول التاريخية والبحث العلمي فحسب وإنما هو حي ومنعش في اللغات والخطابات الشائعة (حتى العالمية منها) وكذلك في

الشعائر والطقوس وفي الاحتفالات الجماعية وفي المذلولات الرمزية للمنزل والحقل. وتبادل العطايا والهدايا ولا يزال نمط التحسس والإدراك الأسطوري بالإضافة إلى المعرفة الأسطورية التي تغلب المخيال على العقل يسيطر على قطاعات واسعة من الطبقات "الشيوعية" حتى الآن.

4.4.7- مكانة الشخص البشري في الفكر الإسلامي:

إن اختيار أركان موضوع الإنسان كمثال تطبيقي للدراسة لأنه مثال غني جدا وسوف يضعه على محك المناهج والمواقف الابيستمولوجية التي تفترضها أية مقارنة للإسلام تجمع بين مكتسبات الإسلاميات الكلاسيكية ومبادئها من جهة، وبين تساؤلات الإسلاميات التطبيقية ومناهجها التحليلية وأهدافها العملية من جهة أخرى. وكمقدمة لدراسة هذا الموضوع سوف يطرح أركان الأسئلة الثلاثة التالية:

- كيف تتبثق مشكلة الإنسان بصفاتها حقيقة ضخمة لا يحاط بها في المجتمعات الإسلامية المعاصرة؟
- ما التجهيزات الفكرية والمصادر العلمية التي يمتلكها الفكر الإسلامي المعاصر من أجل تقديم الأجوبة الجديدة للمشاكل المطروحة: أقصد الأجوبة التي تراعي في آن معا التعاليم الإيجابية للتراث والضرورات الملحة والأزمة للحدثة؟
- كيف يمكن أن نوضع الجواب "الإسلامي" على مشكلة الإنسان ضمن التصورات والمواقف المحسوسة التي يفرضها الفكر العلمي الحديث؟ ونحن إذ نطرح المشكلة بهذا الشكل فإنها تجبرنا على تطبيق نقد جذري على الموقف المهيمن للفكر الغربي الذي يبدو أنه

سيقود مصير الإنسان أو الشخص البشري لفترة طويلة بسبب تفوقه العلمي والتكنولوجي.

يقول المفكر ن. برديف في تعريفه الفني للإنسان كمفهوم "أن الإنسان يمثل المسجد الفردي والمقدس، لشكل والمادة اللامحدودة للحرية والقدرة"⁽¹⁾.
بين لنا التعريف أنه لا يمكن مقارنة مفهوم الإنسان لا إذا استعنا بعلوم متعددة في ذات الوقت أي بعلم التاريخ الاجتماع والقانوني بالدرجة الأولى وذلك لأن النظام الاجتماعي والقانوني هما اللذان يصاغان من الإنسان ما هو عليه وليس أي شيء آخر ثم يجيء بعدئذ علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا والفلسفة ثم فيما يخص حالة الأديان الكبرى علم الميتولوجيا (اللاهوت أو الكلام بحسب المصطلح الإسلامي الكلاسيكي).

كما لمارسيل موس الفضل في بلورة الإنسان مفهوم الإنسان منذ عام 1938 عندما قدمته على أساس "مقولة من مقولات الروح البشرية" أما فيما يخص الخط الفلسفي في معالجة الموضوع فإننا نجد أن مفهوم الإنسان وموضوعه كانا قد لفتا انتباه المفكرين المسيحيين بشكل خاص نذر من بينهم "إيفان غوبيري في كتابه الصغير: "الإنسان"، المنشورات الجامعية الفرنسية الطبعة الثالثة عام 1975.

أما في ما يخص الجهة الإسلامية فإننا نجد موضوع الإنسان موجودا بقوة لدى مختلف تيارات الفكر الكلاسيكي ولكننا لا نستطيع أن نكتفي بالأطر الدينية والأخلاقية والقانونية والفلسفية الموروثة عن الفكر الإسلامي النظري أو التأملي، وينبغي علينا الشروع بتفكير نقدي حول الموضوع اعتماد على

¹ - ن. برديف، خمسة تأملات حول الوجود، منشورات أدبية، باريس 1936، ص 180.

الشروط الجديدة للتطور التاريخي للمجتمعات الإسلامية منذ سنين الخمسينيات.

5.4.7- محمد أركون ونقد المثقف العربي:

يشير محمد أركون بنفسه في كتابه: "قضايا نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟" بتوقفه عند الأوساط الأدبية بل تعداها إلى الأوساط الفكرية والفلسفية، في سنة 1954 -وهي نفس السنة التي كتب فيها مالك بن نبي كتابه: وجهة العامل الإسلامي- أنجز بجامعة الجزائر بحثا من أجل نيل دبلوم الدراسات العليا حول "طه حسين" بعنوان: "الجانب الإصلاحي من أعمال طح حسين" ومن خلال هذا البحث بين محمد أركون أهمية "طه حسين" الفكرية في النهضة العربية، فهو يصنفه في كتابه "الفكر العربي" ضمن اتجاهات النهضة والتيار الليبرالي قائلًا: "وقد أتاحت له حياته الطويلة (1889-1973) وشخصيته ذات الثورة النادرة أن يخلف آثارا تضم وحدها جميع الصيغ للنهضة. أحداث نثر عربي بسيط مؤثر، فرض أسلوب لا يرضخ للترمت ولا للحشو، إخضاع تراث الماضي لفحص انتقادي حتى يعاد ربط بالمنسي وحتى يتم فضح التمويه وإعادة الآفاق التاريخية الصحيحة، خلق ذوق عربي بفضل الآثار المدرسية الكبير... وقد سمح هذا المنهاج المنسق بدون ككل مع لجوءه إلى تنازلات مسرفة لصالح التغريب تارة، ولصالح العاطفة الدينية تارة أخرى"⁽¹⁾.

في الواقع يعتمد أركون أن من الناحية السوسولوجية أن المثقفين الليبراليون العرب ليسوا بحجم المهمة التاريخية المطلوبة منهم، كفرض بديل

¹ - محمد أركون، الفكر العربي ترجمة الدكتور: عادل العواد، ديوان المطبوعان الجامعية، الجزائر، 1982، ص156.

جديد، إذ يقول: "أقصد فرض ثقافة دنيوية فعالة قابلة للتمثل والاستخدام من قبل القوى الحية والفعالة للمجتمع والواقع أن هؤلاء المتقنين قليلي العدد..."(1).

8- البنيات الاجتماعية والسلوك السياسي لدى المتقنين:

إن مسألة العلاقة أو الارتباط بين الممثلين في المجتمع والمعايير قد صنفت ووضعت بدراسة الجماعات في علم الاجتماع(2) بصفة أكثر شمولية، قد تبين أن كل تجمع اجتماعي تتركب من أفراد لهم علاقة بقطاع محدد بدوره أيضا كلية أو مجموعة ثقافية تحدد الهياكل والأدوار.

وفي وجهة هذا العرض المزدوج، نلتمس بكل حرية الحدود التي من خلالها تسجل إجباريا كل محاولة تأويل السلوك السياسي -الآراء والمرافق - للمتقنين بواسطة مفهوم الدور: الحرية الإنسانية من جهة، وعناصر إكراه وقسر (Contrainte) داخلية من جهة أخرى.

هذه النظرة تشير إلى ازدواجية بعدية، وإنسانية وثقافية، مما يفرض دراسة الصلة الموجودة بين مختلف العلاقات التي تكون الوسط الثقافي والسلوكيات السياسية.

عند تطرقنا لمسألة المتقنين نصطدم لأول وهلة بعائق كبير، فما هي أصلا القيمة الإجرائية لمفهوم الجماعة عندما تدرج للمتقنين؟ أو كيف يمكننا التماس عملية أو إجرائية مفهوم الجماعة لدى شريحة المتقنين؟

¹ - محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح لاموفيك والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1993، ص13.

² - Louis Boudin, les Intellectuels, Paris, PUF, 1962, p48.

نلاحظ أن تجانس الشريحة الاجتماعية التي يكونها المثقفون تبدو كلية مخادعة مبهمة، غامضة⁽¹⁾ لويس بواندين يعمد إلى الطابع الإشكالي لخاصيتها.

في إطار دراستنا يظهر هذا الانشغال ذو أهمية بحيث أننا نطرح مسألة فاعلية بنيات التجانس الاجتماعي لدى المثقفين على سلوكياتهم السياسية مما يشير إلى وجود أو عدم وجود تجانس داخل هذا الوسط، ونحن نعلم في علم الاجتماع أن نجاعة أي جماعة هي في وعيها الاجتماعي⁽²⁾.

حقيقة أن علماء الاجتماع قد وضعوا في البديهيات أو حاولوا تبيان تعددية الجماعات. لذلك، إذا تناولنا الجماعة كمجموعة أفراد متماسكين بشبكة علاقات متبادلة، كلية معترف بها كلية من لدن أفرادها المكونين - وعموما من لدن الجماعة - أن درجة الاندماج الاجتماعي التي تظهر في عمق الإشكالية كلها لاحظنا الجماعة في تفاعلها.

إذن، فأي شريحة في مجتمع كان، لا يمكن لها أن تتدمج إلا إذا وجدت ولا توجد إلا إذا وعت بوجودها أي ما يفصلها عند باقي الأفراد.

وهنا يتعين علينا أن نطرح تساؤلا نريده توضيحا لهذه المسألة: كيف يتفاعل المثقفون كجماعة اتجاه تحول سياسي؟ ما هي وجهات النظر المطروحة أو الضمنية الممكن استقائها من لدن هذا التجمع؟ ثم هل هناك سلوكيات إجرائية أو سير جديدة تطبع المثقف لتحديد وجهته السياسية؟

كل هذه التساؤلات يمكن معالجتها إذا عرضناها منهجيا وبالتالي تفلح حتى للإجابة عنها. لكن ماذا نتوصل إليه لغرض الأشكال هو: هل حقيقة أن

¹- Gurvitch. G., *Traiter de sociologie*, T : 1. Paris, PUF, 1967, p187.

²- Boudin Louis, Op.cit, p53.

ما يبديه المثقف للإجابة أو النقد أو حتى القراءة في حالة الركود هو فعلا ما يشرح السيرة لديه؟

إن المثقف ككلية اجتماع يشرح الجماعة في تكاملها، ليس كجماعة عادية، إنها الجماعة الشارحة لتقاطع عدة نظرات فما يحمله المثقف من أرصدة معرفية بالضرورة تتصص ونسبية لقراءات أخرى، لذلك فتقاطع المثقفين والتقاءهم أمر بديهي يمكننا من الاهتمام بعنصر واحد لتلك الشريحة، وعليه مسألة التمثيل نجترها بطرقنا العينة الجزئية.

يبدو أن من خلال نظرتنا التقزيمية -التصغيرية- للمعنى الشامل للثقافة جعلنا لا نتناول هذه المقولة كإشكال إلا إذا تعددت امثالياتها (Consistances) لدى حاملها. قصدنا من الحاملين هم الممثلين الذين من خلال الجداول الثقافية السائدة في المجتمع الشامل يلاحظ على مسارهم اختلافات متفاوتة في التصرفات، مما يقودنا إلى الإقرار بأن حتى في الثقافة الواحدة يمننا التماس تمايزات، هذه التمايزات تملئها عملية الاحتكاك لدى الأفراد في حركيتهم الاجتماعية.

إذا كانت سوسيولوجية الثقافة لا تتفصل عن المساهمات التي تعرضنا لها سابقا فإن خصوصيتها مازالت تتضح أكثر فأكثر ويمكن تحديد خطوطها العامة ابتداء من الآن بالرجوع إلى الأعمال النظرية والتطبيقية التي يمكن إلحاقها بهذا الميدان.

لكن لا بد هنا من الإشارة إلى أن عملية الإلحاق هذه تحتاج إلى معايير معينة نعتمدها فيما يلي رغم أنها تقضي ولا شك إلى تهميش بعض التيارات أو الأعمال التي تنتسب نفسها أو ينسبها البعض إلى سوسيولوجية الثقافة. وإذا كان هذا التهميش لا يعني نفيا لأهمية هذه الأعمال وهو نفس الاحتراز الذي

أكدناه في خصوص نقد الأنثروبولوجيا فإن هذا الاختيار الضروري للمعايير يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الميدان وأفاقه دون تمييعها في نسبة لا تتسجم فيها الرؤية ولا المنهج.

إيجازا يمكن تعريف سوسولوجية الثقافة على أنها تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية وتحديد وظائف هذا الإنتاج في المجتمعات ذات التركيب التنضيدي أو الطبقي. هذا التعريف يتضمن الاعتبارات التالية:

1- الحديث عن أنماط الإنتاج الفكري يعمي التجانس الثقافي بالمعنيين الفلسفي والأنثروبولوجي غير مملياتي سوسولوجيا، إذ هو يغطي تواجدا حقيقيا لأنماط مختلفة من الثقافة قد تتناقص مضمونا ووظيفة في المجتمع الواحد ذلك أنه رغم وجود بعض العوامل الأنثروبولوجية المشتركة، لا توجد موضوعيا في المجتمعات ذات التركيب الطبقي "ثقافة للجميع" حتى ولو أرادت أو ادعت هذه الثقافة لنفسها أن تكون كذلك، وتكفي الإشارة العابرة هنا إلى العلاقة بين الثقافة الفكرية وعدم تساوي الفرض ماديا واجتماعيا في الوصول إليها عن طريق التعليم، وإزاء التساوي الشكلي ورغم الاستثناءات الفردية "يرث" المتعلمون حظوظ الفئات الاجتماعية التي ينحدرون منها. إن ما يسمى عادة "ديمقراطية" التعليم في المجتمعات ذات التركيب الطبقي ليس من طبيعته القضاء على هذا النوع من الوراثة التي تعمل على إرجاعها - حسب "إيديولوجية الموهبة"- إلى عوامل فردية، ففي فرنسا مثلا: يفوق حظ ابن الإطار العالي في دخول الجامعة ثمانين مرة حظ ابن الأجير الفلاحي وأربعين مرة حظ ابن العامل.

هناك إذا من وجهة نظر سوسيوولوجية نمطية ثقافية (بما في ذلك أنماط الثقافة الجماهيرية) يقضي تصنيفها وتحليلها إلى إبراز التمايز الاجتماعي الذي تعبر عنه بالضرورة، معنى هذا أن سوسيوولوجية الثقافة هي في نهاية الأمر سوسيوولوجية تبيان في الثقافة وعدم مساواة في المجال الثقافي.

أما الاهتمام بالإنتاج الفكري كموضوع خاص فليس فيه رجوع إلى المقابلات الكلاسيكية بين الثقافة وغير الثقافة، وهو كذلك أبعد من أن يمتزج بتصور تقييم مثالي للثقافة الذهنية. التحديد هنا -عكسا للتجانس الأنثروبولوجي- يسمح بتنفيذ المشروع المنهجي السوسيوولوجي مبرزاً في الوقت نفسه دور الفئات المنتجة للثقافة.

والاهتمام بالإنتاج الفكري هنا مع ما ذهب إليه غرامشي عندما كتب: "أنه يحق لنا القول أن جميع البشر مثقفون مع الاستدراك بأن جميع البشر لا يمارسون وظيفة المثقفين في المجتمع (...). وإذا كنا نستطيع التحدث عن مثقفين فالحديث عن غير مثقفين لا معنى له"⁽¹⁾.

2- أما الحديث عن المجتمعات المنضدة أو الطبقة فليس حصراً بقدر ما هو تأكيد لاعتبار الإنتاج الفكري تعبيراً عن مرحلة معينة من التمييز بين الأصناف الاجتماعية الاقتصادية، واستعمال مفهوم التركيب التنضيدي (Stratification) -رغم غموضه- يقم في حقل التحليل السوسيوولوجي مجتمعات تاريخية قبل رأسمالية قد يكون مضمونها الطبقي محل نقاش.

عملياً وعلى هذا الأساس تكون المجتمعات الوحيدة التي تخرج من الحقل السوسيوولوجي هي تلك التي تسمى عادة بالمجتمعات "البدائية" والتي لم تصل فيها أنماط الإنتاج الفكري إلى درجة كافية من التمايز تسمح بتصنيف

¹ - أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة: فوزا طرابلسي)، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص131.

ما، هذا ما يفسر الصعوبة الخاصة التي تبدو في القسم الخاص عند غير فينتش باعتبار المجتمعات القديمة كأطر اجتماعي للمعرفة، وهو يعترف فعلا بأن أكبر عرقلة تتمثل في أن "الآثار الحضارية في هذا النوع من المجتمعات ليست على درجة كافية من التمايز"⁽¹⁾.

ولا شك أن نفس الصعوبة هي التي جعلت "المعرفة" في المجتمعات القديمة تتحصر مثلا عند ليفي برونل في مضمون "روحاني" ناتج عن تصور "عاطفي" لما وراء الطبيعة.

3- ليس المهم من وجهة نظر تحليلية إثبات العلاقة بين الإنتاج الفكري والواقع الاجتماعي بقدر ما هو تحليل أشكال هذه العلاقة في مرحلة معينة لمجتمع معين، هذا التحليل يعد مصدرا أساسيا في المناقشات المتعلقة بالروابط الموجودة بين البنية التحتية والبنية الفوقية والتي أفضت إلى تأكيد فكرة التبادل الديالكتيكي القائم بنها خلال حملة من الوسائط التي يجب تحديدها لتجاوز التصور الميكانيكي وللتخلص من المثالية و"الاقتصادية" معا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوسيولوجية الأدب والفن ساهمت متطورة في تحليل أشكال العلاقة بين الإنتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية.

لقد تجاوزت بعض الدراسات في هذا المجال تلك الطريقة الكلاسيكية المعهودة التي تبحث باستمرار عن علاقة مباشرة بين "مضمون" النص والواقع مسلمة بمبدأ "الانعكاس" إلى حد يجعل أكثر الآثار سطحية في نقلها للواقع أكثرها تعبيرا عنه (لهذا صلة بالمفهوم التقليدي للواقعية الذي يعتبر أن نصا يصف الواقع هو بالضرورة أكثر واقعية من نص رمزي أو خيالي).

¹ - Gurvitch (Georges) , *les cadres sociaux de la connaissance*. P.U.F, Paris, 1996, p127.

إن أعمال لوسيان غولدمان (L.Goldman) (1913-1970) التي تعتبر أن "العلاقة الأساسية بين الحياة الاجتماعية والخلق الإبداعي لاتهم مضمون هذين القطاعين من الواقع البشري وإنما تهتم فقط ابن العقلية أو ما يمكن أن نسميه المقولات التي تنظم في الوقت نفسه الوعي التجريبي لمجموعة اجتماعية معينة والعالم الخيالي الذي يخلق الكاتب"⁽¹⁾، أبرزت مثلا وجود علاقة "تجانس بنيوي" (Homologie Structurale) بين بنى العالم الأثر والبنى العقلية لمجموعات معينة يعبر عنها الكاتب، أثبتت هذا بوضوح في دراسته لقصص مالرو⁽²⁾ وقد أمكن إبراز نفس العلاقة في الميدان العربي بين عالم الشعر العذري المبني على "إستراتيجية جنسية" خاصة وعالم مجموعات معينة تتميز بوضع اجتماعي اقتصادي هامشي في بنية المجتمع الأموي".

4- لا يمكن تحديد الكيفية التي يحول بها إنتاج فكري كالقصة أو المسرح مثلا معطيات الواقع، بل لا بد من إبراز الوظيفة الاجتماعية السياسية لهذا الإنتاج خصوصا وأن المنتجين ينتمون إلى فئات من المثقفين يؤدون أدوارا قد يعونها وقد لا يعونها لصالح أصناف أو طبقات معينة. على أن هذه الوظيفة ليست مظهرا ثانويا أو تكميليا بل هي بعد من أبعاد العلاقة ولا يمكن تفسير ظهور حدث فكري بدونها، كما أنها في الوقت نفسه توجد حلا سوسيوولوجيا لما يسمى "استقلالية" القيم الفكرية الجمالية، وذلك باكتشاف وظيفة لاستمرارية هذه القيم أو لبعثها في ظروف تاريخية محددة.

إن التعريف المقترح سابقا يجعل من سوسيوولوجية الثقافة مساهمة قبل كل شيء فيما سمي بنظرية البنى الفوقية، ولعله اتضح أن المبدأ الحلي خلال

¹ - Goldman (Lucien) , *Marxisme et sciences humaines*, Gallimard, col.ideés, Paris, 1970, p57.

² - Goldman (Lucien) , *Pour une sociologie du roman* , Gallimard, colideés, Paris, 1964, p26.

كل الاعتبارات السابقة عرضا واحترازا ونقدا يتمثل في ضرورة الربط بين معطيات النخبة ومعطيات البنيات الاجتماعية، نذكر بهذا حتى لا نفهم نظرية البنى الفوقية على أنها تتضمن تفكيكا للوحدة الموجودة بين المستويين.

إن تفسير النخبة كبنية اجتماعية فوقية لا يمكن إجراءه إلا بإرجاع الدلالة السوسولوجية إلى معطيات الواقع الاجتماعي، هذا مبدأ أصبح التأكيد عليه عاديا إلى حد الابتذال، ومع ذل مازالت بعض الاختصاصات (الأدبية والجمالية منها خاصة) تجعل منه موضوع نقاش محترز أو رافض تجاه الأعمال السوسولوجية.

هذه المساهمة في نظرية البنى الفوقية يسيطر عليها إذا اهتمام أساسي أول، أخذه التعريف السابق بعين الاعتبار، وهو تحليل طبيعة العلاقة بين البنيتين في فترة تاريخية معينة. لكن عضوية هذه العلاقة أو الوحدة لا تتم عن طريق الإنتاج الفكري كانت كإنتاج قائم بذاته، بل وظيفيا عن طريق الفئات التي تنتجها كفئات مثقفة لها صلات بالأصناف والطبقات الاجتماعية بما في ذلك السلطة أو الطبقة الحاكمة.

ولبلورة هذين الاهتمامين الأساسيين كمنطلق نظري للتحليل السوسيوثقافي نكتفي بالنسبة للاهتمام الأول بالرجوع إلى بعض نصوص ماركس وإنجلز اللذين فتحا مجالا للنظر في هذا الباب، أما الاهتمام الثاني فيكسب مكانة فريدة للمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي يمكن اعتباره - زمنيا على الأقل - أول منظر ماركسي للبنى الفوقية رغم "الغبن" الذي مني به حتى العشرية الأخيرة، أما في العالم العربي الذي يبدو اهتمام بعض مثقفيه متزايد في السنوات الأخيرة بفكر غرامشي فإن أول ترجمة لأعماله (الأمير الحديث) لم تصدر إلا سنة 1970.

في خصوص ماركس وانجلز نكتفي هنا وفي نطاق اهتمامنا بالإشارة إلى بعض الالتباسات المتصلة مباشرة بالعلاقة بين البنى الفوقية والبنى التحتية وذلك بالرجوع إلى بعض النصوص التي قد تحتوي على ملاحظات هامة ولكنها قليلة التداول نسبياً، ونبدأ أول بنص شهير. لقد لخص ماركس النتائج التي توصل إليها في مقطع من تقديم "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" يقول فيه: "يدخل البشر عند إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم في علاقات محدودة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتاج تناسب درجة محددة من تطور قواهم الإنتاج المادية، وجملة علاقات الإنتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الملموسة التي تتبنى عليها بنية فوقية قانونية وسياسية والتي تناسبها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي".

وهنا تبرز في النطاق المنهجي أهمية الاحتراز في عملية الربط بين معطيات البنيتين. إن مفهوم الوسائط يطرح جانبا فكرة الربط المباشر بين أي عنصر من عناصر البنى الفوقية ومعطيات البنية التحتية. على أن المسألة لا تنحصر في ضرورة التأليف الكلي كشرط في عملية الربط هذه، بل هي أيضا مسألة رفض لكل محاولة تجزيئية قد تعتقد بإمكانها أو من واجبها إيجاد علاقة ما بين كل ظاهرة تدرسها وبين البنية الاجتماعية الاقتصادية.

إن الوجود الاجتماعي الذي يتحدث عنه ماركس كمحدد للوعي لا يمكن حصره في الميدان الاقتصادي أو المادي بالمعنى الضيق المتداول، هو تعبير معادل لنمط الإنتاج السائد كتفصيل بين مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة كما أبرز مثلا نيكوس بولانتزاس **N. Polantzas** (1). العامل الاقتصادي لا يعني جملة أشياء مادية بل له مضمون ووظيفة نفسية

¹ - Polantzas (Nicos) , *Pouvoir politique et classes sociales*, 2 vol, Maspero, Paris, 1971.

اجتماعية لا يصعب استخراجها من تعاريف مختلفة كتعريف رأس المال نفسه أو العمل أو القيمة.

هذه الاعتبارات التي تنطبق على الإيديولوجية بصفة عامة أفضت في الدراسات الماركسية الحديث إلى مناقشات تدور خاصة حول إشكال العلاقة بين الإيديولوجية المسيطرة والطبقة المسيطرة، فإذا كانت "أفكار الطبقة المسيطرة هي أيضا وفي كل العصور أفكار مسيطرة"⁽¹⁾. كما أن بنية هذه الإيديولوجية المسيطرة يمكن أن تحتوي على عناصر تابعة لإيديولوجيات طبقات غير مسيطرة والعكس خاصة صحيح (طبقات مسيطرة عليها تعيش علاقاتها بظروف وضعها من خلال الخطاب الإيديولوجي المسيطر) وهو ما لا يعني أنه لا توجد مجموعات إيديولوجية فرعية ذات استقلال نسبي بالنسبة للإيديولوجية المسيطرة إلى غير ذلك من التدقيقات.

قد يكون لزاما عينا أن نرفع التباسا محتملا: إن الرجوع السوسيولوجي والثقافة إلى المنطلق النظري عند ماركس وانجلز لا يعني، هذين المفكرين تركا منهجية تطبيقية لتحليل نص أدبي مثلا أو شريط سينمائي، بل يكون من قبيل الافتراض القول بأنهما حددا مختلف أشكال تكون الظواهر الثقافية وتبلورها بالبنية التحتية، ففيما يخص الأدب والفن مثلا لا نجد عندهما إلا إشارات متفرقة حاول "لوكاتش" إبراز أهميتها.

ولكنها أقل تركيزا وتشخيصا مثلا من مقالات "لينين" حول "توليستوي"⁽²⁾ التي بين فيها التناقضات الموجودة بين البنى الفوقية والبنى التحتية.

¹ - Marx .M et Engels .F, *Idéologie Allemande*, ed Sociales, Paris, 1968, p75.

² - Lukacs (Georges) , *Marx et Engels, historiens de la littérature*, Larche, Paris, 1975.

اختصارا وفيما يتعلق على وجه الحصر بالظواهر الثقافية، هناك منطلق نظري واضح أكد فيه كل من **ماركس** و**انجلز** أن الظواهر الأيديولوجية المختلفة لا تفهم بذاتها ولا بما يسمى تطورا عاما للفكر البشري، بل بما لها من تأصل غير مباشر في الأوضاع المادية للوجود الاجتماعي. تزداد العلاقة وضوحا بين الإنتاج الفكري والبنية الاجتماعية الاقتصادية إذا اعتبر هذا الإنتاج إنتاج فئة اجتماعية تتكون تاريخيا وتلعب أدوارا معينة في ارتباطاتها بأصناف اجتماعية محددة، إن إهمال هذا الاعتبار السوسيولوجي قد ساهم في تكريس فرضية "الاستقلالية" الفكرية في حين أن المتقنين كفئة أو كنخبة اجتماعية يمثلون عن طريق وظائفهم أهم وسيلة اتصال وتوطيد بين مستويات البنية الفوقية بما فيها السلطة السياسية وبين البنية التحتية للمجتمع.

وفي هذا المجال تبرز مساهمة **أنطونيو غرامشي** (1891-1937) كأولى المساهمات وأعماقها في نفس الوقت. إن طرافة الفكر الغرامشي المتعدد الاهتمامات لا تتمثل هنا في توضيح العلاقة المعقدة بين البنيتين فحسب، بل في الأهمية التي يسندها "كمنظر للبنى الفوقية" للإيديولوجية بمعناها الواسع كموضوع تحليل وكعامل تغيير اجتماعي في آن واحد وفي الدور الخاص الذي يسنده للمتقنين أو الموظفين "لبنى الفوقية" كما يسميهم. يستعمل **غرامشي** مفهوم الكتلة التاريخية للتعبير عن الوحدة الديالكتيكية بين البنية التحتية والبنى الفوقية كما توجد في لحظة تاريخية معينة تدعمها الهيمنة الأيديولوجية. هذه الوحدة يمكن أن تفكك في فترات (الأزمة العضوية) تفككا يؤدي إلى خلق كتلة تاريخية جديدة. والملاحظة أن **غرامشي** لا يستعمل كثيرا عبارة (الكتلة التاريخية)، ولعل أوضح استعمال

يوجد في قوله: "تشكل البنية مع البنى الفوقية كتلة تاريخية واحدة، بمعنى أن المجموع المركب المتناقص للبنى الفوقية هو انعكاس لمجل علاقات الإنتاج الاجتماعي، ويعتمد هذا التحليل على التفاعل الضروري بين البنية والبنى الفوقية وهذا التفاعل هو العملية الديالكتيكية الحقيقية"⁽¹⁾.

والبنى الفوقية بدورها تركب معقد يميز فيه غرامشي بين مستويين يمكننا تعيين طابقين اثنين في البنى الفوقية. الأول نسميه طابق المجتمع المدني أي جملة المؤسسات التي تسمى تداولاً مؤسسات "خاصة"، أما الثاني فطابق المجتمع السياسي أو الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة أو الحكومة القانونية"⁽²⁾.

خلافاً لاستعمال ماركس وانجلز اللذين يطابقان بين المجتمع المدني والبنية الاقتصادية الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة، يطابق غرامشي بين المجتمع المدني والميدان الإيديولوجي (بالمعنى الموسع، الإيجابي والسلبي). المجتمع المدني هو إذاً القطاع الذي تعم فيه الإيديولوجية كتصور للعالم يغطي فروعاً مختلفة كالعالم والقانون والأدب والفن وغير ذلك تحاول الطبقة المسيطرة نشره في الأصناف الاجتماعية المختلفة قصد المحافظة على التجانس الإيديولوجي وتدعيمه. التنظيمات التي تنتشر بها الطبقة المسيطرة إيديولوجيتها يسميها غرامشي "البنية الإيديولوجية" وهي تشمل مؤسسات وجدت أساساً لهذا الغرض ومؤسسات أخرى تخدمه بدرجات متفاوتة كالعدالة والمدرسة ووسائل الإعلام المختلفة.

¹ - أنطونيو غرامشي، مرجع سابق، ص 62.

² - Gramsci (Antonio), *Gramsci dans le texte*, Ed. Sociales, Paris, 1975, p.606.

أما المجتمع السياسي فمضمونه بالمعنى الضيق يطابق الدولة أو الحكومة السياسية متمثلاً بذلك في السيطرة القيادية المباشرة ويكون العنصر الأساسي هذا عنصر الإكراه (Coercition) المستعمل موازاة لوسائل المجتمع المدني لملائمة الجماهير مع معطيات البنية التحتية للمجتمع وللحفاظة على النظام الموجود الموافق لهذه المعطيات، على أن وسيلة الإكراه لها أشكال مختلفة حسب طبيعة الحكم من جهة، وحسب أهمية المجتمع المدني من جهة ثانية، فإذا كان هذا الأخير نشيطاً اتخذ الإكراه أشكال الهيمنة السياسية أولاً، وإذا كان ضعيفاً غير متطور التجأ الإكراه إلى وسائل مادية كالعمل العسكري مثلاً.

والمجتمعان المدني والسياسي يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً، بل يتقاطع ميداناً هما بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع التاريخية.

على أن هذا الترابط لا يعني ضرورة التوازي في مراحل تطور المجتمعين وقد بين غرامشي الفرق بين الشرق والغرب متخذاً مثالي إيطاليا وروسيا ومعتقداً أن هذا الفرق يمكن في كون روسيا إبان الثورة لم يكن المجتمع المدني فيها ذا وزن، ولم تكن الدولة تعتمد عليه في هيمنتها، في حين كان في إيطاليا وفي غيرها من البلدان الرأسمالية الغربية مجتمع مدني متطور تستعمله الدولة كميدان لهيمنة إيديولوجية حيوية بالنسبة لها نظراً للتناقضات الموجودة بين طبقات المجتمع، ومراعاة لهذا الفرق اعتبر غرامشي أنه إذا كان تيسر للثورة الروسية الاستيلاء على السلطة مباشرة، أي دون عمل تحضيرى في مستوى المجتمع المدني، فإن المجتمعات الغربية يحتاج التغيير فيها إلى عمل إيديولوجي طويل.

وواضح جدا أن القطاع الإيديولوجي السياسي والثقافي ليس هاما كعامل تفسير فحسب، بل كعامل تغيير اجتماعي أيضا، وهو اعتبار ازداد تدعيما بعد غرامشي في مجتمعات تعقدت فيها شبكات الهيمنة الإيديولوجية المصنعة المتلائمة مع كل وسائل الإعلام الجماهيرية.

إن تحديد الكتلة التاريخية يعتمد إلى دراسة الروابط الموجودة بين هذين القطاعية وبين البنية الاجتماعية الاقتصادية، ودراسة العوامل التي تجعل من هذه الروابط روابط عضوية تحقق وحدة الكتلة التاريخية، وهذه الروابط العضوية بين البنيتين فتتحقق عن طريق فئة "المتقفين" الذي تسند إليهم طبقة أساسية حاكمة أو صاعدة مهمة صياغة الإيديولوجية ونشرها.

هل الإحساس بالهامشية هو الذي يجعل مجموعة كبيرة من عناصر النخبة المثقفة بالبلاد العربية تطرق باب التجدر والراديكالية في محاولة لاسترداد عضويتها الفعالة ودورها الريادي والطلائعي بوصفها أنتلجنستيا مناضلة ومضحية من أجل عملية التغيير الشامل؟ سنترك الإجابة عن هذا السؤال الشائك إلى ما بعد، فالمرغوب ليس الإجابة المتسرعة بل النظر والتأمل لمزيد فهم الظاهرة والتوسع في نقاشها.

لا بد من التشديد على استعمالنا لمصطلح "النخبة" في سياق الرائج الثقافي والاجتماعي لا في السياق المفاهيمي الأكاديمي الذي يرمز للنخبة المتنفذة والمقتدرة. نقصد بالتحديد النخب الفكرية والثقافية حسب تعريف كارل مانهايم وهي الصفوة التي تصوغ عادة أحلام الجماهير وتتبنى تطلعات العامة واختلاجاتها. النخبة التي نعنيها هي أقرب إلى الانتلجنستيا المتبئية لمشروع التغيير العضوي بالمعنى الغرامشي لا تلك النخبة الرسمية الحاكمة.

عند مساءلة تاريخنا الثقافي والاجتماعي المعاصر بالبلاد العربية نجد
أثرا متواترا لحالات ترقب وانتظارية بل وانضباطية ميّزت الأداء النخبوي
الثقافي والسياسي خلال المرحلة القطاعية من سنوات العمل والكهولة والتي
تتزامن تقريبا مع تقلد الوظيفة الإدارية على اعتبار أن أغلب عناصر النخبة
تنتمي لقطاع الوظيفة العمومية في حين أن المشتغلين بالوظائف الحرة وذات
الرأسمال المستقل قلة قليلة في صفوف النخبة. في الغالب الأعم تتأثر هذه
الصفوة لتاريخها بداية من لحظة حصولها على التقاعد الإداري في محاولة
لتبويض الماضي وتلميع تلك الصورة الشاحبة والمترهلة.

مقاربتنا للظاهرة هي مقارنة تاريخية بالأساس يقودنا في ذلك محقّزان
اثنان على الأقل:

أولهما: هو اعتبار التاريخ مستودعا للعبير والمواعظ، ونطعم هذه
"القناعة الخلدونية" برديفة مشتقة من سنن ممارسات النخبة وهي الثورية
والترميز لتجنب الاستتباعات فيكون التاريخ مستودع عبر ولكنه أيضا مأمّن
شر.

المحفز الثاني : هو حرفي بالأساس يتعلق باشتغالنا على النخب في
تونس والمغرب العربي زمن الاستعمار الأجنبي وفجر الاستقلالات السياسية
الرسمية في الخمسينات والستينات.

فقد اشتغلنا على مقاربات بيوجرافية منفردة وميكروتاريخية أحادية
لعناصر من النخبة المثقفة كما درسنا أداء النخب بوصفها جماعات منصهرة
ومتألّفة في شكل مقاربات جماعوية "بروسوبوغرافية".

عرف تاريخ أقطار المغرب في فترة التحرر الوطني بروز قيادات
وطنية فكرية ناضلت من أجل بديل وطني وتحرّري عصري، وقد نالها ما

نالها من عقاب المستعمر وثواب الدولة المستقلة. في الآن نفسه ظلت مجموعات هامة من النخبة المثقفة تتابع مشروع التحرر الوطني عن بعد وتتعاطف معه بالقدر الذي لا يغضب منها سلطات الاستعمار ولا يحرّمها من امتيازاتها المخزنية والوظيفية و نفس الأمر تقريبا ينسحب على نخب بلاد المشرق فقد توسّع سيّار الجميل ومن قبله حنا بطاطو وغيرهما من الباحثين في تحليل أداء الأنتلجنستيا العراقية خلال مرحلة الانتداب البريطاني وتم التمييز بين النخب "الفاعلة" والنخب "الخامدة".

والحاصل إن معظم الأقطار العربية عرفت ظاهرة الإنتظارية والتردد التي ميزت مجموعة كبيرة من النخبة التي أسمىهاها بجيل الاستتارة والاستكانة، فهو جيل مثقف متشبع بمبادئ التحديث والتغيير لكنه لم يبذل الحد الأدنى من التضحية المطلوبة لبلورة تلك البدائل.

إنه لفيف نخبة الكرسي والقلم الذي تمكّن من الجمع بين جاه الوظيفة الحكومية "المخزنية" أو "الميرية" وما تولّد عنها من امتيازات ومنافع وولاء وانضباط وبين سلطة لإنتاج "العلمي" والإشعاع الثقافي وما تولّد عنها من اعتبار وريادة و تقدير.

لاحظنا عند استقراء السّير الفردية والجماعية لعناصر النخبة الفكرية تشابه المصائر والمسارات، فتجنح نخبة الاستتارة إلى نوع من الزوبعة الثورية تبدأ في سن الستين تقريبا بعد عقود من الاستكانة والمسايرة وهي محاولة للمداراة عن الماضي غير الوهّاج والأداء العضوي الفاتر. ويتزامن هذا الرشد مع التقاعد الإداري وما يستتبعه من ضمان للمعاش وتجاوز لهاجس الترقيات الإدارية والصعود في سلم النجاجة الوظيفية.

نستحضر في هذا المجال حالة حسن حسني عبد الوهاب (1884-1968) وهو مثقف تونسي موسوعي من عائلة ذات مجد مخزني بالوراثة. برز هذا المثقف بتأليفه المتعددة مشاركته في الموسوعات ومجامع اللغة فقد حَبَّر أكثر من عشرة آلاف صفحة في التاريخ والإثنولوجيا والآثار والأدب كما اشتغل في سلك المخزن طيلة أربعة عقود ونصف تقلد فيها مناصب عليا ومرموقة مثل القيادة و الوزارة وأمين الأرشيف الحكومي.

اختتم ح .ح عبد الوهاب مسيرته الإدارية سنة 1947 بالحصول على لقب وزير شرفي بعد أن حج في الموكب الرسمي لباي تونس وقام بحمل "الصرّة" للحرمين الشريفين فاستكمل بذلك السقف المطلوب اجتماعيا وماديا. عند تفحص أداء هذا المثقف الموسوعي يمكن أن نقسم خط سير حياته إلى ثلاثة أطوار:

الأول ينتهي في الثلاثين تميّز بالالتزام والنضالية ضمن حركة الشباب التونسي التي عارضت الغطرسة الاستعمارية وحاولت المطالبة بنشر التقاليد الدستورية ونشط عبد الوهاب خاصة في مجال العمل التعاوني فكان يشجّع على انجاز التعاضديات (التعاونيات) والجمعيات لمقاومة الجهل والاستعمار والتخلف كما اضطلع في هذه المرحلة بمسؤولية تدريس التاريخ العربي الإسلامي لطلاب "المدرسة الصادقية" ورواد "الجمعية الخلدونية".

أما الطور الثاني من حياته والذي دام أكثر من 45 سنة فقد ابتدأ بحصوله على منصب قايد (ما يعادل محافظ أو والي) وهي هدية مسمومة من سلطات الاستعمار ولج بها مرحلة الانضباطية التي لازمته حتى حصوله على التقاعد عندها شعر مثقفنا بذكاء فطري حاد أن ساعة الاستعمار في تونس والعالم أزفت وانطلق مثله مثل مناضلي الهزيع الأخير في الاقتراب من

الحركة الوطنية وأصبح يخلع النياشين الاستعمارية التي وشحت صدره طويلا وأصبح التزيي بها مجلبة للمضار أكثر من المنافع.

ليست هذه الحالة فريدة بل هي حالة نموذجية لأداء ليف هام من المثقفين العرب في الفترة الاستعمارية.

وتواصلت الممارسة ذاتها بعد أن جددت مظهرها ونمقته في عهد بناء الدولة المستقلة في الخمسينات والستينات، وتحضرنى حالات عناصر عديدة من النخبة الضالعة والتميزة التي آثرت الاستكانة والانضباطية ثم خلدت بعد الحصول على تقاعدها إلى حالة من الاستجمام الثوري المتأخر.

تبدو لحظة الحصول على التقاعد الإداري لحظة إنعطافية هامة في حياة قطاع هام من عناصر النخبة، فهي لحظة مؤذنة بالأمان المعاشي والمادي ولكنها أيضا مشوبة بنوع من عقدة التعويض أو المواكبة والاستدراك الذي يمليه الوازع الفكري، لذلك تتفق فيها غالبا موهبة التجدر الثوري والراديكالية التي تصل حد المزايمة.

تبدو الظاهرة مرتبطة بهاجس التمر تب الاجتماعي في عهد المنظومة الحياتية العصرية. لقد استوجبت قوانين الوظيفة العمومية وراتب المعاش تميطا انضباطيا زجّ بعناصر من النخبة في حالة كبت فكري وسياسي مفروض وجعلها فريسة لطاحونة "الوداعة" والانضباطية.

إن المجال ليس للوعظ والمزايمة بل للفهم فالأداء النخبوي المشار إليه هو أداء معاكس أو مغاير للنموذج العضوي للمثقف الذي نظر له انطونيو غرامشي. وبما أن الظاهرة ليست فردية ولا شاذة إحصائيا فهي تتطلب وقفة تحليلية عقلانية. ونحاول في هذا الصدد أن نقدّم -ولو لِمَامًا- عناصر نقاش وإجابة أولية:

إنّ فشل غالبية عناصر النخبة العربية المثقفة إن في عهد الاستعمار الأجنبي أو في ظل دولة الاستقلال في الاضطلاع بدورها العضوي وتأجيله إلى مرحلة التقاعد يؤشر:

- إلى ضعف مقولة المجتمع المدني في البلاد العربية المعاصرة التي تغيب فيها سلطة تمنع السلطة الحاكمة من التسلّط ومعاقبة المثقف عبر معاشه ووظيفته وعدم الاعتراف به إلا في ركاب المنظومة الرسمية للسلطة.

- ضعف موقع النخبة من علاقات الإنتاج والدورة الاقتصادية فهي لم تتحت لنفسها مكانة مادية اقتصادية فاعلة في المجتمع رغم حيازتها مكانة معنوية واعتبارية رمزية.

- الانبئات الاجتماعي لعناصر النخبة ومحدودية تأثيرهم مما يجعلهم بدون سند جماهيري، فهم مجرد أشتات منفصلة عن واقعها أو قافزة عنه تضطرها البراغماتية إلى المداراة والحياد المفروض فتنتظر لحظة التقاعد الإداري الرسمي للانطلاق في أداء الواجب العضوي وعندها يزور المثقف رسمه قبل تجسيد قناعاته.

- إن تفعيل دور النخبة لا يكون فقط بالضغط عليها ومزيد ابتزازها ودفعها إلى مزيد من النضالية والتضحية - وهو ما تم منذ الخمسينات إلى اليوم - بل يكون عبر تطوير وإشاعة ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية وتكريسها في الوعي الجماهيري الواسع، تماما مثل مقولة الوطنية أو القومية حتى يتمكن المثقف من أداء التزامه وتكريس قناعاته في ظروف إنسانية عادية.

- تطرح علاقة النخبة العربية المثقفة بالمكانة المادية الاعتبارية من ناحية وبواجب الالتزام السياسي والفكري العضوي من ناحية أخرى، علاقة العلم

بالسياسة عبر التاريخ وهو أمر توسّع فيه بعمق ماكس فيبر وبإمكاننا مزيد الاستلهام من تراثنا العربي في هذا الصدد لمزيد الفهم والمقارنة. تلك خطاظة أولية أثارها فينا ظاهرة الانعطاف التقاعدي لدى المتقف العربي وما يستتبعها من رشد وفاعلية. واستحضارها هنا ليس من باب التشهير، فأن ينهض المتقف من نوم غفلته عند التقاعد أفضل من مواصلة سباته إلى مماته.

الفصل الثالث

الجامعة كمؤسسة لتكريس التعايش و السلوك المواطاني

- 1- وظيفة الجامعة الجزائرية
- 2- الجامعة والمحيط الاجتماعي
- 3- مفهوم النخبة و علاقته بالدور التاريخي للأستاذ الجامعي
- 4- البحث العلمي والعلوم الاجتماعية في الجزائر
- 5- مكانة العلوم الاجتماعية في الجزائر
- 6- إعادة إنتاج النخب المتعلمة

1-وظيفة الجامعة الجزائرية:

ترجع نشأة الجامعة الجزائرية إلى الفترة الاستعمارية حيث قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء مدرسة عليا للطب والصيدلة ثم أتبعها بفتح سنة 1879 كل من مدارس الحقوق، والعلوم والآداب هذه المدارس التي أعطت سنة 1909 ما يطلق عليه جامعة الجزائر حيث كانت مهمتها الأولى والأخيرة هي تكوين المعمرين وتعليمهم وتحضيرهم لشغل مناصب إدارية وتسييرية وقضائية في ظل الحكم الاستعماري للجزائر. ومع مرور الزمن تم إنشاء فرعين لتلك الجامعة في كل من وهران، وقسنطينة. ثم تواصل هذا الانتشار لمؤسسات ومراكز التعليم بعد الاستقلال ليمس أغلب مناطق الوطن شيئا فشيئا.

وتتكون شبكة التعليم العالي في الجزائر حاليا من أكثر من 34 جامعة و04 ملحقات جامعية و 15 مركزا جامعيًا و11 معهدا وطنيا ومدارس عليا و05 معاهد للتعليم والتكوين العالين و04 مدارس عليا للأساتذة، وقد بلغ عدد الطلبة بالجامعة الجزائرية حوالي 490000 طالبا في الموسم الجامعي 2001/2000⁽¹⁾، ومن المرتقب أن يصل إلى مليون طالب سنة 2008. وما هذه المعطيات إلا دليل واضح على مدى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الجامعة الجزائرية في تلبية الاحتياجات المادية والبشرية للمجتمع. حيث يعد

¹ - مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثاني، دون ذكر التاريخ، ص34.

التعليم الجامعي في الجزائر بحكم رسالته، وبحكم الأعداد الغفيرة المقبلية عليه بفضل ديمقراطية التعليم في الجزائر المعاصرة، يعد العمود الفقري الذي تقوم عليه التنمية العلمية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية⁽¹⁾.

والجامعة بوصفها مكان للإدماج في المجتمع فإنها تأخذ على عاتقها كذلك توصيل المعرفة إلى الأجيال الصاعدة وإعداد مختلف النخب العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لا يقوم المجتمع إلا بها⁽²⁾، وحسب "كارل باسبرز": "الجامعة هي أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية، تهباً رجالاً يستطيعون مواصلة تعليمهم الذاتي وإتقانه والتأثير في البيئة بواسطة التوصيل الجيد للثقافة وتبسيطها لتنتشر بين كافة الناس"⁽³⁾.

فوجود الجامعة مرتبط بوجود المحيط أو البيئة والمجتمع وبقائها مرهون ببقاء هذه العناصر ومدى التفاعل والتأثير والتأثر فيما بينها. "إنها مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه وتتلقى أهدافها من المجتمع الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجود"⁽⁴⁾.

وباعتبارها أيضاً مؤسسة علمية وثقافية واجتماعية قائمة فهي -بالفعل- تتأثر بما يحيط بها ويجب أن تؤثر فيه وتعيد تشكيله فهي من صنع المجتمع من ناحية ولكنها أدواته في صنع مستقبله وقيادته العلمية والتقنية والمهنية

¹ - مجلة حواليات جامعة الجزائر، العدد 7، 1993، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص 89.

² - أنظر الكلمة الافتتاحية لجمال غريد في ندوة الجامعة اليوم. CRASC، 1998، ص 08.

³ - محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، بدون تاريخ، ص 56.

⁴ - مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة بامية، ديوان المطبوعات، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 03.

والفكرية والسياسية من جهة أخرى⁽¹⁾، وما الجامعة إلا باب مفتوح على مصراعيه لرواد العلم والمعرفة وهي مصدر إشعاع وتزويد للمجتمع كما هي مصدر قوته وعطائه. بل إنها مكان لحفظ الذاكرة والتاريخ والهوية الوطنية. "فكونها عبارة عن مجتمع للمثقفين والعلماء، فهي القادر على احتواء التراث الوطني والقومي والعالمي والعمل على إحيائه وترقيته للمساهمة في التنمية الوطنية والموارد البشرية"⁽²⁾.

واستنادا إلى القانون الأساسي للجامعة فإنه يمكن حصر الوظيفة الرئيسية للجامعة الجزائرية في ثلاث محاور⁽³⁾ :

1- تقديم تعليم عال وتكوين متخصص ودائم للقوى البشرية اللازمة للتنمية الوطنية في المهن والوظائف المختلفة والتخصصات المطلوبة في جميع ميادين العلم والمعرفة.

2- ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصفة عامة، بما تملكه الجامعة من رصيد ثقافي وعلمي وبيداغوجي. وبما تضمنه من كفاءات.

3- تطوير البحث العلمي وتنميته وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين على السواء، والعمل على إرساء قواعده واستمراريته.

2- الجامعة والمحيط الاجتماعي :

¹ - مجلة حوليات جامعة وهران، مرجع سابق، ص 94.

² - المرجع السابق، ص 90.

³ - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يمكن القول عن العلاقة بين المحيط والجامعة على أنها تتميز بقطيعة شبه كاملة، تتضح من خلال غياب الاتصالات المستمرة والمنظمة وعدم اتخاذها طابعا مؤسساتيا ، إذ يطغى عليها في حالة وجودها كثيرا من الارتجال والتردد والحذر⁽¹⁾.

وحتى تقوم الجامعة بوظائفها المختلفة فهي بحاجة إلى فضاءات للتفكير تكون مكيّفة ثقافيا مع حقائق المجتمع الجزائري، وعليها أن تنشأ علاقات مع المدينة حيث شكل الفضاء الخارجي يجب أن يحفز على اكتساب المعارف وتأسيس حياة اجتماعية وثقافية وتطوير البحث العلمي من خلال هذا التكامل الضروري⁽²⁾. وكذا وجود مبررات عديدة تسوّغ دمج الجامعة في محيطها الاجتماعي، فالأمية بلغت ذروتها حتى في تلك المدن التي توصف بأنها جامعية.

إذا التحدي أمام الجامعة كبير في تقليص الهوة بينها وبين محيطها بفضل ما تستطيع تقديمه من فرص للتعلم ورفع المستوى لمختلف الشرائح الاجتماعية فضلا عن كونها يمكن أن تكون مكانا يلتقي فيه كل الباحثين والاختصاصيين حتى يفيدوا ويستفيدوا وينقلوا في نفس الوقت هموم ومشاكل قطاعاتهم المختلفة حتى تتكفل الجامعة وبالتعاون معهم في إيجاد حلول لها في أسرع وقت وبأقل تكليف.

¹ - ندوة الجامعة اليوم، مرجع سابق، ص14.

² - المرجع السابق، ص179.

وعلى هذا الأساس ، يمكننا القول أن العلاقة بين الجامعة و محيطها الاجتماعي هشة¹ وأصبحت إرهابات هذه الهشاشة بادية على سلوكيات المثقفين الفاعلين بالجامعة و أهمهم الأساتذة .

موقف العينة المبحوثة من

3- مفهوم النخبة و علاقته بالدور التاريخي للأستاذ الجامعي :

حسب الأجوبة المتحصل عليها من طرف المبحوثين ، يتضح جليا أن هناك إجماع على غياب المثقف في الحركة الوطنية الجزائرية ، رغم حضوره الكمي و حتى النضالي ، لكن تغييب هذا الكم من المشاركة في أخذ القرار جعل من العناصر التي كانت تحوز مستويات تعليمية جد متواضعة أن تسيطر على زمام الأمور .

قد نسجل أن غالبية المبحوثين يقرون بضرورة إقحام الأستاذ في العراك التاريخي و الاجتماعي بصفته أحسن وجوه المثقف ، لكن غياب المثقف النقدي في الجزائر ، وهنا قد نتقن إلى انغماس المبحوثين في المعيارية التي تفكر في ما يجب أن يكون .

إن غياب المثقف النقدي في الجزائر، يرجعه بعض المبحوثين إلى عدم امتلاك غالبية المثقفين وسائل الاتصال و الإعلام ، أي: عدم تمكنهم من الحصول على الإمكانيات المادية و التقنية لإبداء الرأي و التعبير الحر .

إن تجريد المثقفين من اتخاذ القرار إبان الحرب التحريرية ، ترك فراغا ثقافيا (وعيا) في الرزنامة العملية للحركة الوطنية .

إن النخبة قد همشت على مستوى القيادة السياسية للمجتمع الجزائري منذ الحرب العالمية ، و لم تعد قادرة على إيجاد وضعيات لها داخل القيادة

¹ - سيكوك قويدر ، الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة وهران ، السنة الجامعية ، 2008-2009 ، ص263.

السياسية من أجل اتخاذ القرار ، قد كانت ممثلة ثانويا على مستوى إطارات جبهة التحرير ، و من هنا يمكننا الرجوع إلى دراسة الانتماءات السياسية الأولى لهذه الإطارات .

4- البحث العلمي والعلوم الاجتماعية في الجزائر:

يمكن تحديد أهمية ومكانة البحث العلمي في بلد ما من خلال نسبة الميزانية المخصصة له مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي وعدد الأبحاث العلمية المنشورة في المجالات المتعارف عليها والمصنفة دوليا، وعدد الباحثين الممارسين مقارنة بالإطارات والطاقات الكامنة في هذا المجال وكذا من خلال الإمكانيات المخبرية والخدمات المكتبية والمعلوماتية المتوفرة⁽¹⁾. لكن ما هو مسلم به هو وجود بونا شاسعا في الاهتمام بالبحث العلمي بين الدول المتطورة والدول النامية. " ففي حين تخصص البلدان المصنعة من 2,5% إلى 3,5% فإن البلدان النامية لا تمنح سوى 5 من إنتاجها الوطني لصالح البحث العلمي.

إن الحديث عن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يكتسي أهمية بالغة. ذلك لأنها احتفظت بمكانة معتبرة ولعبت وتلعب دور المحرك في صياغة المشروع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري في المجتمعات الغربية بالرغم من أن هذه الأخيرة سادها العامل التقني وتطبعت بطباع حضارة ما بعد التصنيع"⁽²⁾.

¹ - ندوة الجامعة اليوم ، مرجع سابق، ص39.

² - المرجع السابق، أنظر ص40.

وقد تكون هناك مبررات مقبولة أو غير مقبولة تلجأ إليها الدول النامية للتخلص من مسؤولياتها اتجاه البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. وفيما يخص الجزائر بالذات 'فبالاهتمام بالبحث العلمي الاجتماعي غداة الاستقلال، كان محدودا نظرا لاعتبارات عدة منها ثقل الإرث الاستعماري المهيمن على هذه العلوم في محتويات ومنهجها، وندرة الإطار الجزائري المؤهل في هذا المجال ووجود أولويات أخرى مرتبطة بتشكيل كيان الدولة. وبعد الاستقلال بفترة طويلة لم تكن هناك سياسية واضحة تخص البحث العلمي الاجتماعي. ولم يكن هنا تصور أو نظام للبحث العلمي حتى بداية السبعينيات. وكان القليل من البحث الذي كان قائما يتم بصفة فردية ترتبط بانشغالات الباحث في تخصص معين والقليل من ذلك كان يجد طريقه للنشر.

وقد تأسس سنة 1974 الديوان الوطني للبحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم واستمر هذا الديوان إلى غاية 1983 إذ تم حله لعدة اعتبارات؛ منها عدم تقدير أهمية البحث العلمي في تلك الفترة وعدم تمكن الديوان من تحريك وإدارة البحث العلمي ما بين مختلف القطاعات خاصة وأنه كان تابعا لقطاع واحد وهو التعليم العالي. فقد مولّ الديوان خلال فترة تواجده (1974-1983) 109 مشروع بحث داخل الجامعة و62 برنامج خارج الجامعة وقد مست هذه العملية 1400 باحث سنة 1982 منها 450 في البيولوجيا والطب و640 في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا و300 في العلوم الاجتماعية. وقد شهد البحث العلمي فراغا بين 1983 و1985 إلى أن تأسست محافظة البحث العلمي والتقني على مستوى الوزارة الأولى سنة 1985.

إن مفهوم البحث العلمي كان يقتصر أو يعطي الصدارة للعلوم والتكنولوجيا. ولم يشرع في إتباع نمط فرق ابحت إلا سنة 1985. وفي الواقع أن إنتاج البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية مازال إلى حد كبير في إنتاج الطلبة الباحثين على الرغم من عدد الاختلالات النظرية والمنهجية في هذه الأعمال وارتباطها بالشهادة⁽¹⁾.

إن الجامعة تُبنى من خلال نظام ما بعد التدرج فهي لا تقوم بتكوين أساتذة للتعليم العالي فحسب. ومن أجل ربط الصلة بالمجتمع وتحقيق النوعية والمصداقية في البحث العلمي فقد تم إنشاء نظام ما بعد التدرج في الجزائر بناء على مرسوم رئاسي بتاريخ 20 فبراير 1976. ويؤدي هذا النظام إلى شهادتين⁽²⁾:

- **شهادة الماجستير** ويتم الحصول عليها بعد تكوين تكميلي نظري وتطبيقي ومناقشة بحث مبتكر.

- **شهادة الدكتوراه** التي تحتاج إلى ستة سداسيات على الأقل من البحث لإعداد ومناقشة الأطروحة. والحصول على الشهادة الأولى يخول الإعداد للشهادة الثانية.

إلا نظام ما بعد التدرج هو الكفيل من أجل تكوين متخصص والقيام بعملية البحث والإبداع. وترتكز هذه المرحلة أساسا على البحث. وهذا النظام هو ليس نهاية في حد ذاته بل هو نقطة انطلاق. وهو ليس مجرد مرحلة تكوين توجد فيما بعد التخرج. فهو الذي يضع أسس الجامعة الجزائرية

¹ - المرجع السابق، ص 42.

² - مراد بن أشنهو، مرجع سابق، ص 83.

المستقبلية، ويساهم أكثر من التدرج في ضمان دمج الجامعة في المجتمع، وبما أن هذا النظام يعد لمهنة أستاذ في رحاب جامعة ملتزمة إلى جانب شعبها في معركة التطور، فيجب أن تدرج جهود الباحث في المشروع الوطني لتقدم العلم والتقنية الموجه نحو المشاكل الوطنية⁽¹⁾.

4- مكانة العلوم الاجتماعية في الجزائر:

عموما الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية هو ضعيف جدا في البلدان النامية مقارنة بالمكانة التي تحظى بها هذه العلوم في البلدان الصناعية والمتطورة، وبالرغم من النقاشات على مستوى العالم والمهتمة بالتطور والتقدم وتحقيق السعادة المنشودة للبشرية، توصلت ومنذ مدة إلى إدراك أهمية العلوم الاجتماعية في الحياة البشرية وأن المشكل هو مشكل إنسان ولذلك تمت المسارعة للاهتمام بهذا العنصر، وتنمية الموارد البشرية. إلا أننا لا نلمس أهمية تلك النتائج والمسلمات خاصة في الدول النامية.

إن العلوم الاجتماعية في الجزائر تبدو قليلة الاهتمام والاعتبار فمن التعليم الأساسي إلى الثانوي ثم الجامعي وحتى مختلف ميادين الحياة، يظل ينظر إليها بنفس النظرة، نظرة التقليل من دورها وأهميتها ومن تهميشها. "العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة كانت تعامل كسائر المواد التعليمية الأخرى وأهملت خصوصيتها ودورها في تكوين الإنسان الجزائري وهو المفهوم الذي يتجاوز مفهوم الموظف التقني"⁽²⁾ وه التعامل كان انطلاقا من موقف المفاضلة فيما بين جميع التخصصات من حيث توفير القاعات

¹ - المرجع السابق، ص90.

² - مجلة حوليات جامعة الجزائر، مرجع سابق، ص92.

والمخابر والوسائل والإمكانيات المالية والمادية... بحيث اعتبرت العلوم الإنسانية في أسفل درجات السلم التقيمي ولم تطعى لها أهمية في متطلبات التنمية الوطني وهذا ليس في الجامعة فقط بل في مختلف مراحل التعليم بينما ارتبط مفهوم التقدم ومواكبة العصر بالجوانب المادية في حياة المجتمع، بالتكنولوجيا خاصة، وأهملت الجوانب الثقافية والفكرية والغوية والأدبية⁽¹⁾.

ولقد بلغت الجزائر في التركيز على الجانب المادي والتكنولوجي في سياستها المنتهجة في إطار التنمية الوطنية الشاملة على حساب التنمية البشرية. "فالتقدم الحديث في العلوم الطبيعية والتكنولوجية لا يوازيه بالمقابل تقدما في العلوم الإنسانية والقيم الروحية والأخلاقية وهذا مما يخلق خلا في التوازن الفكري والاجتماعي"⁽²⁾ داخل القوى الاجتماعية للمجتمع.

"إن تهميش العلوم الاجتماعية ينجم عن اعتبارها مجرد علوم نظرية أكاديمية لا علاقة لها بالحياة العملية أو التكنولوجية.

فطيلة الأزمة التي مر بها المجتمع الجزائري هي من تصور تقوي على تحديد طبيعة التحويلات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع وسيطرت نزعة اقتصادية قوية عند طرح القضايا الرئيسية للمجتمع ويبدو ذلك بوضوح من خلال تضخيم الجوانب الاقتصادية في الأزمة وفي الوقت ذاته تقزيم العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية وأحيانا يقع تجاهلها تماما"⁽³⁾.

ولتوضيح المكانة التي نالتها العلوم الاجتماعية أكثر "فإنها تمثل الأب الفقير في التعليم العالي. فقليلون هم أولئك الذي يسجلون في علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا عن رغبة واختيار. ولقد واصلت أداء دورها

¹ - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² - مجلة اللغة والأدب العدد الثاني، معهد اللغة العربية جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ب.ت، ص36.

³ - مجلة حوليات جامعة الجزائر، مرجع سابق، ص23.

في سياق الأزمة العامة حيث اعتبرت كملجأ لضعيفي الحظ من الملتحقين الجدد بالجامعة والمحرومين من تخصصات كالطب والهندسة المعمارية... لكن. بماذا نفسر هذا؟ حيث كانت هذه العلوم تمثل رهانا حقيقيا في السبعينات وكانت حاضرة في النقاشات الإبستمولوجية⁽¹⁾.

لقد ظلت هذه العلوم تراوح مكانها بين قبضة السلطة وواقعها الحقيقي المعاش في الجامعة الجزائرية. "فاستعمالها كأداة من طرف أصحاب القرار أفقدها كل استقلاليتها، وبالتالي أدى هذا إلى نتائج خطيرة على مستوى الإنتاج الثقافي وجودته. وحينها يجد المثقف أن تدخله في الحقل الاجتماعي يتناقص أكثر فأكثر، ويزداد إحساسه بالإقصاء والتهميش وفي ظل وجود خطاب سلطوي رافض لكل خطاب نقدي ومعارض له فإن المثقف لا يستطيع الإقدام على أي خطوة"⁽²⁾.

وهنا تتجسد مكانة الباحث العلمي بصفة عامة والباحث الاجتماعي بصفة خاصة الذي يراد له أن يبتعد عن النقد والتحليل وتفسير الظواهر والقضايا العالمية تماما مثل ما هو شأن مجال تخصصه -وهو العلوم الاجتماعية والإنسانية- الذي يظل في آخر سلم العلوم. وعموما فالمسألة الثقافية في الجزائر كغيرها من البلدان النامية تبقى في آخر اهتمامات السلطة.

إن أهمية العلوم الاجتماعية تشمل المجتمع بجميع مكوناته (أفراد، تجمعات ومؤسسات...) "فمعظم الإطارات التي تسير دواليب التنمية هي من خريجي هذه العلوم كالاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون وعلم النفس...

¹ - ندوة الجامعة اليوم، مرجع سابق، ص 82.

² - ندوة الجامعة اليوم، المرجع السابق، ص 83.

فتطويرها يعني تطوير وتحسين إطارات المستقبل ولأن المبادئ التنظيمية والإدارية لأي مؤسسة مهما كان نوعها مستمدة من هذه العلوم الاجتماعية فتطويرها يعني تطوير وتحسين فعالية التنظيم والتسيير"⁽¹⁾. "فضلا عن أن معرفة الطريق الصحيح على المستوى المجتمعي يقتضي بحثا تشخيصيا وتحليلا عميقا لشخصية الإنسان الجزائري وقيمه وطموحاته ودوافعه وحاجاته وطريق تنشئته إضافة إلى الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية التي يعيش فيها"⁽²⁾. وهذا ما لا يستطيع القيام به أي فرع من فروع المعرفة إلى فرع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

5- إعادة إنتاج النخب المتعلمة:

لقد تم الانتقال من التعليم النخبوي القائم على الأعداد القليلة والمراكز القليلة للتمييز. وهو نمط وضعه الاستعمار في كل البلدان العربي شرقا وغربا وتم الالتحاق بهذا النموذج من طرف البلدان العربية بعد الاستقلال تحت ضغوط هائلة من الفئات الاجتماعية المتوسطة. إن ظاهرة تضخم أعداد الخريجين بما يفوق معدل نمو القطاع الحديث ظاهرة تشترك فيها معظم الدول النامية. وهذا التوسع يتم دون أن تتوفر له الإمكانيات المناسبة سواء المادية أو البشرية. وبسبب العرض الزائد من أصحاب المؤهلات الجامعية ستبدأ عملية إحلال لأصحاب المؤهلات الدنيا لخريجي الجامعات، وبسبب البطالة ستكون أحد استراتيجيات البقاء هي مواصلة التعليم ما بعد الجامعي مما يكمل الحلقة الجهنمية [مؤهلات فائقة،

¹ - مجلة حوليات جامعة الجزائر، مرجع سابق، ص97.

² - المرجع السابق، ص98.

رفع الحد التعليمي الأدنى لوظائف القطاع الحديث، زيادة التأهيل ما بعد الجامعي في إطار التنافس...] وهكذا فإن استراتيجيات البقاء لا تقتصر على السعي للتعليم ما بعد التدرج بل تشمل الانضمام للسوق غير الرسمي وربما تشغل وظائف لا علاقة لها بالاختصاص⁽¹⁾.

من الواضح أنه ليس هناك موازنة بين التدريب واحتياجات التنمية، فمؤسسات التعليم العالي تنتج حالياً أعداداً متزايدة بما يفوق أضعاف الطلب الفعلي.

إن القضية التي ستثار مستقبلاً هي قضية الأغلبية من الطلبة التي لا يمكن استيعابها في سوق العمل ولا تملك مهارات لازمة لعمل خارج النمط التقليدي لنظام إعادة النخبة السابقة (تعليم عالي، وظائف مضمونة، دولة موسّعة) ولقد صاحب هذا الانتقال من التعليم النخبوي إلى تعليم الأعداد الكبيرة تدهور بالغ في مستويات التعليم العالي. وفي هذا يقول الأستاذ سعد الدين إبراهيم: "الضغوط من أجل درجة جامعية وليس تعليم عالي هي التي دفعت بالعديد من البلدان في العالم العربي ومنها الجزائر لتوسيع سريع في عدد الكليات والجامعات وأحجامها. والمشكلة حسب "حامد عمار" هي في تغيير وظيفة الجامعة أو التعليم العالي نتيجة هذا التغيير في أسلوب إعادة إنتاج النخب المتعلمة. ويوجد هناك انقسام رأسي في النظام التعليمي بين أقلية صغيرة تركز في نظام متميز يبدأ بمرحلة ما قبل المدرسة وينتهي بالجامعات المتميزة داخل أو خارج الوطن وأغلبية ساحقة "غير محظوظة" تتدافع اتجاه النظام التعليمي العام من مدرسة ابتدائية حتى جامعة الأعداد الكبيرة والإعداد المتدني، وهذا ما يكرّس إعادة إنتاج الفقر المادي والمعرفي.

¹ - مجلة أركمان للآثار والأنثروبولوجيا السودانية، كوش الجديدة، يوليو 2004، ص 09.

ويمكن الإشارة إلى العنصر الأساسي الذي يظل غائبا في الإنتاج المعرفي وهو عدم وجود مشروع وطني كما كان الحال في فترة النضال ضد الاستعمار.

وتتقسم النخب المتعلمة في الجزائر كالطلبة إلى قسمين : الطالب النخبوي ، والطالب الشائع. فالنموذج الأول من الطلبة شكل القلة القليلة بعد الاستقلال وكان يتركز في المدن الجامعية الأولى (الجزائر، وهران، قسنطينة) وهو من أصول فئات اجتماعية وسطى وعليا ومتكلمة باللغة الفرنسية وذات ثقافة غربية، أما النموذج الثاني فظهر مع انتشار مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني حيث انتقل عدد الطلبة من 3718 سنتي 1962-1963 إلى 19311 في بداية السبعينيات ليتجاوز 250000 بداية التسعينات وهو عموما ينتمي إلى الطبقات الدنيا والفقيرة والمتكلمة باللغة العربية والمتقفة ثقافة عربية إسلامية.

ويبرز التعارض بين النموذجين بشكل واضح خاصة عند البنات حيث الطالبة النخبوية لا يوجد فرق كبير بينها وبين الأوليات سواء في اللباس واللغة المستعملة والثقافة أو حتى في قضاء أوقات الفراغ وطريقة الحياة (mode de vie). في حين تتميز الطالبة الشائعة بارتدائها الحجاب ورفضها الاختلاط حتى داخل المدرجات. لكن هناك أيضا تعارض بين النموذجين السابقين فيما يخص مستقبلهم المهني والاجتماعي، فطلاب ما بعد الاستقلال كانوا يواصلون دراساتهم ويشغلون بعد تخرجهم في مناصب عليا في الاقتصاد، الإدارة، وغيرها من القطاعات الحساسة وكان يظهر عليهم على

أنهم إطارات الأمة في المستقبل، بينما طلاب الفترة المتأخرة من الاستقلال أصبحوا أكثر ميلا للاشتغال في التعليم وليست لهم امتيازات بيداغوجية⁽¹⁾.

¹ - Djamel Guerid, *l'Une et l'autre société*, CRASC éditions, Mars 95, p22.

الفصل الرابع

مشاركة الأستاذ الجامعي السياسية و سلوك المواطنة لديه
(دراسة إجرائية)

1- خصائص مجتمع البحث

2- الملامح العامة للمشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي

2-1- طبيعة المشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي

2-2- مستوى المشاركة السياسية للأستاذ الجامعي

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى مشاركة الأستاذ
الجامعي سياسيا

3-1 - المتغير الاجتماعي

3-2 - المتغير الاقتصادي

4- مدى المحيط الثقافي والمهني في عملية مشاركة الأستاذ الجامعي
سياسيا

4-1- الانتماء النخبوي

4-2- المحيط المهني

5 - القراءة السوسيولوجية لمشاركة الأستاذ الجامعي سياسيا

6 - نتائج الدراسة

أن التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري أعادت النظر في تحديد الكثير من المفاهيم ، لم تكن لتتجسد ويكشف عنها إلا من خلال تحديد فئات المجتمع المؤسسة له وبالتالي لعملية البناء السياسي من خلال المشاركة، الأمر الذي تطلب منا تحديدا منهجيا لإحدى الفئات من خلال شريحة الأساتذة، اعتقدنا أنها ومن خلال مكانتها الاجتماعية ستعكس أصدق صورة عن المشاركة السياسية في إطار التصحيح السياسي الذي تعرفه الجزائر من أحادية تمثيلية إلى أخرى متعددة، ولم يكن لئنفرد إذا جزمنا بأن الميدان هو اللغة السوسولوجية التي تصدق التعبير عن الواقع المتحول وما مدى التغييرات المحدثة فيه.

فالأستاذ ذو الدور المزدوج -كما اشرنا سابقا- كمكون وفاعل، يعتبر من أعضاء النخبة المثقفة التي تؤسس عمليا لكل التغييرات الجذرية في كل المجتمع.

فالمثقف بأنواعه (التقليدي والعضوي) له مدى سياسيا يعكس مذهباً فكرياً يربط في غالبية بين الاجتماعي والسياسي حيث يبقى هذا العضو النخبوي وسيطاً بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

وهكذا يصبح مسئولاً يسأل عن فعله سواء على مستوى الدراسة والبحث ، أو على المستوى البنائي للمجتمع ، انطلاقاً من وظيفته المؤداة.

1- خصائص مجتمع البحث:

جدول رقم (01) يوضح نوع الجنس لدى عينة البحث:

الجنس	التكرار	النسبة
رجال	140	70%
نساء	60	30%
المجموع	200	100%

ولعل ما يبرر ارتفاع نسبة الرجال عن النساء في العينة هو التجاوب الذي أبداه الأستاذ وتحفظ الأستاذة أو امتناعها في بعض الأحيان عن ملئ استمارة البحث .

وقد نمضي إلى حد القول ، أن عدم التكافؤ هذا بين أعضاء العينة له تبريراته في إطار التحليل السوسولوجي، والذي سيعطي حتما متغيرا آخر لواقع المشاركة السياسية.

أما عن المتوسط العمري للمبحوثين فقد قدر بـ 45 سنة حيث تراوحت أعمارهم تفصيلا بين 30 و 45 باثنتي عشر (12) أستاذ بنسبة 24% وبين 36 و 45 باثتان وعشرون (22) أستاذ وأستاذة أي 44% أما من فاقت أعمارهم 46 سنة فهم ستة عشر (16) أستاذ وأستاذة بنسبة 32%.

جدول رقم (02) يوضح سن عينة البحث:

الفئة	التكرار	النسبة
(45-30)	70	%35
(60-45)	90	%45
(60 و +)	40	%20
المجموع	200	%100

وقد استجابت الحالة العائلية لدى عينتنا للمتوسط العمري فارتفعت نسبة المتزوجين منهم إلى 82.33% بعدد 125 من 200 ومنهم 27 في حالة أعزب بنسبة 13% بالإضافة إلى مطاين بنسبة 1% و أرمل بنسبة 0.5% و 05 حالات بدون إجابة مثلت النسبة 2.33%.

جدول رقم (03) يوضح الحالة المدنية للأساتذة المبحوثين:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
متزوج(ة)	125	%82.33
أعزب(ة)	27	%13.33
مطلق(ة)	02	%1
أرمل(ة)	01	%0.5
بدون إجابة	05	%2.33
المجموع	200	%99.49

جدول رقم (04) يوضح المستوى التعليمي للأساتذة المحوئين:

النسبة	التكرار	الشهادة المحصل
60%	120	ماجستير
05%	10	دكتوراه علوم
35%	70	دكتوراه دولة
100%	200	المجموع

فبالإضافة إلى اشتراكهم في الوظيفة التعليمية بالرغم من اختلاف التخصصات لديهم، أي منهم الأدبي والعلمي والتقني. فقد اشتركوا أيضا عبر حالاتهم الاجتماعية والثقافية العامة في تلك القناعات الإيديولوجية التي تتم عن المرجعية الفئوية (من الفئة) وتعطى حدودا لها، كما تبرر شرعية السلوك السياسي الذي يصدر عن هذه الشريحة من فئة المثقفين، أردنا نحن كباحثين احتوائه داخل المشاركة بمختلف أساليبها أي كمنضمين مباشرة إلى العمل السياسي عبر الأحزاب أو كمحاورين له من خلال التصويت وإبداء الرأي. هكذا نكون قد تقصينا الموضوعية بغية الوصول إلى واقع المشاركة السياسية لدى الأساتذة الجامعيين.

2- الملامح العامة للمشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي:

إذا كانت المشاركة السياسية لا تتجسد إلا من خلال سلوك الأفراد عبر مراكزهم الاجتماعية فهي بالتالي نشاطا تعكسه تلك الملامح العامة والمتباينة داخل النظام السوسيوسياسي، فتظهر المشاركة السياسية كمارسات تباينت

مجالاتها من يمين ويسار واحتوتها أساليب تأدية فعل المشاركة كالتحزب والتصويت والتجمعات والتظاهرات والجمعيات... الخ. هذه الأساليب وغيرها والتي إذا ما أحصيت عمليا من خلال سلوك الأستاذ السياسي أعطتنا طبيعة المشاركة لديه ، والتي إذا ما قيس مداها عنده ، أي الأستاذ، أسفرت عن مستوى مشاركته السياسية.

2-1- طبيعة المشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي:

إن ما يحدد طبيعة المشاركة السياسية قبل قياسها، وكما سبق أن اشرنا، هو التعرف على الأسلوب العملي والنشاط الفعلي الذي تنقاسمه عدة تنظيمات، نبحث بداخلها على وجود الأستاذ كفاعل سياسي، هذا الذي أجاب ليس من زاويته النخبوية ولكن من وسطه الاجتماعي العام، فاتضح أنه يصنع حدودا لطبيعة مشاركته لا تتفق وأفاق النظرية العلمية التي تجعل منه كمتقف فاعلا يمتد نشاطه ويتسع باتساع مفهوم النشاط السياسي نفسه.

أ- الانتخاب والتصويت:

فإذا كان فعل الانتخاب والتصويت من الملامح الأساسية للمشاركة السياسية، فإن الأستاذ الجامعي في عينتنا المدروسة قد اخترق هذا المبدأ بنسبة 22 % في عدم التصويت والإدلاء بالرأي، بالرغم من امتلاكهم لبطاقة الناخب بنسبة 95%.

جدول رقم (05) يوضح نسبة امتلاك الأساتذة لبطاقة انتخابية وعلاقته

بالتصويت:

مجموع العدد	مجموع النسب	لا أصوت		أصوت		التصويت امتلاك بطاقة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
190	%95	%05	10	%90	180	أملك بطاقة التصويت
10	%5	%05	10	00	00	لا أملك بطاقة التصويت
200	%100	%10	20	%90	180	المجموع

أما وقد ارتفعت نسبة التصويت بـ 90% فكان ذلك من منطلق اعتبار الانتخاب حق وواجب لا تبرره سوى ضرورة امتلاك البطاقة الانتخابية وبيان ختم التصويت فوقها، كما قد يبرره الاقتناع النسبي 25% بعملية التغيير والحصول على المطالب الاجتماعية لديهم ما يوضحه الجدول رقم 6، أما من امتنع منهم وهم مالكون لبطاقة التصويت بنسبة 05% فقد عبروا عن رد فعل سياسي اتجاه ما يقتنعون به بنسبة 60% أن مشاركتهم لا تجعلهم يحصلون على أي مطلب.

جدول رقم (06) يوضح مدى حصول الأساتذة على مطالبهم من خلال

مشاركتهم السياسية:

الإجابة	التكرار	النسبة
من خلال مشاركتي أحصل على مطالبي	50	25%
لا أحصل على مطالبي	120	60%
بدون إجابة	30	15%
المجموع	200	100%

هذه البيانات التي سنعود إليها لتأويل عملية المشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي.

ب- العضوية والنضال الحزبي:

قد لا نخطئ إذا جزمنا بأن العضوية والنضال الحزبي هي من أبرز أساليب المشاركة السياسية في المجتمعات المعاصرة حيث يعتبر الحزب والتعددية من المفاهيم الديمقراطية كنظام يقوم على المشاركة السياسية لأفراد الشعب داخل البناء والوحدة السياسية، فهي بذلك أبرز ملامح لطبيعة المشاركة، حاولنا استقراءه لدى مشاركة أساتذة التعليم الجامعي فوجدنا أنها معادلة لا تقوم على تكافؤ المتغيرات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الأحزاب المتواجدة في بلادنا (يفوق عددها الأربعين حزبا) المعارضة منها والمؤتلفة، وذلك الموقع النخبوي للأستاذ كمتقف فتبين أن هذا الأخير يبتعد بنسبة 90 % بعدد 180 من 200 أستاذ مبحوث عن العضوية والانخراط في أي حزب .

فنسبة الانخراط في الأحزاب هي إذن نسبة هامة و مدوية للتعبير عن صمت جماعي.

جدول رقم(07) يوضح نسبة انخراط الأساتذة المبحوثين في الأحزاب:

النسبة	التكرار	الإجابة
20%	10	منخرط في حزب
93%	186	غير منخرط في حزب
08%	04	بدون إجابة
100%	200	المجموع

و تؤكد بعض البحوث التي أقيمت في ميدان المشاركة السياسية حيث توصلت إلى انخفاض نسبة الانخراط في الدول ذات الأنظمة التعددية بنسبة أقل من 5% ممن لديهم الحق في الانتخابات و مسجلون في حزب سياسي".¹ وماذا كان لابد من تحديد طبيعة المشاركة في هذا المجال فبإمكاننا أن نقول أنها طبيعة تتناقض وما يجب أن تكون عليه ملامح المشاركة السياسية.

ج- الانخراط والانضمام الجمعي:

لم نجد المجال الجمعي بأوفر حظ من المجال الحزبي في قياس مشاركة الأستاذ الجامعي سياسيا، بالرغم من أن النشاط داخل المجالين قد يتباين في محتواه وبرامجه انطلاقا من المبدأ التأسيسي فالقانوني، نريد أن نشير بذلك إلى أن النشاط الجمعي في غالبته وإن تبنى التعامل مع السياسي هو ذو

¹La groye Jacque, *sociologie politique* , p. 313.

هدف اجتماعي، ورغم ذلك لم تفق نسبة الانخراط الجمعي عند الأستاذ الجامعي 10% بعدد 5 منهم فقط.

جدول رقم (08) يوضح نسبة انخراط الأساتذة في الجمعيات:

النسبة	التكرار	الإجابة
40%	20	منخرط في جمعية
60%	180	غير منخرط في جمعية
100%	200	المجموع

وتظل 60% منهم تقريبا جلهم لا يمتون بصلة لأي جمعية كيف ما كان نوعها، هذا ما يثير عدة استفهامات تتفاقم حدتها عندما ندرك أن 20% منهم والذين ينشطون في جمعيات مختلفة فهي لا تختلف إلا بنسبة 10% في جمعيات رياضية.

جدول رقم (9) يوضح نوع الجمعية المنخرط فيها:

النسبة	التكرار	نوع الجمعية
6%	03	جمعية دينية
20%	10	جمعية ثقافية
4%	02	جمعية سياسية
10%	05	جمعية رياضية
40%	20	المجموع

وتتحصر أكبر نسبة منهم ب 20% من 40% في جمعيات ثقافية مبتعدين بذلك عن كل ما هو سياسي وديني على اعتبار أن السياسي يرتبط بالديني

على مسرح أحداث اليوم. فكل من السياسي والديني يؤدي إلى مواجهة مع السلطة الحاكمة - نتساءل نحن هنا عن معنى المشاركة السياسية إذا لم تكن مواجهة سواء كانت سلمية أم لا؟- و اعتبار كل منهما من الطابوهات التي تصدر فيهما حرية التعبير.

كما تشير هذه النسبة المرتفعة في الحياد والصمت إلى فقدان الثقة في أي سلطة أو تركيبة مصغرة ذات طابع سياسي أو ديني. أما هؤلاء الذين ينتمون إلى جمعيات ثقافية وقد قدرت نسبتهم ب 20% ، فإنما يحفزهم إلى ذلك محيطهم السكني ،ومنهم من هم تابعين لجمعيات منذ أن كانوا طلبة جامعيين ، حيث كانت توفر لهم المؤسسة الجامعية الفضاء الترفيهي والتعليمي من خلال المسابقات العلمية بين الكليات و الأقسام وتبادل المعارف والتقاليد المهنية بين الجامعات .وكذلك الأمر بالنسبة للذين ينتمون منهم إلى جمعيات رياضية 10% حيث يبرز نشاطهم خارج الجامعة فينحصر ضمن نشاطات الأحياء التي يسكنوها أو في إطار جمعيات حضرية تابعة مباشرة لناشطين جمعيين غير جامعيين و عادة ما تنحصر النشاطات في تلك الدورات التي تجرى بين الأحياء خاصة في شهر رمضان.

2-2- مستوى المشاركة السياسية للأستاذ الجامعي:

في دراسة أجراها "كارل دوتتش" في بداية الستينات حدد ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية إذا ما توفرت في شخص ما تجعله منتميا إلى فئة سياسية وهي:

1. عضوية في منظمة سياسية

2. حضور المناقشات والاجتماعات السياسية

3. الاهتمام بشكل عادي بما يجري على الساحة السياسية¹

فإلى أي مدى يستجيب سلوك الأستاذ الجامعي إلى هذه المستويات ؟
وقد اتضح المستوى الأول لدينا من خلال المشاركة لديه، فوجدنا بأنها ضئيلة لا تكاد تلتزم أمام المعيار النظري. لاشك في أن مستوى المشاركة السياسية تبدأ من مستوى الفهم لما هو سياسة وسياسي، الأمر الذي جعلنا نسأل الأستاذ المبحوث حول ما إذا كانت كلمة السياسة صعبة الفهم والانخراط، فكانت إجاباته مؤشرا دقيقا لتحديد مستوى مشاركته.

أ- السياسة صعبة/ سهلة الفهم.

جدول رقم (09) يوضح رؤية أساتذة العينة حول فهم السياسة:

الإجابة	التكرار	النسبة
السياسة صعبة الفهم	40	20%
ليست صعبة الفهم	80	40%
صعبة الفهم بعض الشيء	40	20%
بدون إجابة	40	20%
المجموع	200	100%

ولم يكن بذلك من منطلق ارتفاع نسبة فهم السياسة أو عدم فهمها لديه، ولكن من منطلق تقارب النسبتين إذ أن نسبة 20% يجدونها صعبة الفهم و نسبة 40% منهم يجدونها سهلة الفهم و نسبة 20% منهم يستصعبونها ويستهلونها في ذات الوقت. وهناك طبعاً من امتنع عن الإجابة تماماً بنسبة 20%.

¹ د/ إبراهيم أبرش، علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص123.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن هذا الامتناع عن الإجابة إلا تعبيراً عن صعوبة الحسم بين الصعب والسهل في فهم السياسة. فإذن ، نحن نرى في ذلك مؤشراً لمستوى مشاركة الأستاذ الجامعي، فقد لاحظنا من خلال هذه المعطيات أن المفهوم السياسي وفهمه لا ينبع من الإتمام العلمي والنظري بمعنى السياسة، وإنما من انعكاسات الواقع السياسي داخليا وخارجيا، بحيث لم يستلهم الأستاذ إجاباته إلا وهو يستحضر ما يحدث يوميا على الساحة السياسية العالمية والمحلية، فيجد السياسة صعبة الفهم عندما لا يستطيع تفسير هذا الذي يحدث، وقد لا يراها كذلك عندما يعتقد انه باستطاعته أن يفسر ذلك، وأمام هذا الاختلال تأرجحت إجاباتهم التي أعطت مستوى من المشاركة لديه لا يذهب إلى أبعد من تتبع الوقائع اليومية والتي تحدث بمعزل عنه ، ويبقى تتبع الأحداث لديه مرهون ومرتبطة بما مدى اهتمام هذا الأستاذ بما هو سياسي.

ب- ما مدى اهتمام الأستاذ الجامعي بالسياسة:

يرتبط مستوى المشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي لموقفه من كل ما هو سياسي، وهكذا يهتم أو لا يهتم ولأن أغلبهم (أفراد العينة) لم يستطيعوا الحسم بين صعوبة وسهولة فهم السياسة ، فكان من المنطقي أن ترتفع نسبة الذين لا يهتمون بما هو سياسي بنسبة 40% مقابل نسبة 24% فقط قد يهتموا بها، و30% منهم يهتمون لبعض الشيء وفي ذلك اقتراب من عدم الاهتمام.

جدول رقم (10) يفسر ما مدى اهتمام الأساتذة الجامعيين بالسياسة:

الإجابة	التكرار	النسبة
أهتم بالسياسة	120	60%
لا أهتم بالسياسة	40	20%
أهتم بعض الشيء	35	17.50%
عدم إجابة	05	2.50%
المجموع	200	100%

فسواء اقتربت النسب أو تباعدت ، فإنما تفسير ذلك في ما سبق الإشارة إليه، ألا وهو أن جل الإجابات ترجمة لما يجري محليا ودوليا من صراعات إيديولوجية، و دينية، وسياسية عنيفة فتحدد بالتالي مستوى مشاركته سياسيا من خلال التتبع و المشاهدة دون اقتحام الساحة.

ج- ما مدى اهتمام الأستاذ الجامعي بالمناقشات والجدل السياسي:

ذلك هو المؤشر الثالث الذي يحدد مستوى المشاركة السياسية لدى الأستاذ الجامعي. والذي نراه ، أنها نتيجة حتمية كما سبق من مؤشرات . فإذا كان الأستاذ كمتقف يرى بأن السياسة صعبة و سهلة الفهم بنسبة 40¹% وينعم لديه الاهتمام الجدي بها بنسبة 60% فسيضل إذن بعيدا عن خوض المناقشات السياسية بنسبة 37.5% وحضور التجمعات و التظاهرات بنسبة 30% حول ما هو سياسي ، أي اذا جمعنا بين الفريقين نحصل على معدل 65 أستاذ مهتم بالسياسة بشكل عام من أصل 200 أستاذ مبحوث، و هو عدد ضئيل جدا لما ننظر إلى مهمة الأستاذ باعتباره المتقف الذي وجب عليه اقتحام

¹ 40%=20% فهم السياسة صعب + 20% فهم السياسة صعب وسهل

الساحة السياسية لما له من أهليات و أرصدة معرفية تجعله المتناول للأزمات و المترجم للحراك الاجتماعي بأنواعه المختلفة.

جدول رقم (11) يوضح مدى اهتمام الأساتذة الجامعيين بالمناقشات

السياسية:

النسبة	التكرار	الإجابة
37.5%	75	أهتم بالمناقشة السياسية
60%	120	لا أهتم بالمناقشة السياسية
2.5%	05	بدون إجابة
100%	200	المجموع

فانه يتضح جليا أن أكثر من النصف إن لم نقل معظمهم لا يهتمون بما هو سياسي ولا يناقشونه، وكيفما كان تبرير ذلك سواء أكان يكمن في ضعف ثقافتهم السياسية ، أو من أن يعرضهم ذلك إلى خطر المواجهة مع السلطة الحاكمة - انطلاقا مما تعرفه الساحة السياسية من غليان إيديولوجي وسياسي- فإن نسبة 37.5% ممن يهتمون بمناقشة السياسة، وبالتالي ضعف مشاركته السياسية.

هذا ما تشرحه أيضا النسبة المرتفعة لعدم مشاركة هذا الأستاذ في التجمعات والتظاهرات السياسية.

جدول رقم (12) يوضح مشاركة الأساتذة في التجمعات والتظاهرات

السياسية:

الإجابة	التكرار	النسبة
أشارك في التجمعات والتظاهرات السياسية	60	30%
لا أشارك في التجمعات والتظاهرات بالسياسة	111	55.5%
بدون إجابة	09	4.5%
المجموع	200	100%

كما هو ملاحظ تسفر بياناتنا هذه عن نسبة 55.5% من الأساتذة الذين لا يريدون أية رغبة في المشاركة الجموعية أو التظاهرية، علما بأن ذلك من أبرز أساليب المشاركة السياسية، ويمكن ربط أسباب هذا الامتناع عن المشاركة إلى رد فعل أجهزة الأمن أمام هذا السلوك الاحتجاجي. فقد يضايق الأستاذ في حياته المهنية أو الاجتماعية عامة حسب ما أردف به أحد الأساتذة المستجوبين خلال المقابلة، حيث يربط العزوف عن المشاركة السياسية لدى الأستاذ الجامعي بالتخوف و الخشية من الخصم من الراتب أو الشطب أحيانا من الوظيفة العمومية أو متابعات قضائية التي مورست على أساتذة عديدين في جامعات أخرى .

أما الذين يرغبون في المشاركة فلا تزيد نسبتهم عن 30% مع تأكيدهم أن حافزهم الوحيد لتلك التظاهرات هو وضعهم الاجتماعي/ المهني وليس السياسي في حد ذاته.

إذن ومن خلال ما تبين يبقى الأستاذ الجامعي في مستوى متدني من المشاركة السياسية تبرره بعض الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، سنأتي إليها حين تأويل مستوى المشاركة.

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى مشاركة الأستاذ سياسياً:

تبين لنا إذا أن ما يحدد طبيعة المشاركة السياسية لدى الأستاذ الجامعي هو ذلك المستوى المتدني في تنبيه لما هو سياسي، سواء على مستوى الفهم أو الممارسة وهذا ما سنفسره من خلال المحددات الاجتماعية والاقتصادية كمتغيرات لها وزنها السوسيولوجي في تحليل علاقة الأستاذ من موقعه النخبوي بمستوى مشاركته سياسياً.

3-1- المتغير الاجتماعي:

يلعب الواقع الاجتماعي دوره في معرفة وفهم سلوك معظم الأفراد والجماعات، وقد يتشكل بإثبات العديد من الدراسات العلمية السوسيولوجية ، العامل الموضوعي في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية. فإذا كان الأستاذ الجامعي في مجتمع بحثنا، لا يشارك سياسياً إلا بمستوى متدني فلا شك في أن لخلفيات واقعه الاجتماعي وقع على ذلك، أمدتنا به معطياتنا الميدانية، من خلال وضعه السكني كمؤشر عن همومه الاجتماعية ومقياساً للاستقرار ولحقوقه الوطنية.

فوجدناهم يشتركون في نفس الظروف السكنية من حيث تشابه مكان الإقامة بالرغم من اختلاف التسميات فنسبة 82.5% منهم يسكنون شقق في عمارات، مع كل ما يمكن الإشارة إليه من حالات مزرية ومرتدية لهذه المباني، حيث ضيق المسكن وصعوبة وصول المرافق الحيوية إلى شققها

ونسبة 8.5% يقطنون منازل بسيطة أي ما يعرف عندنا بالحوش، ونقصد هنا بالبساطة قدم المبنى وموقعه في حي شعبي وقلة مرافقه الحيوية وعدم توفره على شروط السكن الصحية كوجود الرطوبة مثلا.

جدول رقم (13) يوضح لنا الحالة المدنية التي يعيشها الأستاذ من حيث السكن:

الإجابة	التكرار	النسبة
فيلا	12	06%
شقة في عمارة	165	82.5%
حوش (منزل بسيط)	17	8.5%
حوش مع الجيران	06	03%
المجموع	200	100%

أما من تبقى منهم فهم بنسبة 03% ساكني المنازل أو أحواش مشتركة (مع الجيران) وقد لا يخفى ما يمكن أن يعاني منه ساكن هذه المنازل وهو يقتسم قلة المرافق الحيوية والضرورية مع غيره كثيرين بالإضافة إلى انهيار هذه المنازل وتدهورها ومنهم نسبة 06% فقط أي ما يعادل 12 من 200 أستاذ مبحوث يسكنون فيلات، إنما هي في حقيقة الأمر ميراثا عائليا.

إذن فإن مثل هذه المعاناة لا يمكن إلا أن تدفع بصاحبها إلى محاولة التغلب عليها وتجاوزها. وكما رأينا من خلال إجابات الأساتذة المبحوثين في برامج الأحزاب أو التجمعات والتظاهرات، وإنما في البحث عن الفرص التي

لم يبخل علينا الأستاذ بالإفصاح عنها، عندما قال بنسبة 90% أنه لن يتردد أمام أي عمل إضافي إذا كان هذا الأخير سيرفع دخله وبالتالي تحسين وضعيته الاجتماعية.

جدول رقم (14) يوضح ما إذا كان الأستاذ يفضل العمل النقابي أم الإضافي:

الإجابة	التكرار	النسبة
أفضل العمل النقابي	18	9%
أفضل العمل الإضافي	172	86%
بدون إجابة	10	5%
المجموع	200	100%

وهذا ما يجرنا إلى إثارة المتغير الاقتصادي الذي نحصره في دخل الأساتذة الجامعيين أي راتبهم الشهري.

3-2- المتغير الاقتصادي:

إن الدخل بمفهومه العام هو محور أي برنامج اقتصادي على أساسه يحسب التوازن وعليه يقاس الاستقرار ، ودخل الأستاذ هو راتبه الشهري أي ذلك الأجر الذي يتقاضاه من المؤسسة الجامعية ، وإذا أكدنا مرة أخرى أن الدخل هو عامل للاستقرار والتوازن، فلا بد أننا سنتحدث هنا عن التوازن والاستقرار عند الأستاذ الجامعي وهو لا يكفي بنسبة 92% أن راتبه لا يكفيه لتلبية حاجياته الضرورية.

جدول رقم (15) يوضح معرفة ما إذا كان الراتب يكفي الأستاذ أم لا:

الإجابة	التكرار	النسبة
الراتب يكفي	04	08%
الراتب لا يكفي	196	92%
المجموع	200	100%

أما من يكتفيهم راتبهم بين هؤلاء الأساتذة المبحوثين وهم نسبة 08% فلقد لاحظنا أنهم من

ينتمون إلى عائلات ميسورة ومن بينهم ساكني الفيلات وكذلك يتمتعون بتراكم مهني قانوني ، فمنهم من يزاول مهنة المحاماة بعدد 03 ومبحوث واحد يعمل كمترجم رسمي .

فهذا الراتب الذي يراه الأستاذ عامة أقل من مستواه وما يقدمه من خدمات إنما هو السند المادي الذي يظل هما لديه يسعى دائما إلى تغييره، فلا تشده سوى تلك التظاهرات الاحتجاجية التي تطالب برفع الأجور.

ولا يرى الأستاذ رفع أجره في أي برنامج سياسي حزبي أو جمعي، فاقدا الثقة فيها كلها، بمقدار ما يراه في السعي وراء العمل الإضافي كيفما كان شكله يقصد بذلك انه حتى ولو اضطره الأمر إلى إعطاء دروس خصوصية ، كما هو الحال لدى بعض الأساتذة في التخصصات العلمية . إلا أن الملجأ الشائع لدى الأستاذ الجامعي لطلب العمل الإضافي هو الساعات الإضافية التي ينجزها سواء في جامعته أو جامعة أخرى ، يقوم الأستاذ من خلالها بتدريس ساعات ثانوية زيادة على حجمه القانوني . و قد اضطر الكثير من الأساتذة سعيا وراء هذه الساعات الإضافية إلى حد جهد أنفسهم أو التخلي تماما عن إتمام رسائلهم العلمية و الابتعاد عن البحث العلمي.

4- صدى المحيط الثقافي والمهني في عملية مشاركة الأستاذ الجامعي

سياسيا:

إن للمحيط الثقافي والمهني صدها في عملية التفاعل الاجتماعي والسياسي، وعلى أثره يحدد سلوك الأفراد وذلك ما أكدته لنا معطيات البحث الميداني ونحن نبحث عن الصدى النخبوي لدى الأستاذ في طبيعة ومستوى مشاركته، وكذلك وقع وتأثير المحيط المهني في ذلك.

4-1- الانتماء النخبوي :

يعرف المثقفون بأنهم فئة اجتماعية تتألف من أشخاص يمارسون نشاطا فكريا بحكم مهنتهم، من بينهم رجال العلم والفن والمهندسون والأطباء والمحامون... الخ.

والمثقفون ليسوا طبقة منفصلة، ذلك لأنهم لا يشغلون مكانا منفصلا مستقلا في نظام الإنتاج الاجتماعي.¹

من هنا يبدو الأستاذ الذي نتناوله بالدراسة نواة فردية حاملة لثقافة فرعية أو دعامة معينة موكل لديها اجتماعيا دور صياغة التحولات السارية في المجتمع وإنتاجها.²

ونجد غرامشي في تقسيماته للمثقفين يجعل مراحل الأساتذة والمعلمين، في التعليم بمختلف مراحلها من المثقفين العاملين على تأكيد عنصر التقدم والتأخر في المجتمع.

فلا شك أن في ذلك فهما ضمنا لدور الأستاذ في النشاط السياسي، إلا أنه ولكي يتم هذا الدور لابد من أن يعي الأستاذ وضعه النخبوي كمتقف، وبالتالي سيحدد مستوى مشاركته أو نشاطه السياسي.

¹ د/ أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مساره، بيروت ط1، الوحدة العربية، 1987، ص63.
² المرجع السابق، ص 65.

ولقد أجاب الأساتذة في عينتنا عن تلك المسئلة العلمية التي تقول باكتساب الوعي، عندما

تباعدت النسب بين من يعتقدون ويدركون أنهم نخبة 79% ومن لا يعتقدون بل وحتى لا

يؤمنون بذلك بنسبة 21%.

جدول رقم (16) يوضح ما إذا كان الأساتذة يرون أنفسهم ضمن النخبة:

الإجابة	التكرار	النسبة
أرى نفسي ضمن النخبة	158	79%
لا أرى نفسي ضمن النخبة	42	21%
بدون إجابة	00	00%
المجموع	200	100%

كما هو ملاحظ يبدو الفرق شاسعا بين من يرون أنفسهم نخبة وعددهم 158 ومن لا يرون أنفسهم كذلك وهم بعدد 42، كما نلاحظ أنبخصوص هذا السؤال لم يمتنع ولا فرد من أفراد العينة عن الاجابة مما يفسر عزم الأساتذة و رغبتهم في فتح نقاش حول مسألة النخبة . بعبارة أخرى وجدنا أن الأستاذ الذي يرى نفسه خارج اطار النخبة ،انما هو يعتقد في العلاقة بين المفهوم والممارسة .

تبدو نسبة الأساتذة الراضين لإطار النخبة مهمة نوعا ما، رغم شساعة الفارق بينها و بين نسبة الأساتذة القابلين لهذا الإطار . فإذا انطلق الأستاذ من تعريف المفهوم فقد يرى نفسه ضمن شريحة من التقنيين كعضو لا ينفصل

عن نظام الإنتاج الاجتماعي، أما إذا انطلق من الممارسة فنجده قد اتلف المفهوم في خضم ثقافته الشعبوية، وهذا ما تعكسه أيضا الملامح العامة للعلاقات المهنية داخل المؤسسة الجامعية.

4-2- المحيط المهني:

ينتج المحيط العملي نوعا من العلاقات الاجتماعية، غالبا ما يحد مواقف الأفراد بصفة عامة، وقد اشترك معظم أفراد عينتنا من الأساتذة فيما سبق من مؤشرات حيث اشتركوا بغالبيتهم في ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة، فأعطت مستوى متشابه من مشاركتهم السياسية التي يبقى لعامل المحيط المهني دورا في تحديدها.

إذ لم نلاحظ ونحن نجمع بياناتنا أي نوع من الاتحاد التنظيمي المتواطئ (التواطؤ النخبوي) لا إراديا ولا تلقائيا.

تابعنا كم من مرة الأساتذة يجتمعون في قاعاتهم المخصصة قبل موعد المحاضرات و التطبيقات بدقائق قليلة- خصوصا و نحن جزء من مجتمع البحث- لا تسمح حتى بأن يتبادلوا أكثر من التحية في أغلب الأحيان، وهذا ما سيعبرون عنه عندما أجابوا عن طبيعة العلاقة فيما بينهم داخل المؤسسة التعليمية.

فاتفقوا بنسبة 89.5% أنها مجرد علاقة زمالة تقرب فيما بينهم الوظيفة ومستواهم الثقافي، ولم نجد لها علاقة صداقة إلا بنسبة 8.5% التي كانت تعني بالنسبة لغالبيتهم (أي علاقة الصداقة هذه) أن يلتقي أحدهم الآخر خارج المؤسسة والجلوس في مقهى أو أن يتبادلا الزيارة خاصة النساء منهم.

جدول رقم (17) يوضح العلاقة بين الأساتذة داخل المؤسسة التربوية:

الإجابة	التكرار	النسبة
علاقة زمالة	179	%89.5
علاقة صداقة	17	%8.5
بدون إجابة	04	%02
المجموع	200	%100

فمن المنطقي إذن أن لا تكون بينهم أي هؤلاء الأساتذة أعضاء العينة أي نشاط جمعي أو سياسي بصفة عامة هذا ليس تخميناً منا بل هي تأكيداتهم التي استخلصناها حول سؤالهم عن ما إذا كانوا يشتركون بينهم في أي نشاط حزبي أو جمعي خارج المؤسسة الجامعية، فنفوا ذلك بنسبة 94% أي 47 من 50 أستاذ مبحوث ليس لديهم أي نشاط سياسي مشترك خارج المؤسسة التربوية.

جدول رقم (18) يوضح ما إذا كان أساتذة العينة يشتركون في عمل

سياسي:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	12	%06
لا	188	%94
المجموع	200	%100

أما من اشتركوا وهم 12 بنسبة 06% فإنما يتم ذلك من خلال الجمعيات الثقافية التي سبق وأن اشرنا إليها.

ولم ينعلم هذا الاشتراك فيما بينهم خارج المؤسسة الجامعية فقط، بل حتى داخل المؤسسة أيضا وقد كشفنا عن ذلك من خلال علاقاتهم النقابية ثم علاقاتهم مع الإدارة كسلطة مصغرة، فلم نجد من بينهم إلا أستاذين اثنين أي بنسبة 01% عضوا في المكتب النقابي للأساتذة، وتبقى نسبة 99% منهم (70+128) يبتعدون عن أية عضوية.

جدول رقم (19) يوضح علاقة الأستاذ المبحوث بالعمل النقابي:

النسبة	التكرار	الإجابة
01%	02	عضو في المكتب النقابي
35%	70	مجرد منخرط (متعاطف)
64%	128	لا يوجد أي علاقة
100%	200	المجموع

إنها نسبة عالية جدا إذا ما ذكرنا بأن المكتب النقابي يظل القناة الوحيدة لتحرير مطالبهم، إلا أنهم يفضلون التعاطف مع هذا المكتب بدلا من العضوية المباشرة، خاصة إذا كانوا يتفقون إذا كان النشاط النقابي لم يعد مجددا، ولا يؤدي عملية في مستوى المهمة الموكلة إليه وهذا ما أجاب به 128 أستاذا بنسبة 64%.

جدول رقم (20) يوضح رأي الأستاذ الجامعي في العمل النقابي:

النسبة	التكرار	الإجابة
05%	10	عمل في مستوى المهمة الموكلة إليه
85%	170	عمل ليس في مستوى المهمة الموكلة إليه
10%	20	بدون إجابة
100%	200	المجموع

وقد يكون العمل النقابي في رأي الأستاذ في المستوى المطلوب بنسبة 05% ويمتتع عن الإجابة بنسبة 10% آخرون وكما هو ملاحظ ليست هذه النسبة أي بنسبة 10% امتناع عن الإجابة بهينة الأمر، الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه نوع من التردد في الإجابة أمام عدم الشفافية.

أما عن علاقة الأستاذ بسلطة المؤسسة الجامعية، فهي علاقة إدارية تقوم على تقسيم الأدوار والمهام، بعيدة عن المواجهة والنزاعات انطلاقاً من أن هذه المؤسسة تدخل في إطار الهيئة التعليمية و العلمية التي تنتم على المدى البعيد.

ويشترك أعضاؤها في الهيكل الوظيفي لامتلاكهم درجات وشهادات مختلفة. وإذا كان العمل النقابي هو نوع من النشاط السياسي فنجده موجهاً أكثر نحو خارج المؤسسة الجامعية.

5- القراءة السوسيولوجية لمشاركة الأستاذ الجامعي سياسيا:

لقد اتضح من خلال ما سبق عن طبيعة ومستوى المشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي أنه يتخذ في ذلك موقفا موضوعيا وهو يقاطع كل نشاط سياسي كرد فعل اجتماعي.

5-1- القطيعة الموضوعية:

يرى الدكتور محمد السويدي في مؤلفه علم الاجتماع السياسي¹ إن عزوف المواطن عن المشاركة السياسية يرجع إلى أربعة أسباب رئيسية:

أ- ما يتوقع البعض من نتائج تسبب فيها مشاركته في النشاط السياسي في مجتمعه كأن يؤثر ذلك مثلا في علاقته مع الأصدقاء، أو أن اشتراكه في العمل السياسي قد يهدد مركزه المهني.

ب. يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة، وأن هناك فجوة بين القول والفعل.

ج. غياب عوامل الاستشارة والمهيات السياسية، ويرتبط ذلك بوسائل الإعلام وبطبيعة التنشئة السياسية.

د- المناخ السياسي العام، ويرتبط ذلك بالمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع.

إن هذا الذي ينعتة الدكتور محمد السويدي بالعزوف نقول نحن عنه بالقطيعة، وتبقى الأسباب ذاتها فاعلة كعوامل موضوعية.

فالأستاذ في عينتنا المبحوثة يبرهن عليها عمليا، وهو يدلي من خلال إجابته باعتقاداته الخلفية لموقفه السياسي هذا حيث وجدنا نسبة 44% من الأساتذة

¹ محمد السويدي، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص70.

المبحوثين يرفضون الانخراط في أي حزب سياسي لأنهم لا يقتنعون ببرامج هذه الأحزاب.

جدول رقم (21) يوضح أسباب عزوف الأساتذة عن الانخراط الحزبي:

الإجابة	التكرار	النسبة
لأنني لا أفضل العمل السياسي	80	40%
لا أقتنع بالبرامج الحزبية	88	44%
العضوية في الحزب تسبب مشاكل	25	12.5%
الامتناع على الإجابة	07	3.5%
المجموع	200	100%

فتصبح لديهم نتائج العمل السياسي غير مفيدة فيفضل الأستاذ اللامبالاة وهو يستنكر لدوره النخبوي كمتقف وربما قد يبرز لديه ذلك ليس فقط عدم الاقتناع بالبرامج الحزبية ولكن مجرد العضوية في أحد التنظيمات السياسية فقد تسبب لديه مشاكل هذا ما أجاب به نسبة 12.5% من الأساتذة أي الذين يرون في الانضمام الحزبي مواجهة مع السلطة غالبا ما تنهي بعواقب وخيمة كالسجن أو الفصل من منصبه... الخ

كما أن هناك من امتنع من الإفصاح عن سبب عدم مشاركته وهم بنسبة 3.5% هذه النسبة التي نعتقد أن غير هامة من حيث الكم إلا متعلقة بشريحة من النخبة المثقفة فلا نستطيع أن نبرر ذلك، أي عدم الإجابة بعدم فهم السؤال

أو اللامبالاة لأهمية الموضوع، وإنما هو تعبير ضمني بلغة الصمت التي تجمع بين عدم الاقتناع بالبرامج الحزبية والنتائج السلبية، فتجعل الأستاذ لا يلتفت أو لا يهتم ، فيكون بذلك قد عبر أيضا مع من أجابوا بأنهم لا يفضلون العمل السياسي وعددهم 80 أي بنسبة 40%.

فكيف يمكن إذن للأستاذ أن لا يهوى السياسة إلا إذا كان لا يعرف لها وجهة ولا قبلة فيفضل اعتزالها غاضا النظر عن مركزه الذي لم يعثر عليه (الأستاذ) في مختلف أساليبها للمشاركة، وتفتقد برامجها فيحسم الأمر ويحدد موقفه بعد أن تأكد أن لا جدوى من مشاركته.

وهذا ما نستنتجه من إجاباتهم وهم يعدون بنسبة 81.5% أنهم لا يستطيعون الحصول على مطالبهم من خلال المشاركة السياسية.

جدول رقم (22) يوضح مدى حصول أساتذة العينة من خلال مشاركتهم على مطالبهم:

الإجابة	التكرار	النسبة
من خلال المشاركة السياسية أحصل على مطالبي	32	16%
لا أحصل على مطالبي من خلال مشاركتي	163	81.5%
بدون إجابة	05	2.5%
المجموع	200	100%

ويمتتع 5 منهم بنسبة 2.5% عن الإجابة بسبب غموض الأوضاع وتوترها، في حين يرى الآخرون بنسبة 16% أن المشاركة السياسية وسيلة للحصول على المطالب ولكننا نتساءل هنا أي مطالب يقصدها الأساتذة ، هل هي الشخصية منها أم الاجتماعية ،بمعنى التشاركية ؟ فالمشاركة السياسية دافع للمطالب ذات صبغة نقابية سياسية واجتماعية، لأن المشاركة قد تكون في استفتاءات الرأي أو الانتخابات أو الانتماء إلى الحزب السياسي يكون دافعه لذلك تلبية المطالب يرى بأنه سيحققها¹ .

ومهما كانت الدواعي فإن المستوى المعيشي يضل هو الهدف الرئيسي الذي يصنع ازدواجية الموقف السياسي/ الاجتماعي عند الأستاذ، فقد يشارك الأستاذ سياسيا بنسبة ضئيلة كما رأينا ولكن بهدف تحسين وضعه الاجتماعي، فهو بالتالي يصبو للمطالب التي يستحقها كما قد يقاطع لأنه لا يرى في هذه المشاركة وسيلة لتحسين أوضاعه، انطلاقا من أن هذه المشاركة لا تمنحه حق المشاركة في صنع القرار.

فحتى وإن كان ذلك الأمر بديهي ،أي عدم المشاركة في صنع القرار، فإن الأستاذ هنا يؤكد هذه المسلمة بنسبة 88.5% أي تقريبا جل العينة المبحوثة، بأنهم لا يؤثرون في حالة مشاركتهم السياسية كيفما كان أسلوبها في صنع القرار، وإن كان من بينهم من رأى نفسه قد يؤثر في صنع القرار فهم نسبة قليلة جدا لا تتجاوز 7.5% أي بعدد 15 منهم ، فلا تؤثر بدورها في الاستنتاج الموضوعي في الأسباب التي تجعل الأساتذة في الجامعة يعزفون أو يقاطعون النشاط السياسي.

¹ د/إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص237.

جدول رقم (23) يبين إذا كان للأستاذ تأثير على صنع القرار السياسي:

الإجابة	التكرار	النسبة
يؤثر في صنع القرار	15	7.5%
لا يؤثر في صنع القرار	177	88.5%
الامتناع عن الإجابة	08	04%
المجموع	200	100%

وهناك من لم يجب و كانت النسبة ب 2% لأنه ربما كان أذكى، فالسؤال لا يطرح في مجتمع تظهر فيه السلطة بلامح مركزية وتحت رداء الديمقراطية وحيث الايديولوجية تتناقض مع نفسها، فتشوش الأفكار وتختفي روح المبادرة ، سواء كان ذلك على مستوى المشاركة والنشاط السياسي أو على المستوى الاجتماعي العام خاصة إذا ما أضفنا أن الأستاذ نفسه يتردد في تحديد موقفه النخبوي، فالنخبة مشاركة وليست مستقلة، أما أساتذتنا في العينة فليدهم قنوات أخرى تتبع من أوضاعهم الاجتماعية لتجعل من القطيعة موضوعية.

5-2- رد الفعل الاجتماعي/ السياسي:

فأمام هذه القنوات التي يؤمن بها الأستاذ، لابد أن يكون له رد فعل موازي انطلاقاً من الموضوعية التي نريدها أدواتنا في تحليل هذه القطيعة التي يرد بها الأستاذ مبتدءاً بعدم اهتمامه بما هو سياسي والسياسة عامة، فلا يهتم بنسبة 34% كما قد يهتم بعض الشيء بنفس النسبة، ومن خلال هذه النسب المتقاربة يبدأ مبحثونا في الابتعاد عن السياسي.

جدول رقم (24) يبين لنا نوع السكن وعلاقته بالسياسة:

المجموع		عمارة		منزل بسيط		حوش		فيلا		نوع السكن
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%29.5	59	%25	50	%02	04	%01	2	%1.5	03	نسبة الاهتمام بالسياسة
%24	48	17.5 %	35	%03	06	%01	2	%2.5	05	لا أهتم بالسياسة
%25.5	51	%20	40	%3.5	07	%01	2	%01	02	أهتم بعض الشيء
%02	4	%01	2	%00	00	%00	0	%01	02	امتناع
%100	200	82.5 %	165	%8.5	17	%03	06	%06	12	المجموع

يتضح لنا جليا من خلال بياناتنا أن الذين يهتمون إنما تشابهت انتماءاتهم الاجتماعية فكانوا جلهم من سكان شقق العمارات، حقا أن هذا المؤشر قد لا يعد مقياسا، ولكنه عاملا يظل مطلبا في تحسين أوضاع المواطن عامة فالاهتمام جاء هنا كمحاولة في تقصي الأخبار قد تصل تغييرا بالنسبة لهؤلاء. إلا أن رد الفعل الموضوعي يكمن في عدم الاهتمام بالسياسة التي أجاب به أغلبية المبحوثين بنسبة 24% بغض النظر عن أوضاعهم المتباينة وهذا رد فعل طبيعي أمام تجاهل السياسة (كبرنامج سياسي) لهؤلاء الأساتذة. فبعد هذه اللامبالاة وعدم الاهتمام سيؤثر الأستاذ بموقف آخر ألا وهو الامتناع عن الانخراط داخل الأحزاب أو الانضمام والعضوية في الجمعيات.

جدول رقم (25) يوضح نسبة انخراط أساتذة العينة في الأحزاب:

الإجابة	التكرار	النسبة
منخرط في حزب	10	%20
غير منخرط في حزب	186	%93
بدون إجابة	04	%08
المجموع	200	%100

أغلب الأساتذة لا يهتمون بالانخراط في أي حزب لأنهم على قناعة بأن البرامج غير مفيدة . ولا يقتنعون بها بنسبة 93% كما جاء في بيانات الجدول رقم (25) الذي يوضح النسبة المتدنية للأساتذة فيما يتعلق بعدم الانخراط في الأحزاب السياسية . وكذلك هو الأمر عندهم بالنسبة إلى الانضمام إلى جمعيات حيث نفوا بنسبة 60% أي انضمام جمعيوي وطبعا لاعتقادهم بنسبة 76% إن تحقيق مطالبهم لا يكمن في المشاركة جمعيويا أو سياسيا ، وحتى عندما ارتفعت نسبهم في عملية الانتخاب والتصويت بنسبة 76%.

جدول رقم (26) يوضح نسبة امتلاك الأساتذة لبطاقة انتخابية وعلاقته بالتصويت:

التصويت	أصوت		لا أصوت		مجموع النسب	المجموع العام
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أملك بطاقة التصويت	180	%90	10	%05	%98	190
لا أملك بطاقة التصويت	/	/	10	%05	%10	10
المجموع	180	%90	20	%10	%100	200

فإن ذلك لا يخرج عن انه نوع من رد الفعل السياسي سواء في الاعتقاد بهذا كحق وواجب، أو في أنهم ينتظرون تغييرا من هذا السلوك الانتخابي، ويبقى امتلاك البطاقة هو رد الفعل الحقيقي في ذلك خاصة عندما نجد أن 90% يملكون بطاقة التصويت ولا يصوتون منهم سوى 76%.

حقا أن الأستاذ لا يبتعد بمطالبه عن أي مطلب شعبي آخر ولكنه اقرب إلى التعبير عن موقفه من المشاركة عن بقية أفراد الشعب، فهو المعني بالإنتاج علي المدى البعيد، وكذلك دوره النخبوي في الحفاظ على التراث العلمي والثقافي، ولا يمارس حقه في ذلك فلا يبالي ليس بحقه ولكن بمشاركته، فلا يهتم بالسياسة ولا يناقش أمورها بنسبة 60% ، جدول رقم(11) يوضح مدى اهتمام الأساتذة بالمناقشة السياسية . وكذلك لا يشارك في التظاهرات والتجمعات بنسبة كبيرة (88%) حتى وإن كانت هذه التجمعات أو التظاهرات ترفع شعارا قد لا يمت له بصلة، فهو لا يثق ولا يؤمن ابتداء من التشكيك في كل تغيير إلى غاية عزوفه عن العمل والنشاط النقابي لأنه ليس في مستوى المهمة الموكلة إليه كما أكدوا ذلك معظمهم بنسبة 60% وكرد فعل عن ذلك يفضلون عملا إضافيا يزيد دخلهم بنسبة 90% جدول رقم (14) يوضح ما إذا كان الأستاذ يفضل العمل النقابي أم العمل الإضافي ممتعين عن المشاركة السياسية عبر قنواتها وأساليبها المختلفة.

فانتماء الأستاذ الجامعي إلى الطبقة المتوسطة التي تعكس مستوى دخله وظروف معيشته، تجعله يفتقد مكانته الاجتماعية والسياسية ، فهو لا يرى نفسه من النخبة بل يتردد في ذلك ولا يرى نفسه مؤثرا في القرار السياسي،

فيرد بموقف اللامبالي أو المتفرج والمتتبع، وقد صنع لنفسه حدودا تقف عند مطالبه وهمومه التي اقتنع ليس بالفكرة بل بالممارسة أنه لن يحصل عليها بالمشاركة السياسية.

6- نتائج الدراسة:

إن تناولنا لموضوع المشاركة السياسية للأساتذة الجامعيين كنخبة مثقفة كان الغرض منه محاولة تعرية واقع المثقف في الجزائر. فإذا كانت البحوث في هذا المجال قد حددت طرق التحليل فإن الدراسات المتواصلة أثبتت إلى حد بعيد التداخل الذي يوجد في بعض المجتمعات مثل الجزائر، انطلاقاً من الديناميكية التي تعرفها والتصورات التي تطرحها. انطلاقاً من التحاليل والنتائج المتحصل عليها من دراستنا الميدانية وللتحقق من صحة فرضياتها المطروحة فقد اتضح لنا عموماً أن المشاركة السياسية لدى الأستاذ الجامعي:

تتجلى بكثرة من خلال مشاركته في الانتخابات، وهي أقل في قنواتها الأخرى؛ كالانخراط في الأحزاب السياسية؛ والانتماء إلى النقابات أو جمعيات معينة؛ كمشاركتهم بالإدلاء بأصواتهم أثناء الانتخاب حسب أغلب المبحوثين لإيمانهم بأن التصويت واجب وطني وعلى أي فرد في المجتمع أن يقوم بواجبه اتجاه وطنه وقد تعود مشاركة معظم الأساتذة في الانتخابات وذلك بنسبة 98% كآخر أجل لإبداء رأيهم وطمعا في الحصول على تغيير فيما يخص البنية السياسية للمجتمع بأبسط الوسائل وأقلها غنى وتكليف في هذه العملية إضافة إلى كونها عملية سرية فهي لا تتطلب لا مال ولا جهد وبالتالي يتجه معظم الأساتذة للقيام بهذه العملية بدون خوف ولا تردد

والعكس من ذلك من خلال الانتماء إلى الجمعيات خاصة ذات الطابع الثقافي أو الرياضي بنسبة 10% وتندر في الجمعيات ذات الطابع السياسي أو الديني بنسبة 04% و 06% ونفس الشيء بالنسبة للجمعيات 88%

والمناقشات السياسية بنسبة 74% وحثهم في امتناعهم عن الانتماء إلى هذه الجمعيات راجع إلى عدم الاقتناع بفعالية هذه المنظمات، ونجاعتها في المجتمع، وفقدان الثقة فيها على أساس أنها تعمل لخدمة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

إن هذا الأمر الذي يتجنبه الأساتذة ويتفادونها لاعتقادهم الراسخ أن المشاركة السياسية تسبب لهم المشاكل وتعرض حياتهم للخطر في ظل الأوضاع المزرية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من عنف وإرهاب وتدني المستوى المعيشي.

كما يتمتع معظم الأساتذة عن القيام بالعمل السياسي أو النقابي (الذي من المفروض هو خدمة للصالح العام) بسبب ما يتوقعونه حسب رأيهم من نتائج عقابية قمعية، فمشاركتهم السياسية غالباً ما يكون لها تأثير سلبي على علاقة الصداقة والزمالة فيما بينهم.

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فالأستاذ الجامعي يعيش في وضعية حرجة ، لا تليق بمركزه الاجتماعي ودوره الذي دائماً يواجه الانتقاد والإيعاز ، فحسب النتائج العامة للدراسة ، أن جل الأساتذة بنسبة 58% يسكنون شققاً في عمارات، أما عن الحالة الاقتصادية فأغلبية الأساتذة راتبهم متدني بنسبة 89% . إذن، فهو لا يكفي لسد حاجياتهم الضرورية، الأمر الذي يدفع بهم إلى مجالات أخرى كإعطاء دروس خصوصية أو مزاولة تجارة حرة ، أو السعي وراء ساعات إضافية مهما كانت الوسيلة.

فبدلاً من المجال السياسي، و مشاركتهم فيه، تبدو حالة اللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي لا تسمح لهؤلاء الأساتذة بالمشاركة في الحياة السياسية التي من مهامها ترجمة التفسخ و اللاتناسق الاجتماعيين. أما عن

التدخل في صناعة القرارات وصياغتها، يعتقد 92 % من الأساتذة المبحوثين أنه بعيدون كل البعد .

هذا ما يشرح امتناع جل الأساتذة عن الانخراط في الأحزاب السياسية بسبب المناخ السياسي العام الذي يتسم بالتوترات الاديولوجية والنزاعات الفكرية بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب التي يبتعد عنها الأستاذ الجامعي لاقتناعه بأن هذه الأخيرة فارغة المحتوى وتتسم ببرامجها بالاستقرار. وتقع خططها التنظيمية ضمن رهانات سياسية بعيدة عن همومه وانشغالاته ، ليس كمتقف فقط، ذو مركز اجتماعي، ولكن كمواطن كذلك.

بعبارة أخرى أن ما قد تقدمه هذه البرامج الحزبية إنما هي لأغراض جد نفعية ، متصلة حسب الأستاذ الجامعي - في إجاباته خلال المقابلات - بمصالح القادة الحزبيين الذين جعلوا هذه التركيبات السياسية عبارة عن مقاولات شخصية.

ولعل ما يفسر هذا الموقف ، هو تصوره الخاص لهيكله الذي لا يراه ضمن النخبة، فالأستاذ الجامعي لم يرى نفسه ضمن النخبة المثقفة بنسبة 36% وبالتالي فهو لا يؤثر في صنع القرار السياسي بنسبة 90% ممن أكدوا ذلك في عينتنا المدروسة. ذلك هو مدى المشاركة لدى أستاذ الجامعة الذي يجدد ويتجدد من خلال وضعه الاجتماعي والاقتصادي الذي يظهر في الأخير مهماً سياسياً.

إذن، إذا كانت هذه الحالة مشتركة جمعت أفراد العينة من الأساتذة المبحوثين، فهي إذن مؤشر يضاف إلى البيئة المهنية التي تكشف هؤلاء الأساتذة وهم يشتركون كما سبق الذكر في تلك المؤشرات الأولى (الحالة الاقتصادية، والاجتماعية).

فهي بيئة مهنية ترسمها علاقة الزمالة أكثر منها علاقات خاصة أو صداقوية، ولعل هذا من العوامل و المؤشرات التي تضعف من نسبة الاهتمام بما هو سياسي ونقاش ، أو الخوض في عملية الاحتجاجات و التجمعات والتظاهرات . و قد تبين هذه المعطيات صحة ما افترضناه حول واقع المشاركة السياسية عند أستاذ الجامعة ، حيث وجدناها مرتبطة بحالته الاجتماعية والاقتصادية، كما ارتبطت أيضا بواقع بيئته المهنية وموقفه من النظام السياسي عامة.

بمعنى أنه يشهد وضعا يبعده عن موقع الخاصة (النخبة) التي يتغنى بها الكثير ، إلا أنهم لا يعكسون حتى ما دون درجاتها .هذا يجعلنا نتفهم اللامبالاة النابعة من الأستاذ الجامعي ، و هو يرد على إهمال النظام السياسي له . فيهمل في الأخير مشاركته السياسية و يغيب كمثل فاعل في المجتمع.

خاتمة

إن جل المقاربات السوسيولوجية تؤكد على العلاقة التجريبية أو الممكنة بين فئات المثقفين و البنية الاجتماعية . و هو ما أدى بنا إلى إبراز عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية حالت دون تطور أنتلجنسيا جزائرية و دون أن تكون لها الأدوار التي أسندتها لنفسها. و بما أن المثقف لا يُعرف بالدور الذي يقوم به فحسب ، حاول الأستاذ الجامعي أن يُعرف عن طريق قراءاته و مكانته السوسيو- مهنية ، و كذلك بالتزامه النضالي و السياسي ، حيث لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا توافرت فيه الشروط الثلاثة : المهنة ، الثقافة، و الدور .

و الأستاذ الجامعي يجيب عن هذه الشروط، بشغله حيزا هاما في المجتمع، حيث يتربع على وظيفة مزدوجة، فهو المثقف والمواطن في نفس الوقت، لذا يُنتظر منه انبثاق بذور التغيير والتجديد. بالرغم من خصوصية مهمته المتمثلة في إنتاج الأفكار و المعارف ، و بالتالي إنتاج الرموز التي تحتاجها البنى الاجتماعية من خلال اقتحامه كل الساحات ؛ السياسية ، و الثقافية ، و الاقتصادية . إلا أننا نراه حاليا يظهر متجاهلا و لا مشاركا في أي من العمليات السياسية، و كأنه غير واع بالدور المنط به.

و قد أظهرت نتائج الدراسة النسب الضئيلة التي تبين درجات اهتمام الأساتذة الجامعيين بالسياسة عامة. فهم لا يعتقدون بنسبة 76% في تحقيق مطالبهم عن طريق المشاركة الانتخابية . و تعد نسبة 14% منهم مجموعة رافضة للمشاركة الانتخابية. كما أن أغلبهم ، أي بنسبة 86% يعتقدون بأنهم لا يؤثرون في حالة مشاركتهم السياسية كيفما كان أسلوبها في صنع القرار السياسي.

هذا الرفض والعزوف عن المشاركة السياسية قد أقصى الأستاذ الجامعي من كل التظاهرات الاجتماعية ، و تفه العلاقة بينه و بين باقي الفئات الاجتماعية ، خاصة المنضوية ضمن المؤسسات الثقافية و التعليمية . لكن هذا السلوك في الأخير أصبح له آثارا و أهدافا أظهرت تعبيراً شرعياً ، و وصف كشكل من أشكال التعبير الشرعي . ولدى كثير من المختصين في علم الاجتماع السياسي ، هذا السلوك هو مشاركة سياسية رغم سلبيته . أخيراً ، يمكننا القول أن المؤسسة السياسية تظل مشلولة و عاجزة عن التأثير ما لم تشارك الممثلين الفاعلين في المؤسسة الجامعية ، حتى تستطيع أن تسترشد بهم لرسم استراتيجيتها المستقبلية ، و انجاز من هذا النوع يبقى رهينا بمدى قدرة مجتمعاتنا و أنظمتها السياسية على تصفية عوائقها الذاتية لتحترم مفكرها ، فهل من رد اعتبار للمثقف؟

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- ابن باديس، عبد الحميد ، حياته و آثاره ، إعداد و تصنيف :عمار طالبي ، دار اليقظة العربية، الجزء الأول ، المجلد 02، ط1، الجزائر ، 1968.
- 2- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، الدار التونسية، تونس، 1984.
- 3- أسطورة ، بن جامين ، في مصادر الوطنية الجزائرية ،
- 4- أركون ، محمد ، الفكر الإسلامي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1982.
- 5- أركون ، محمد ، الفكر العربي ، ترجمة : عادل العوا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982.
- 6- البستاني الشيخ ، عبد الله ، البستان، الجزء الثاني المطبعة الأمريكية ، بيروت، 1980.
- 7- بريفي ، جي ، إيديولوجية الطلبة الجزائريين ،
- 8- بن نبي ، مالك ، الظاهرة القرآنية، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، تقديم : محمد عبد الله دراز محمود محمد شاكر ، دار الفكر ، دمشق، 1981.
- 9- بن نبي ، مالك ، وجهة العالم الإسلامي ، ترجمة : عبد المنصور شاهين ، دار الفكر ، 1981.
- 10- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936 ، الجزء الأول ، ط 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.
- 11- بودون ، ر، بوريكو، ف، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- 12- بوكراع ، رضا ، الأنثولوجيا في المغرب ، دار الحداثة ،
- 13- بيوتي ، جان مارك ، فكر غرامشي السياسي ، ترجمة : جورج طرابلسي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1975.
- 14- بيرديف ، ن . خمسة تأملات حول الوجود ، منشورات أدبية ، باريس ، 1936.
- 15- حربي ، محمد ، جبهة التحرير الوطني بين الحقيقة و الخيال ،
- 16- جوليان ، ش. أ ، تاريخ شمال إفريقيا ، المجلد الأول ،
- 17- خضير ، إدريس ، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر، 1983.

- 18- صاري ، الجيلالي ، الجزائر في التاريخ ، المقاومة السياسية ، 1900-
1945، الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، الجزء الخامس ، المؤسسة
الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987.
- 19- سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ،
بيروت ، 1997.
- 20- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية ، الجزء 1، المؤسسة الوطنية للكتاب،
الجزائر، 1993.
- 21- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية، دار الآداب، بيروت، 1969.
- 22- أمين، محمود، فلسفة المصادفة، دار المعارف،
- 23- عبد الحميد، عبد العزيز، اللغة العربية، ط 3، الجزء 1، دار المعارف،
القاهرة، 1961.
- 24- عبد القادر، الأمير، مذكرات الأمير عبد القادر في السجن، دار الأمة،
الجزائر.
- 25- محمد علي، محمد، المفكرون الاجتماعيون، دار النهضة العربية، بيروت.
- 26- العودي ، حمود ، المثقفون في البلاد النامية ، عالم الكتب ، القاهرة.
- 27- غرامشي ، أنطونيو ، قضايا المادية التاريخية ، ترجمة : فواز طرابلسي
، دار الطليعة ، بيروت ، 1975.
- 28- فنانش ، محمد ، الحركة الاستقلالية بين الحربين ،
- 29- القش ، سهيل ، في البدء كانت الممانعة ، دار الحداثة ، بيروت، 1980.
- 30- كولو ، كلود ، و.ج.ب. أنزي ، نصوص الحركة الوطنية الجزائرية (1921-
1954).
- 31- لبيب ، طاهر ، سوسيولوجيا ، الثقافة ، منشورات عيون
- 32- نجيب محمود، زكي، الموسوعة الفلسفية المختصرة ، دار الفكر ، بيروت.
- 33- بن نعمان، أحمد، الهوية الوطنية ، الحقائق و المغالطات ، دار الأمة ،
الجزائر ، 1996.
- 34- هيكل ، محمد حسنين ، أزمة المثقفين ، القاهرة ، 1961.
- 35- سعيد ، ادوارد ، ترجمة نائلة قلفيلي حجازي ، السلطة السياسية و الثقافة ،
دار الآداب ، بيروت ، ط 1 ، بيروت ، 2008.

- 36- الزبيري ، العربي ، المثقفون الجزائريون و الثورة ، منشورات المتحف الوطني للجيش ، الجزائر ، 1986.
- 37- غليون ، برهان ، تهميش المثقفين هو مسألة بناء النخبة القيادية ، "المثقف العربي همومه و عطاؤه" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 . 2001.
- 38- العروي ، عبد الله ، مفهوم الايديولوجيا ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط6 ، 2003.
- 39- معوشي ، عبد الوهاب ، تفكيرات في الجسد الجزائري الجريح ، منشورات الاختلاف ، ط1 ، الجزائر ، 2001.
- 40- علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ، 1995.
- 41- بلحسن ، عمار ، أنتلجنسيا أم مثقفون أم مثقفون ، في الجزائر ، دار الحداثة ، ط1 ، 1995.
- 42- بلحسن ، عمار ، الأدب و الايديولوجيا ، مطبعة النجاح الجديد ، ط2 ، الدار البيضاء ، المغرب الأقصى ، 1991.
- 43- دوبريه ، ريجيس ، جان زيغلو ، ترجمة : رينيه الحايك و بسام حجار ، كي لانسيلم ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ، 1995.
- 44- ماكسيمينكو ، فلاديمير ، ترجمة : عبد العزيز بوباكير ، أنتلجنسيا المغرب العربي ، دار الحكمة و دار النهضة ، ط1، 1994.
- 45- باروت ، محمد جمال ، الدولة و النهضة و الحداثة ، مراجعات نقدية ، دار الحوار ، اللاذقية-سوريا، ط2، 2004.
- 46- الجابري ، محمد عابد ، المثقفون في الحضارة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 ، 2000.
- 47- الزين ، محمد شوقي ، إزراحت فكرية ، مقاربات في الحداثة و المثقف ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط1 ، 2008.
- 48- لرجان ، عمر ، المدرسيون مصير نخبة ، النخب الاجتماعية - حالة الجزائر و مصر ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2005 .
- 49- أنجرس ، موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، مجموعة من المترجمين ، دار القصة ، للنشر ، حيرة -الجزائر ، 2004.

50- رابحي ، عبد القادر ، إيديولوجية الرواية و الكسر التاريخي ، الأدبي و الإيديولوجي في رواية التسعينات ، أعمال الملتقى الخامس للنقد الأدبي في الجزائر ، جامعة سعيدة ، 2008.

51- فلية عبده فاروق ، أستاذ الجامعة : الدور و الممارسة،(بين الواقع و المأمول)، دار النشر الزهراء، القاهرة ، 1997.

قائمة المعاجم و القواميس :

- 1- ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، تحقيق : يوسف خياط ، و تقديم : عبد الله العلايلي ، دار النيل ، و دار لسان العرب ، بيروت ،
- 2- بودون ، ريمون ، و بوريكو ، فرانسوا ، ترجمة : سليم حداد ، المعجم النقدي ، لعلم الاجتماع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 1 ، 1986.
- 3- المنجد الأبجدي، الطبعة الثالثة، دار المشرق، بيروت، 1992.
- 4- غيث محمد عاطف ، قاموس علم اجتماع، دار المعرفة الجامعية، 2005.

5- تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، جامعة إسكندرية، 1988.

6- بدوي أحمد زكي ، معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية -إنجليزي فرنسي-عربي، مكتبة لبنان، 1986.

7- سعيد بن سعيد العلوي، المسألة السياسية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة، الموسوعة الإسلامية،

الرسائل الجامعية:

- 1- سيكوك قويدر ، الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران ، السنة الجامعية 2008-2009.

الدوريات :

المجلات:

- 1- أحمد محمود محمد ، من تاريخ المعارضة والتجاوز في الإسلام، مواقف، عدد 67، ربيع 1992،
- 2- عطية حسن ، الوعي التاريخي ومعادلة المثقف- السلطة في أعمال ونوس أنية الوقائع، مجلة فصول، المجلد السادس عشر، العدد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، صيف 1997.
- 3- الزنيدي عبد الرحمن ، مجلة المعرفة ع120 سنة 2005 مملكة العربية السعودية.
- 4- الجابري محمد عابد ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ع15.167 سنة 1993.
- 5- إبراهيم الحبيب فهد ، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مجلة المعرفة ع120 سنة (2005) مملكة العربية السعودية.
- 6- وكاكا الحسين ، مجلة المطبوعات الأكاديمية، مملكة المغربية/الرباط/ع6-7 سنة 2006.
- 7- القادري ابوبكر، الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية، مجلة المطبوعات الأكاديمية /الرباط/ع6-7 سنة 2006 .
- 8- الزنيدي عبد الرحمان ، من ورقة عمل مقدمة لقاء ثالث عشر لقادة العمل التربوي، مجلة المعرفة عدد120، سنة 2005.
- 9- كنز علي ، معطيات لتحليل الانتلجنسيا في الجزائر، مجلة المستقبل العربي/بيروت سنة 1987 /العدد 104 .

Ouvrages:

- 1- Aron. R ,**La lutte des classes**, Gallimard , paris ,1964.
- 2- Balibar . E et Wallenstein. E, **Race , Nation, Classes des identités ambiguës** , la découverte , paris, 1988.
- 3- Birbaum. P , **Le pouvoir politique** , Dally , paris , 1975.
- 4- Birbaum P, et Chazel F, **Sociologie politique** ,textes, Armand colin , paris ,1978.
- 5- Boudin L , **Les intellectuels** ,,PUF, paris, 1962.
- 6- Debray R , **Le scribe gènèse du politique** ,Grasset, , paris ,1980.
- 7- Eriksson. E, **Adolescence et crise , la requete de l'identité** , traduit de l'américain par joseph Nasse et Claude lois –combré , Flammarion, paris ,1972.
- 8- Freud. S , **Le rêve et son interprétation** , Gallimard ,paris ,1927.
- 9- Giner . S, **Initiation à l'intelligence sociologique** , privat,paris,1970.
- 10- Gramsci. A, **Gramsci dans les textes** , édition sociale, paris ,1975.
- 11- Gramsci. A, **Œuvres complètes**, Ed, NRF.
- 12- Goldman L ,**Marxisme, et sciences humaines** ,Gallimard, col idées,, paris ,1964.

- 13- Goldman . L, *Pour une sociologie du roman* , Gallimard, col idées,, paris,1970.
- 14- Gurvitch .G , *Les cadres sociaux de la connaissances* , puf, paris , 1966.
- 15- Gurvitch .G, *Traiter de sociologie* ,tome 1,puf, paris , 1966.
- 16- Hocine . N, *Les intellectuels algériens , Mythes, Mouvance , et Anamorphose* , Dahleb-ENAG.Alger,2005.
- 17- Kardiner .A, *L'introduction dans les la société* , Gallimard , paris,1969.
- 18- Lenin , *que faire* .
- 19- Linton .R, *Le fondement culturel de la personnalité* ,traduit par Andry Léotard, d'Unod, paris , 1968.
- 20- Lukacs .G , *Marx et Engels , historiens de la littérature* , Larche , paris , 1975.
- 21- Malinowski .B, *Une théorie scientifique de la culture* , Ed François Maspero, paris, 1968.
- 22- Marx.K – Engels, *Idéologie allemande* , Ed Sociales , paris , 1968.
- 23- Marx . K, *Surfey from exile* ,Ed David Feuerbach , London pelicanbook,1973.
- 24- Mead .G,*L'esprit , le soi et la société* , Puf ,paris, 1963.
- 25- Mills . C.W., *L'élite du pouvoir* , Maspero , paris , 1969.

- 26- Poulantzas.N, **Pouvoir politique et classe sociales** , 2 volumes , Maspero, paris ,1971.
- 27- Roches .G, **Introduction à la sociologie générale** , HMH , paris, 1968.
- 28- Sapire .E, **Language ,an introduction to the study of speech** , New York , Harcourt brace and company ,1921.
- 29- Strauss .C.L, **Anthropologie srtucturale**, Plon, paris ,1958 et 1974.
- 30- Strauss.C.L, **Introduction à l'œuvre de Marcel Mauss**, puf, paris, 1950.
- 31- Strauss.C.L,**Le regard éloigné** , Plon, paris , 1983.
- 32- Strauss .C.L , **Tristes tropiques**, Plon, paris , 1955.
- 33- Sublet . J, **Le voile du nom**,puf, paris , 1999.
- 34- Tinbergen. N, **l'étude de l'instinct**, Payot , paris , 1971.
- 35- Weber. M, **L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme**, Plon, paris.

Périodiques : revues et journaux :

Revues :

- 1- Althusser L, *idéologie et appareils idéologiques d'état* in la pensée n°150
- 2- Benchehida A, *l'identité : analyse sommaire du contexte et expérience* , in cahier du CRASC n°01, journée d'étude « identité et enfance » du 27 Nov. 1989.
- 3- Bendiab T, *la politique de la culture en Algérie , nouveau enjeux culturels* in Maghreb CRESM étude de l'annuaire de l'Afrique du nord et du CNRS , paris , 1984.
- 4- Déjeux J ,*la culture algérienne dans les textes* .
- 5- *Entretien avec Thailier pierre* , la recherche , n° 112 juin 1980.
- 6- Gallisot R, *les limites de la culture nationale* , in études de l'Annuaire de l'Afrique du Nord , , Ed CNRS , paris 1984,
- 7- GRAND Guillaume G, *lanque , identité et culture nationale au Maghreb* , in peuples méditerranéens .
- 8- Pouillon J ,*l'œuvre de C.levi- Strauss* ,in les temps modernes , 12 eme année, n°126,juillet , 1956.
- 9- Sartre J.P, *plaidoyer pour les intellectuels* , in situations n°08 ,Ed NRF ,paris,1972.
- 10- Krichen A , *un débat urgent , les problèmes, de la lanque , de la culture et de l'intelligentsia* , unité , revue mensuelle , numéro 01, mai 1984.

الملاحق

دليل المقابلة

1-الأصل الاجتماعي للمبحوث:

- 1-السن.
- 2-الجنس.
- 3-المستوى التعليمي.
- 4-الحالة العائلية.
- 5-الفضاء السكني.
- 6-المستوي المعيشي.

2-الأستاذ الجامعي ومفهوم المثقف:

- 1- هل هناك نقاش لفكرة المثقف داخل الجامعة؟
- 2- هل يجب على الأستاذ أن يتناول أو يعاين كل السلوكيات المنوطة بالمثقف؟
- 3- كيف تنظر لواجباتك كمثقف جزائري؟
- 4- هل أنت راض عن راتبك؟
- 5- كيف هي ظروف عملك؟
- 6- كيف تقيم النشاط الجمعوي في المجتمع الجزائري؟
- 7- هل أنت مناضل في حزب أو جمعية أو رابطة أو نقابة؟
- 8- هل تسمح هذه القنوات بالتعبير عن جميع أفكارك و آرائك؟

3- مواطنة الأستاذ الجامعي كخبوي مثقف:

- 1- في رأيك ما هي الفئات المكونة للنخبة؟
- 2- هل تملك امتيازات كونك أستاذا جامعيا؟
- 3- هل هي ضمن حقك كمواطن؟

4-كيف تجد نفسك مع عملية صنع القرار السياسي، قريب أم بعيد؟

5-ما هو رأيك بمواطنة المثقف العربي من ناحية واجباته و حقوقه؟

6-كيف تبدو لك فكرة هجرة الأدمغة؟

7-هل تفكر في الهجرة أمام العروض السخية التي تقدمها الجامعات و الهيئات الأجنبية؟

8-كيف تفسر مشروع الدولة في استقدام الأساتذة الجزائريين من المهجر؟

9-هل تحس بحق الوطن و عرفان المدرسة الجزائرية التي كونتك و منحتك فرصة التألق؟

4- الأستاذ الجامعي و النظام السياسي:

1-لماذا لا توجد معارضات رسمية للمثقف الجزائري أمام قرارات الدولة؟

2-هل تقوم الدولة بالهاء المثقفين عن السياسة؟

3-مار أيك بحظر المسيرات (2001) وتحديد ممارسة الإضراب في المادة

رقم 57 من دستور 1996؟

4-ما رأيك بتعديل الدستور (2008)؟

5- هل تلتزم الحكومة بعدم الاعتقال و النفي العشوائي أو التصفية الجسدية و وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة؟

6-هل تعرضت لمضايقة في مسيرتك المهنية؟

7- هل تعتقد بوجود مراقبة أمنية داخل الحرم الجامعي؟

8- ماهي في رأيك نسبة الأساتذة الممارسين للعمل السياسي داخل الحرم

الجامعي؟

9- هذه الممارسة السياسية تقليدية في نظرك (كلاسيكية) أم شارحة لوعي

بالمواطنة لدى الأساتذة؟

10- السلوك السياسي الذي يعكسه الأستاذ، سلوك مألوف (الأستاذ بوق من

أبواق الدولة) أم سلوك محترف يشرح نضجا مدنيا؟

11- من خلال بعض الأساتذة الممارسين للعمل السياسي كيف تبدوا لك فكرة
المواطنة؟

12- ما نسبة تدخل النظام السياسي في صنع فكرة المواطنة أو إزالتها؟

دليل الاستمارة

1 (الجنس :

ذكر أنثى

2 (السن :

3 (الحالة العائلية :

أعزب متزوج مطلق أرمل

4 (طبيعة الفضاء السكني : فيلا عمارة

حوش منزل بسيط

5 (الشهادة المتحصل عليها :

ماجستير دكتوراه علوم دكتوراه

شهادة أخرى، أذكرها :

6 (الأقدمية :

موظف كأستاذ في الجامعة منذ سنة :

7 (هل يكفيك راتبك الشهري :

نعم

لا

8 (كيف تصنف العلاقة التي تربطك بزملاء المهنة داخل الجامعة ؟

مجرد زمالة

علاقة صداقة

كأفراد العائلة

9) هل أنت منخرط ضمن جمعية ؟

نعم

لا

10) إذا كانت الإجابة بنعم ، فما نوع الجمعية ؟

ثقافية

دينية

سياسية

رياضية

11) هل تبدو السياسة أمر صعب الفهم ؟

نعم

لا

12) هل تهتم بالسياسة عامة ؟

نعم

لا

بعض الشيء

13) هل لديك بطاقة انتخابية ؟

نعم

لا

14) إذا لم تكن لديك بطاقة انتخابية فما هي الأسباب ؟

لست مهتما بالسياسة

أسباب أخرى، أذكرها:

15) هل تحرص على المشاركة في الانتخابات و الاستفتاءات إداءً بصوتك ؟

نعم

لا

16) هل تشارك مع زملائك في أي انخراط حزبي أو جمعي خارج المؤسسة الجامعية ؟

نعم

لا

17 (هل تنتمي كعضو إلى مكتب نقابي ؟

نعم

لا

18 (كيف تقيّم العمل النقابي في المؤسسة الجامعية عموماً ؟

في مستوى المهمة الموكلة إليه

بعيد كل البعد عن المهمة النقابية

19 (من خلال مشاركتك في انتخابات المكاتب النقابية المتعاقبة داخل المؤسسة الجامعية، هل هناك

تحقيق للمطالب ؟

نعم

لا

20 (إجابات أخرى ، وضح :

21 (هل أنت مهتم بالنقاش السياسي ؟

نعم

لا

22 (هل تشارك في التجمعات الاحتجاجية و التظاهرات السياسية ؟

نعم

لا

23 (هل أنت منخرط في حزب سياسي ؟

نعم

لا

24) في حالة الإجابة بنعم، ما التصنيف الإيديولوجي لهذا الحزب ؟

25) إذا لم تكن منخرطاً في أي، ما هي الدوافع ؟

- لأنني لا أهتم بالسياسة
- غير مقتنع بالأحزاب
- تشكل العضوية في الأحزاب المتاعب

26) هل ترى نفسك ضمن النخبة ؟

نعم

لا

27) في حالة الإجابة بنعم ، كيف ؟

28) هل تعتقد أن الأستاذ الجامعي يؤثر في القرار السياسي ؟

نعم

لا

29) في كلتا الإجابتين ، كيف ؟



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاعات

<p>الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة WWW.JORADP.DZ الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية</p>	<p>الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا</p>	<p>بلدان خارج دول المغرب العربي</p>	<p>الاشتراك سنوي</p>
<p>حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09 021.65.64.63 الفاكس 021.54.35.12 ح.ج.ب 50-3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.300.0007 68 KG حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12</p>	<p>سنة</p> <p>سنة</p> <p>2675,00 د.ج</p> <p>5350,00 د.ج</p> <p>تزايد عليها نفقات الإرسال</p>	<p>سنة</p> <p>سنة</p> <p>1070,00 د.ج</p> <p>2140,00 د.ج</p>	<p>النسخة الأصلية</p> <p>النسخة الأصلية وترجمتها</p>

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

فهرس**مراسيم تنظيمية**

- مرسوم تنفيذي رقم 08 - 127 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات..... 3
- مرسوم تنفيذي رقم 08 - 128 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات إلى مركز وطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات..... 5
- مرسوم تنفيذي رقم 08 - 129 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي..... 7
- مرسوم تنفيذي رقم 08 - 130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث..... 18
- مرسوم تنفيذي رقم 08 - 131 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم..... 28

قرارات، مقررات، آراء**وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 075 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا الإرهاب"..... 37
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 112 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطنة"..... 37

وزارة الثقافة

- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الترقية..... 38
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية القبائلية..... 38
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الشاوية..... 39
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية السطيفية..... 39
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى وأغنية مزاب..... 39
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الوهرانية..... 40
- قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية السوفية..... 40

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 08 - 127 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التضامن الوطني،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 13 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 - 12 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 الذي يحدد نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 34 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصناف خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 09 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنة 2008 الذي يسند لوزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الاجتماعية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 90 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1429 الموافق 9 مارس سنة 2008 والمتضمن إحداث بابين وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة التضامن الوطني،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق 29 يونيو سنة 1996 والمتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 471 المؤرخ في 7 شعبان عام 1417 الموافق 18 ديسمبر سنة 1996 الذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير مصالح النشاط الاجتماعي للولاية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 383 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1428 الموافق 5 ديسمبر سنة 2007 الذي يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الإطار العام لجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين الذي يدعى في صلب النص " الجهاز " وتحديد كفاءات تطبيقه.

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 2 : يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاجتماعي للشباب خريجي الجامعات و/أو الحائزين شهادة تقني سام من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة، لاسيما حاملي الشهادات بدون دخل وفي وضعية هشّة أو بدون نشاط أو ذوي إعاقات.

المادة 3 : يرمي الجهاز إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات،
- ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية، لاسيما في المناطق أو المجالات ذات التغطية غير الكافية أو غير المستغلة،
- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

المادة 4 : يغطي الجهاز مجالات النشاطات ذات المنفعة العامة والاجتماعية، لاسيما حماية البيئة والنشاطات المرتبطة بالتراث المادي وغير المادي والفلاحة والصناعة التقليدية والسياحة والثقافة والخدمات وكذا ترقية المهارات وتطوير النشاطات ذات المصلحة المحلية.

الفصل الثالث

مدة الإدماج والمنحة

المادة 14 : تحدد مدة الإدماج بسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 15 : يتقاضى المستفيدون من الجهاز المذكورون في المادة الأولى أعلاه منحة الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

المادة 16 : تحدد المنحة المدفوعة للشباب المستفيدين، كما يأتي :

- حاملو شهادات التعليم العالي : 10.000 دج / شهر،
- التقنيون السامون : 8.000 دج / شهر.

المادة 17 : يمكن منح الشباب حاملي الشهادات قبل فترة الإدماج أو بعدها تعويض شهري مبلغه 2.500 دج عندما يكونون مسجلين لمتابعة تكوين تأهيلي في مؤسسات تكوين معتمدة يسمح بإدماجهم الاجتماعي، لمدة أقصاها ستة (6) أشهر.

تدفع هذه المنحة مرة واحدة للشباب الحاصل على شهادة.

الفصل الرابع

تسيير الجهاز ومراقبته

المادة 18 : تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير الجهاز بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية.

تحدد العلاقات بين وكالة التنمية الاجتماعية ومديرية النشاط الاجتماعي للولاية بموجب اتفاقية.

المادة 19 : تتولى وكالة التنمية الاجتماعية بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية متابعة المستفيدين وكذا تقييم الجهاز ومراقبته وتنفيذه.

المادة 20 : يتعين على الشاب المستفيد ما يأتي :

- إنهاء فترة الإدماج طبقا للعقد،
- احترام النظام الداخلي للهيئة المستقبلية،
- التصريح لمصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية في حالة حصوله على تشغيل.

المادة 21 : يتعين على الهيئة المستقبلية ما يأتي :

- توفير الشروط الملائمة للإدماج الاجتماعي للشباب المستفيدين،

المادة 5 : يدمج المستفيدون من الجهاز في نشاطات توافق شهاداتهم أو تأهيلهم لدى المؤسسات والإدارات العمومية وكذا الهيئات والمؤسسات والمنظمات العمومية أو الخاصة لكل قطاعات النشاط.

المادة 6 : يستفيد الشباب حاملو الشهادات المدمجون في الجهاز من أداءات التأمينات الاجتماعية في مجال المرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثاني

شروط التأهيل

المادة 7 : يؤهل للاستفادة من الجهاز الشباب الذين يستوفون الشروط الآتية :

- الجنسية الجزائرية،
- البالغين ما بين 19 و 35 سنة،
- بدون دخل،
- إثبات وضعيتهم تجاه الخدمة الوطنية،
- تقديم الشهادات والإجازات المطلوبة.

المادة 8 : تخضع الاستفادة من الجهاز إلى تسجيل الشاب لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية على أساس إيداع ملف مقابل وصل استلام.

المادة 9 : تتأكد مديرية النشاط الاجتماعي للولاية من صحة الملف وتعد قائمة المرشحين المسجلين تتضمن عناصر المعلومات الضرورية التي تخصهم وترسلها إلى اللجنة الولائية للتأهيل.

المادة 10 : تؤسس لجنة ولائية تكلف بالدراسة والفصل في تأهيل المرشحين للجهاز.

المادة 11 : تحدد معايير تأهيل الشباب المستفيدين من الجهاز وانتقاء الهيئات المستقبلية، وكذا تشكيلة اللجنة الولائية للتأهيل وتنظيمها وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

المادة 12 : يبرم عقد إدماج، بالنسبة للمرشحين المقبولين، بين الشاب المستفيد والهيئة المستقبلية ومدير النشاط الاجتماعي للولاية وممثل وكالة التنمية الاجتماعية وفق عقد نموذجي يحدد بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني .

المادة 13 : تكون الاستفادة من هذا الجهاز مانعة لكل استفادة من جهاز آخر مماثل تقرره الدولة.

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 259 المؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 27 أكتوبر سنة 1993 والمتضمن إنشاء المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 243 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفية إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 257 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفية إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 258 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفية ممارسة المراقبة المالية البعدية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهيئات البحث الأخرى،
- وبعد الاطلاع على الرأي الموافق للجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يحول المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 - 259 المؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 27 أكتوبر سنة 1993 والمذكور أعلاه، إلى مركز وطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، ويدعى في صلب النص "المركز".

- مرافقة الشباب المستفيدين خلال فترة الإدماج وتأطيرهم،
- إخطار مديرية النشاط الاجتماعي للولاية ووكالة التنمية الاجتماعية والمستفيد، في حالة فسخ العقد من جانبها، في أجل شهر واحد قبل تاريخ فسخ العقد.

المادة 22 : يترتب على الفسخ غير المبرر للعقد توقيف دفع منحة الإدماج بالنسبة للشباب المستفيد وفقدان حق الاستفادة من الجهاز بالنسبة للهيئة المستقبلية.

الفصل الخامس

أحكام مالية

المادة 23 : تسجل النفقات المتعلقة بتمويل الجهاز بعنوان ميزانية الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني.

المادة 24 : تسيير وكالة التنمية الاجتماعية المخصصات المالية الممنوحة للجهاز.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 128 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات إلى مركز وطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات،

المادة 6 : طبقا لأحكام المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه، يتشكل مجلس إدارة المركز من ستة عشر (16) عضوا يتم تعيينهم لمدة أربع (4) سنوات ويضم :

- ممثلا عن الوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية، رئيسا،

- ممثلا عن وزير الدفاع الوطني،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالمالية،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالفلاحة،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالموارد المائية،

- ممثلا عن الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالنقل،

- ممثلا عن الهيئة الوطنية المديرية الدائمة للبحث العلمي،

- مدير المركز ومديري وحدات البحث التابعة للمركز،

- رئيس المجلس العلمي للمركز،

- ممثلين (2) ينتخبهما باحثو المركز،

- ممثلا واحدا ينتخبه المستخدمون في دعم البحث بالمركز،

- شخصية (1) تمثل قطاعات النشاطات الاقتصادية التي لها علاقة بميادين بحث المركز، تعيينها السلطة الوصية نظرا لمؤهلاتها.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء مجلس إدارة المركز بقرار من الوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية.

وفي حالة انقطاع عهدة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يتم استخلافه حسب نفس الأشكال بالنسبة للمدة المتبقية من العهدة.

تتولى أمانة مجلس الإدارة مصالح إدارة المركز.

المادة 7 : طبقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه، يتشكل المجلس العلمي للمركز من ستة عشر (16) عضوا يتم اختيارهم حسب النسب الآتية :

1 - ثمانية (8) باحثين من باحثي المركز ينتخبهم نظراؤهم ويضمون :

- في الأغلبية، مديري البحث وأساتذة البحث،

- المكلفين بالبحث والمحققين بالبحث.

المادة 2 : المركز مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي يكتسب الطابع القطاعي ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه، ولأحكام هذا المرسوم.

المادة 3 : يوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالصيد البحري.

المادة 4 : يحدد مقر المركز ببواسماعيل ، ولاية تيبازة. ويمكن نقله إلى أي مكان آخر في التراب الوطني، بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالصيد البحري.

المادة 5 : يكلف المركز، زيادة على المهام المحددة في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 والمذكور أعلاه، بالمساهمة في إعداد وإنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات وكذا :

- القيام بالدراسات الضرورية لتقويم موارد الصيد البحري والقدرات الوطنية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات،

- القيام بأعمال نموذجية ترتبط بتنمية تربية المائيات وأحواض السمك والمزارب وغيرها من مؤسسات التربية والصيد البحري،

- اقتراح كفاءات تحديد مناطق الصيد البحري على السلطة الوصية، طبقا للتنظيم المعمول به ،

- القيام بالدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالصيد البحري وتربية المائيات والمتعلقة بتنظيم ظروف وشروط الحياة والعمل في القطاع وتطوير ذلك،

- المبادرة ببرامج التعميم والقيام بها، بالاتصال مع الهياكل والمؤسسات المعنية، للمساهمة في تنمية قطاع الصيد البحري،

- تحديد تقنيات الصيد البحري ذات التكيف الأوفر وتجربة معدات الصيد البحري،

- متابعة نتائج التجهيز المتعلق بمراكب الصيد البحري وتجربتها ومراقبتها مع مراعاة صلاحيات السلطات المعنية،

- تحديد المناطق الملائمة لتربية المائيات.

المادة 11 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لاسيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 93 - 259 المؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 27 أكتوبر سنة 1993 والمتضمن إنشاء المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات.

المادة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 129 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 200 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق أول أكتوبر سنة 1974 والمتضمن إنشاء شهادة دكتور في العلوم الطبية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمتضمن تنظيم التكوين و تحسين المستوى بالخارج و تسييرهما،

2 - أربعة (4) من العلميين الخارجين عن المركز والحاظرين رتبة أستاذ بحث أو رتبة معادلة على الأقل، يتم اختيارهم بالأولوية من بين الباحثين العاملين في هيئات البحث ذات الميادين المتصلة بنشاطات المركز.

3 - أربعة (4) من العلميين الوطنيين العاملين والقاطنين خارج التراب الوطني.

عندما لا تكون شروط الرتبة مستوفاة، يشغل باحثون من الرتبة الأقل مباشرة المقاعد حسب نفس النسب.

يرأس المجلس العلمي، باحث ينتخبه نظراؤه من بين الباحثين الذين لهم أعلى رتبة.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي للمركز كل أربع (4) سنوات بقرار من الوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية.

تتولى أمانة المجلس العلمي مصالح إدارة المركز.

المادة 8 : يحوّل المستخدمون الممارسون نشاطهم في المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.

المادة 9 : تحوّل كل الممتلكات المنقولة والعقارات وكذا كل الوسائل والحقوق التي كان يحوزها المركز الوطني للدراسات والوثائق، في ميدان الصيد البحري والموارد الصيدية، إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.

المادة 10 : يترتب عن التحويل المنصوص عليه في المادة 9 أعلاه، إعداد ما يأتي :

- جرد كمي وتقديري تعدده لجنة مشتركة تتشكل من ممثلين عن الوزارة الوصية والوزارة المكلفة بالمالية،

- حصيلة ختامية تتضمن النشاطات والوسائل التي كان يسيورها المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، يشار فيه على وجه الخصوص إلى قيمة عناصر الممتلكات والحقوق والديون المحولة إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.

يجب أن تكون هذه الحصيلة محل مراقبة وتأشير وفقا للتنظيم المعمول به .

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 467 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العالين ومستخدمو البحث وأعاون عموميون آخرون باعتبارها عملا ثانويا، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره ،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها و سيرها.

يرسم ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

مجال التطبيق

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 3 و 11 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يهدف هذا المرسوم إلى توضيح الأحكام الخاصة المطبقة على الموظفين المنتميين لأسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين وتحديد المدونة المرتبطة بهم وكذا شروط الالتحاق بالرتب ومناصب الشغل المطابقة لها.

المادة 2 : يكون الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و الثقافي والمهني التي تضمن تكوينا في العلوم الطبية وفي المؤسسات والهيكل الاستشفائية الجامعية.

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع رواتبهم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين و التسيير الإداري بالنسبة للموظفين و أعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين، المعدل والمتمم،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 236 المؤرخ في 25 صفر عام 1415 الموافق 3 غشت سنة 1994 الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتميين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، المعدل والمتمم، والمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها،

للحجم الساعي السنوي المحدد بـ : 192 ساعة من الدروس ويقابل هذا الحجم الساعي : 288 ساعة من الأعمال الموجهة أو : 384 ساعة من الأعمال التطبيقية طبقا للمعادلة الآتية :

ساعة (1) من الدروس تعادل ساعة و نصف (1 سا 30) من الأعمال الموجهة و ساعتين (2) من الأعمال التطبيقية.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 8 : يمكن الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين، الذين يحضرون رسالة دكتوراه في العلوم الطبية الاستفادة من تكييف حجمهم الساعي للتدريس.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 9 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين لممارسة نشاطات البحث العلمي في فرق أو مخابر البحث أو إدارتهما وكذا تأطير الدكتوراه في العلوم الطبية .

تمارس هذه النشاطات في إطار التزام فردي مرفق بدفتر شروط خاضع لتقييم سنوي.

تحدد شروط ممارسة هذه النشاطات وكفاءات مكافأتها بمرسوم.

المادة 10 : يمكن الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين شغل مناصب عليا هيكلية أو وظيفية على مستوى المؤسسات والهيكل المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه .

وفي هذه الحالة يتغير حجمهم الساعي للتدريس وفق طبيعة مسؤوليتهم، حسب كفاءات تحدد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

لا يرخص للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين الشاغلين مناصب عليا بالقيام بمهام التدريس والتكوين بصفة ثانوية.

المادة 11 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، في إطار اتفاقيات بين مؤسساتهم وقطاعات الأنشطة الأخرى، ضمان الدراسات والخبرة وضبط مناهج تتطلبها احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يستفيد الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من مكافأة خدماتهم حسب الكفاءات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 3 : يسيّر الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من قبل الوزير المكلف بالتعليم العالي غير أنهم يخضعون في ممارستهم النشاطات الصحية لسلطة الوزير المكلف بالصحة.

الفصل الثاني الحقوق و الواجبات

المادة 4 : يخضع الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقه.

كما يخضعون للنظام الداخلي للمؤسسات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادة 5 : يقوم الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون عن طريق التدريس والبحث والنشاطات الصحية بمهمة الخدمة العمومية في التعليم العالي والصحة.

وبهذه الصفة، يتعيّن عليهم ما يأتي :

- إعطاء تدريس نوعي ومحين مرتبب بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية مطابقا للمقاييس الأدبية والمهنية،

- القيام بنشاطات البحث التكويني لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم لمزاولة وظيفة أستاذ باحث استشفائي جامعي،

- ضمان جودة نشاطات الصحة،

- المساهمة في إعداد السياسة الوطنية للصحة وفي تنفيذها،

- المشاركة في تحصيل المعرفة و نشرها،

- ضمان نقل المعارف في مجالي التكوين الأولي والمتواصل.

المادة 6 : يستفيد الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من كل الظروف الضرورية لتأدية مهامهم وترقيتهم الاستشفائية الجامعية وكذا شروط النظافة والأمن المرتبطة بطبيعة نشاطهم.

المادة 7 : يتعيّن على الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين ضمان خدمة التدريس وفقا

- حسب المدتين الدنيا والمتوسطة بالنسبة للأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين،
- حسب المدد الدنيا والمتوسطة والقصوى بالنسبة للأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين.

الفصل الرابع

الوضعيات القانونية الأساسية

- المادة 18 :** تحدد النسب القصوى للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المحتل وضعهم بناء على طلبهم في إحدى الوضعيات القانونية الأساسية المحددة أدناه، بالنسبة إلى كل مؤسسة، كما يأتي :
- الانتداب : 10 % ،
 - الإحالة على الاستيداع : 5 % ،
 - خارج الإطار : 5 % .

تحسب هذه النسب استنادا إلى التعداد الحقيقي لكل رتبة.

الفصل الخامس

حركات النقل

- المادة 19 :** بغض النظر عن أحكام المادة 158 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، لا يمكن تحويل الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي إلا بطلب منه.

الفصل السادس

التكوين

- المادة 20 :** يتعين على الإدارة أن تنظم، بصفة دائمة، تكوينا متواصلًا لفائدة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين يهدف إلى تحسين مستواهم وتطوير مؤهلاتهم المهنية وكذا تحيين معارفهم في مجال نشاطاتهم، وفق الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

الفصل السابع

التقييم

- المادة 21 :** يخضع الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون إلى تقييم دائم ودوري. وبهذه الصفة، يتعين عليهم إعداد تقرير سنوي حول نشاطاتهم العلمية والبيداغوجية وكذا الصحية عند نهاية السنة الجامعية بغرض تقييمه من طرف الهيئات العلمية والبيداغوجية المؤهلة.
- تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

- المادة 12 :** لا يرخص للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين الممارسين نشاطا مربحا، تطبيقا للمادة 44 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، بالقيام بمهام التدريس والتكوين بصفة ثانوية.

- المادة 13 :** يمكن الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين الاستفادة من رخص الغياب دون فقدان الراتب، للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات ذات الطابع الوطني أو الدولي التي تتصل بنشاطاتهم المهنية حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

- المادة 14 :** يمكن الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين قسم "أ" الذين مارسوا مدة خمس (5) سنوات متتالية بهذه الصفة، الاستفادة مرة واحدة خلال مسارهم المهني من عطلة علمية مدتها سنة واحدة لتمكينهم من تجديد معارفهم والمساهمة بذلك في تحسين النظام البيداغوجي والتنمية العلمية الوطنية. ويعتبرون طوال هذه السنة في وضعية نشاط.

- وفي هذا الإطار، تجمع سنوات الممارسة في رتبة الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين قسم "أ" مع سنوات الممارسة في رتبة الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين .

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

- المادة 15 :** يمكن الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين الذين يحضرون رسالة دكتوراه في العلوم الطبية، الاستفادة من انتداب، وفق الشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

الفصل الثالث

التربص - الترقية في الدرجة

- المادة 16 :** يعفى من فترة التربص الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون الذين تم توظيفهم .

- المادة 17 :** تحدد وتائر الترقية في الدرجات المطبقة على الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين الخاضعين لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص، كما يأتي :

- حسب المدة الدنيا بالنسبة للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين،

الباب الثاني مدونة الأسلاك

- المادة 26 :** تحدد مدونة أسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين كما يأتي :
- سلك الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين،
 - سلك الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين،
 - سلك الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين.

الفصل الأول

سلك الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين

- المادة 27 :** يضم سلك الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين رتبة أستاذ مساعد استشفائي جامعي.

الفرع الأول تحديد المهام

- المادة 28 :** يكلف الأستاذ المساعد الاستشفائي الجامعي تحت رقابة المسؤول المكلف بالسلطة البيداغوجية بما يأتي :
- إعطاء تدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه،
 - تحضير وتحيين دروسه ،
 - إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر ،
 - ضمان التدريس التطبيقي للطلبة على مستوى سرير المريض و المخبر،
 - ضمان السير الحسن لامتحانات التي يكلف بها و تحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،
 - المشاركة في مداورات لجان الامتحانات،
 - المساهمة في رفع مستوى المعارف في العلوم الطبية.
- المادة 29 :** يكلف الأستاذ المساعد الاستشفائي الجامعي في مجال الصحة بما يأتي :
- ضمان كل علاج مرتبط بكفاءته، وخاصة العلاج الاختياري والعلاج ذو المستوى العالي،
 - ضمان خدمات الصحة ذات الصلة باختصاصه في المؤسسات والهيكل الاستشفائية الجامعية،

الفصل الثامن التأديب

المادة 22 : زيادة على أحكام المواد 178 إلى 181 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، وتطبيقا لأحكام المادة 182 منه، يعتبر خطأ مهنيا من الدرجة الرابعة (4) قيام الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين أو مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى .

المادة 23 : تعلن العقوبات التأديبية من الدرجتين الأولى والثانية المتخذة ضد الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين بمقرر مشترك مبرر بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة بناء على اقتراح من عميد كلية الطب و/ أو رئيس المؤسسة الصحية المعنيين، بعد شروحات كتابية من المعني.

وتعلن العقوبات التأديبية من الدرجتين الثالثة والرابعة بمقرر مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة، بناء على اقتراح من عميد كلية الطب و/ أو مدير المؤسسة الصحية المعنيين، بعد أخذ الرأي المطابق للجنة المتساوية الأعضاء المعنية المنعقدة في مجلس تأديبي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

الفصل التاسع

الأحكام العامة للإدماج

المادة 24 : يُدمج الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون المنتمون للأسلاك والرتب المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 91 - 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمذكور أعلاه، ويرسمون ويعاد تصنيفهم في الأسلاك والرتب المطابقة المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص في تاريخ سريان هذا المرسوم.

المادة 25 : يرتب الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون المذكورون في المادة 24 أعلاه في الدرجة المطابقة للدرجة التي يحوزونها في رتبهم الأصلية. ويؤخذ باقي الأقدمية المكتسبة في الرتبة الأصلية في الحسبان عند الترقية في رتبة الاستقبال .

- رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "ب"،

- رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "أ".

الفرع الأول

الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي من قسم "ب"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 37 : يكلف الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي قسم "ب"، بما يأتي:

- إعطاء تدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه،
- تحضير وتحيين دروسه،
- إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر،

- ضمان التدريس التطبيقي للطلبة على مستوى سرير المريض والمخبر،

- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،

- المشاركة في مداورات لجان الامتحان،

- المساهمة في رفع مستوى المعارف في العلوم الطبية.

المادة 38 : يكلف الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي قسم "ب" في مجال الصحة بما يأتي :

- ضمان كل علاج مرتبط بكفاءته وخاصة العلاج الاختياري والعلاج ذو المستوى العالي،

- ضمان خدمات الصحة ذات الصلة باختصاصه في المؤسسات والهيكل الاستشفائية الجامعية،

- المساهمة في تحسين فعالية المنظومة الوطنية الصحية عن طريق تنفيذ برامج النشاطات الصحية،

- المساهمة في تسلسل العلاج من علاج أساسي إلى علاج اختياري وعلاج ذي مستوى عال.

الفقرة الثانية

شروط الترقية

المادة 39 : يرقى بصفة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "ب"، الأساتذة المساعدون الاستشفائيون الجامعيون الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم الطبية.

- المساهمة في تحسين فعالية المنظومة الوطنية الصحية عن طريق تنفيذ برامج النشاطات الصحية،

- المساهمة في تسلسل العلاج من علاج ضروري إلى علاج اختياري و علاج ذي مستوى عال.

الفرع الثاني

شروط التوظيف

المادة 30 : يوظف الأستاذ المساعد الاستشفائي الجامعي عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات من بين الحائزين على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة أو شهادة معترف بمعادلتها.

المادة 31 : تفتح المسابقة لتوظيف الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي يعده بالتشاور مع الوزير المكلف بالصحة، ويحدد هذا القرار عدد المناصب المفتوحة للمسابقة في كل اختصاص وفي كل هيكل استشفائي جامعي.

تحدد كليات تنظيم وسير المسابقة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 32 : تعلن نتائج المسابقات حسب المناصب المطلوب شغلها بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

يعين المترشحون الناجحون ويرسمون في رتبة أستاذ مساعد استشفائي جامعي.

المادة 33 : يتعين على الأستاذ المساعد الاستشفائي الجامعي ممارسة وظيفته في منصب تعيينه لمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل.

المادة 34 : يفقد المترشح الذي لم يلتحق بمنصب تعيينه، الاستفادة من نجاحه في المسابقة، ولا يمكنه المشاركة في مسابقة أخرى إلا بعد انقضاء مدة ثلاث (3) سنوات.

الفرع الثالث

أحكام انتقالية

المادة 35 : يدمج في رتبة أستاذ مساعد استشفائي جامعي، الأساتذة المساعدون الاستشفائيون الجامعيون.

الفصل الثاني

سلك الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين

المادة 36 : يضم سلك الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين رتبتين (2) :

الفقرة الثانية شروط التوظيف

المادة 43 : يرقى بصفة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "أ"، عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات والأشغال البيداغوجية والعلمية، الأساتذة المحاضرون الاستشفائيون الجامعيون قسم "ب".

المادة 44 : تفتح مسابقة توظيف الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين قسم "أ" بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي يعده بالتشاور مع الوزير المكلف بالصحة، ويحدد هذا القرار عدد المناصب المفتوحة للمسابقة في كل اختصاص وهيكل استشفائي جامعي.

تحدد كفاءات تنظيم وسير المسابقة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 45 : تعلن نتائج المسابقات حسب المناصب المطلوب شغلها بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

يعلن المترشحون الناجحون ويرسمون في رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "أ".

المادة 46 : يتعين على الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي قسم "أ"، ممارسة وظيفته في منصب تعيينه لمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل.

المادة 47 : يفقد المترشح الذي لم يلتحق بمنصب تعيينه الاستفادة من نجاحه في المسابقة ولا يمكنه المشاركة في مسابقة أخرى إلا بعد انقضاء مدة ثلاث (3) سنوات.

الفقرة الثالثة أحكام انتقالية

المادة 48 : يدمج في رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "أ"، الأساتذة المحاضرون الاستشفائيون الجامعيون.

الفصل الثالث

سلك الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين

المادة 49 : يضم سلك الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين رتبة أستاذ استشفائي جامعي.

الفرع الأول

تحديد المهام

المادة 50 : يكلف الأستاذ الاستشفائي الجامعي بما يأتي :

- إعطاء تدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه،

الفقرة الثالثة أحكام انتقالية

المادة 40 : يدمج الأساتذة المساعدون الاستشفائيون الجامعيون الحائزون شهادة دكتوراه في العلوم الطبية ويرسمون ويرتبون من أجل التأسيس الأولي للرتبة في رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم "ب"، عند تاريخ سريان هذا المرسوم .

الفرع الثاني

الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي من قسم "أ"

الفقرة الأولى تحديد المهام

المادة 41 : يكلف الأستاذ المحاضر الاستشفائي الجامعي من قسم "أ" بما يأتي :

- إعطاء تدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه،
- تحضير وتحيين دروسه،

- إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر،

- ضمان التدريس التطبيقي للطلبة على مستوى سرير المريض والمخبر،

- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها وتحضير المواضيع و تصحيح أوراق الامتحانات.

- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات،
- المساهمة في رفع مستوى المعارف في العلوم الطبية،

- تأطير الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين في تحضير دروسهم .

المادة 42 : يكلف الأستاذ الاستشفائي الجامعي قسم "أ" في مجال الصحة بما يأتي :

- ضمان كل علاج مرتبط بكفاءاته، خاصة العلاج الاختياري والعلاج ذو المستوى العالي،

- ضمان خدمات الصحة ذات الصلة باختصاصه في المؤسسات والهيكل الاستشفائية الجامعية،

- المساهمة في تحسين فعالية المنظومة الوطنية الصحية عن طريق التصور وإعداد ووضع برامج النشاطات الصحية،

- المساهمة في تسلسل العلاج من علاج أساسي إلى علاج اختياري وعلاج ذي مستوى عال.

المادة 54 : تعلن نتائج المسابقات حسب المناصب المطلوب شغلها بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

يعين المترشحون الناجحون ويرسمون في رتبة أستاذ استشفائي جامعي.

المادة 55 : يتعين على الأستاذ الاستشفائي الجامعي، ممارسة وظيفته في منصب تعيينه لمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل.

المادة 56 : يفقد المترشح الذي لم يلتحق بمنصب تعيينه، الاستفادة من نجاحه في المسابقة، ولا يمكنه المشاركة في مسابقة أخرى إلا بعد انقضاء مدة ثلاث (3) سنوات.

الفرع الثالث

أحكام انتقالية

المادة 57 : يدمج في رتبة أستاذ استشفائي جامعي، الأساتذة الاستشفائيون الجامعيون.

الفصل الرابع

الأستاذ الاستشفائي

الجامعي المميز

المادة 58 : تؤسس درجة أستاذ استشفائي جامعي مميّز.

المادة 59 : تنشأ لجنة وطنية للتمييز في العلوم الطبية تكلف بتقييم النشاطات والمنشورات العلمية والبيداغوجية للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين المرشحين للتعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميّز .

وبهذه الصفة، تقدم اللجنة الوطنية للتمييز في العلوم الطبية إلى الوزير المكلف بالتعليم العالي معايير التقييم وشبكة التنقيط للموافقة عليها.

تشكل اللجنة الوطنية للتمييز في العلوم الطبية من أساتذة استشفائيين جامعيين مميّزين .

يحدد تنظيم اللجنة وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

- تحضير وتحيين دروسه،
- إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر ،

- ضمان التدريس التطبيقي للطلبة على مستوى سرير المريض وفي المخبر،

- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،

- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات ،

- المساهمة في رفع مستوى المعارف في العلوم الطبية،

- التكفل بنشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجال إعداد برامج التدريس ووضع تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات.

المادة 51 : يكلف الأستاذ الاستشفائي الجامعي في مجال الصحة بما يأتي :

- ضمان كل علاج مرتبط بكفاءته وخاصة العلاج الاختياري والعلاج ذو المستوى العالي،

- ضمان خدمات الصحة ذات الصلة باختصاصه المطلوبة لدى الهياكل والمؤسسات الاستشفائية الجامعية،

- المساهمة في تحسين فعالية المنظومة الوطنية الصحية عن طريق التصور وإعداد ووضع برامج النشاطات الصحية،

- المساهمة في تسلسل العلاج من علاج أساسي إلى علاج اختياري وعلاج ذي مستوى عال.

الفرع الثاني

شروط الترقية

المادة 52 : يرقى بصفة أستاذ استشفائي جامعي عن طريق المسابقة على أساس الشهادات والأعمال البيداغوجية والعلمية، الأساتذة المحاضرون الاستشفائيون الجامعيون قسم "أ" الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 53 : تفتح مسابقات توظيف الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي يعده بالتشاور مع الوزير المكلف بالصحة، ويحدد هذا القرار عدد المناصب حسب الاختصاصات والهياكل الاستشفائية الجامعية.

تحدد كفاءات تنظيم وسير المسابقة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

تحدد كفايات تطبيق هذه المادة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 62 : تحدد كفايات التعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميز بنص خاص.

الفرع الثالث أحكام انتقالية

المادة 63 : يعين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميز، الأساتذة الاستشفائيون الجامعيون الذين يثبتون عشرين (20) سنة من الخدمة الفعلية بهذه الصفة من بينها عشر (10) سنوات بصفة رئيس مصلحة أو رئيس قسم بالنسبة للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين للتخصصات الأساسية في العلوم الطبية، وكذا الإنتاج العلمي والبيداغوجي، بعد أخذ رأي لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

الباب الثالث

الأحكام المطبقة على المناصب العليا

المادة 64 : تطبقا للمادة 11 (الفقرة الأولى) من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، تحدد قائمة المناصب العليا كما يأتي :

- رئيس مصلحة استشفائية جامعية،
- رئيس وحدة استشفائية جامعية.

المادة 65 : تحدد المصلحة والوحدة الاستشفائية الجامعية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

الفصل الأول

تحديد المهام

المادة 66 : يكلف رئيس المصلحة الاستشفائية الجامعية، زيادة على مهام التدريس والصحة، بما يأتي :

- السهر على حسن سير المصلحة الموضوعة تحت إشرافه والانتضباط العام فيها،
- اقتراح برنامج نشاطات المصلحة سواء كانت في الميادين البيداغوجية والعلمية والصحية، عند

الفرع الأول

تحديد المهام

المادة 60 : زيادة على المهام المسندة إلى الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، يكلف الأستاذ الاستشفائي الجامعي المميز بما يأتي :

- ضمان محاضرات وحلقات وورشات على مستوى ما بعد التدرج في العلوم الطبية ،
 - استقبال الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين الذين يحضرون شهادة دكتوراه في العلوم الطبية لنصحهم وتوجيههم،
 - المشاركة في تحديد محاور البحث ذات الأولوية في مجال اختصاصه،
 - ضمان مهام الدراسات أو الاستشارة أو الخبرة أو التنسيق العلمي و/أو البيداغوجي.
- يمكن دعوة الأستاذ الاستشفائي الجامعي المميز للقيام بمهام التمثيل لدى الهيئات الوطنية أو الدولية.

الفرع الثاني

شروط التعيين

المادة 61 : يعين الأستاذ الاستشفائي الجامعي المميز، بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتميز في العلوم الطبية من بين الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين الذين يثبتون الشروط الآتية :

- خمس عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية بصفة أستاذ استشفائي جامعي ، من بينها خمس (5) سنوات بصفة رئيس مصلحة أو رئيس قسم بالنسبة للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين في التخصصات الأساسية في العلوم الطبية،

- تأطير رسائل الدكتوراه في العلوم الطبية إلى غاية المناقشة بصفة مشرف وذلك منذ التعيين في رتبة أستاذ استشفائي جامعي،

- نشر مقالات في مجلات علمية ذات سمعة معترف بها منذ التعيين في رتبة أستاذ استشفائي جامعي،

- نشر كتب ذات طابع علمي وسندات و/أو مطبوعات منذ التعيين في رتبة أستاذ استشفائي جامعي.

- الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين
قسم "أ" و "ب"،

- الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين
الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية
بهذه الصفة.

تحدد كفايات التعيين بصفة رئيس مصلحة
بالنيابة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم
العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 70 : يعلن التعيين في المنصب العالي

لرئيس وحدة، بعد التسجيل في قوائم التأهيل التي
تعد بالاشتراك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي
والوزير المكلف بالصحة، وتفتح على التوالي لكل من :

- الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين،

- الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين
قسم "أ" و "ب"،

- الأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين
الذين يثبتون سنتين (2) من الخدمة الفعلية بهذه
الصفة.

تحدد كفايات إعداد قوائم التأهيل للالتحاق
بمنصب رئيس وحدة بقرار مشترك بين الوزير المكلف
بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 71 : يعلن التعيين في المناصب العليا لرئيس

مصلحة ورئيس وحدة بقرار مشترك بين الوزير
المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 72 : يعلن التعيين بصفة رئيس مصلحة

بالنيابة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم
العالي والوزير المكلف بالصحة.

لا تتعدى النيابة في منصب رئيس مصلحة
استشفائية جامعية مدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرة
واحدة لمدة سنة وهي الفترة التي يفتح بعدها المنصب
على المسابقة.

المادة 73 : يمكن الأساتذة الباحثين الاستشفائيين

الجامعيين الترشح للالتحاق بالمنصب العليا لرئيس
مصلحة ورئيس وحدة المفتوحة للمسابقة خارج مكان
تعيينهم في أي مؤسسة أو هيكل استشفائي جامعي،
بغض النظر عن الأحكام المتعلقة بالمدد الدنيا لنشاطهم
في مناصب تعيينهم المحددة في المواد 33 و 46 و 55
أعلاه.

بداية كل سنة، على المجلس العلمي للكلية
والمركز الاستشفائي الجامعي أو المجلس الطبي
للمؤسسات الاستشفائية الضامنة لنشاط استشفائي
جامعي.

- إعداد مشاريع المصلحة والسهر على تنفيذها،

- تنسيق نشاطات التدريس والبحث ونشاطات
الصحة في المصلحة،

- اقتراح كل وسيلة أو إجراء من شأنهما تسهيل
السير الفعال في المصلحة،

- إعداد تقرير سنوي، موجه للهيئات المذكورة
أعلاه، حول تنفيذ البرنامج المقرر.

المادة 67 : يكلف رئيس الوحدة الاستشفائية

الجامعية، زيادة على مهام التدريس و الصحة، وتحت
سلطة رئيس المصلحة، بما يأتي :

- السهر على حسن سير الوحدة الموضوعية تحت
إشرافه والانضباط العام فيها،

- السهر على حسن سير التدريس والنشاطات
الصحية في الوحدة،

- اقتراح كل وسيلة أو إجراء من شأنهما تحسين
فعالية سير الوحدة على رئيس المصلحة،

- إعداد تقرير سنوي، موجه لرئيس المصلحة،
حول تنفيذ البرنامج المقرر.

الفصل الثاني

شروط التعيين

المادة 68 : يعين رئيس المصلحة الاستشفائية

الجامعية عن طريق المسابقة على أساس الشهادات
والأعمال العلمية والبيداغوجية من بين :

- الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين،

- الأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين
قسم "أ" الذين يثبتون سنتين (2) من الخدمة الفعلية
بهذه الصفة.

تحدد كفايات تنظيم المسابقة وإجرائها بقرار
مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير
المكلف بالصحة.

المادة 69 : في انتظار تنظيم مسابقات الالتحاق

بالمنصب العالي لرئيس المصلحة، يمكن تعيين رئيس
مصلحة لشغل المنصب بالنيابة من بين :

- الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين،

الباب الرابع
تصنيف الرتب و الزيادات
الاستدلالية للمناصب العليا

الفصل الأول
تصنيف الرتب

المادة 74 : تطبيقا لأحكام المادة 118 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدد تصنيف الرتب التابعة لأسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين طبقا للجدول الآتي :

التصنيف		الرتب	الأسلاك
الرقم الاستدلالي الأدنى	خارج الصنف		
1480	قسم فرعي 7	أستاذ استشفائي جامعي	أستاذ استشفائي جامعي
1280	قسم فرعي 6	أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم " أ "	أستاذ محاضر استشفائي جامعي
1200	قسم فرعي 5	أستاذ محاضر استشفائي جامعي قسم " ب "	
1055	قسم فرعي 3	أستاذ مساعد استشفائي جامعي	أستاذ مساعد استشفائي جامعي

الباب الخامس
أحكام خاصة

المادة 78 : يدمج الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من جنسية أجنبية، العاملون بالجزائر والحائزون إحدى الرتب المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي، الذين اكتسبوا الجنسية الجزائرية، في الرتبة المحصل عليها ابتداء من تاريخ اكتسابهم الجنسية الجزائرية .

المادة 79 : يوظف بصفة أستاذ استشفائي جامعي أو بصفة أستاذ محاضر استشفائي جامعي، الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من جنسية جزائرية الذين يثبتون على التوالي رتبة أستاذ استشفائي جامعي أو رتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي أو رتبة معترف بمعادلتها لإحدى هاتين الرتبتين محصل عليها في الخارج .

المادة 80 : يدمج أو يوظف، حسب الحالة، الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون المذكورون في المادتين 78 و 79 أعلاه، ويرسمون في نفس التاريخ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 75 : تحدد كفاءات مكافأة النشاطات الصحية التي يقوم بها الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون بمرسوم.

المادة 76 : زيادة على مرتب الأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتقاضى الأستاذ الاستشفائي الجامعي المميز تعويضا عن التميز يحدد مبلغه وكفاءات دفعه بمرسوم.

الفصل الثاني

الزيادة الاستدلالية للمناصب العليا

المادة 77 : تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تحدد الزيادة الاستدلالية للمناصب العليا المطابقة لأسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين وفقا للجدول الآتي :

الزيادة الاستدلالية		المنصب العالي
الرقم الاستدلالي	المستوى	
705	14	رئيس مصلحة استشفائية جامعية
495	12	رئيس وحدة استشفائية جامعية

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 363 المؤرخ في 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983 والمتعلق بممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 243 المؤرخ في 16 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين العالي، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفية منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

المادة 81 : تحتسب الأقدمية المكتسبة للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المذكورين في المادتين 78 و 79 أعلاه، بنسبة 1,4 % عن كل سنة نشاط.

المادة 82 : تؤخذ الأقدمية المكتسبة في الخارج بالنسبة للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المذكورين في المادتين 78 و 79 أعلاه في الحسبان من أجل الترقية والتعيين في منصب عال أو التعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميز.

المادة 83 : تحدد كفاءات تطبيق الأحكام الواردة في المادتين 78 و 79 أعلاه، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

الباب السادس

أحكام نهائية

المادة 84 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 85 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 - 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمذكور أعلاه، غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 86 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

يرسم ما يأتي :**الباب الأول****أحكام عامة****الفصل الأول****مجال التطبيق**

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 3 و 11 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يهدف هذا المرسوم إلى توضيح الأحكام الخاصة المطبقة على الموظفين المنتمين لأسلاك الأساتذة الباحثين وتحديد المدونة المرتبطة بها وكذا شروط الالتحاق بالرتب ومناصب الشغل المطابقة لها.

المادة 2 : يكون الأساتذة الباحثون المذكورون في المادة الأولى أعلاه، في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن مهمة التكوين العالي.

الفصل الثاني**الحقوق والواجبات**

المادة 3 : يخضع الأساتذة الباحثون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي الخاص للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه. كما يخضعون للنظام الداخلي للمؤسسات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادة 4 : يؤدي الأساتذة الباحثون، من خلال التعليم والبحث، مهمة الخدمة العمومية للتعليم العالي.

و بهذه الصفة، يتعين عليهم القيام بما يأتي :

- إعطاء تدريس نوعي ومحين مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية ومطابقا للمقاييس الأدبية والمهنية،

- المشاركة في إعداد المعرفة وضمان نقل المعارف في مجال التكوين الأولي والمتواصل،

- القيام بنشاطات البحث التكويني لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم لممارسة وظيفة أستاذ باحث.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري، بالنسبة للموظفين وأعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 236 المؤرخ في 25 صفر عام 1415 الموافق 3 غشت سنة 1994 الذي يحدد كفاءات تطبيق المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، المعدل والمتمم والمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العالين ومستخدمو البحث وأعاون عموميون آخرون باعتبارها عملا ثانويا، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

المادة 10 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين لشغل مناصب عليا هيكلية أو وظيفية لدى المؤسسات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

وفي هذه الحالة، يتغير حجمهم الساعي للتدريس، وفق طبيعة هذه المسؤوليات حسب كفاءات تحدد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

لا يرخص للأساتذة الباحثين الشاغلين لمناصب عليا، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادة 11 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، في إطار اتفاقيات بين مؤسساتهم وقطاعات الأنشطة الأخرى، لضمان دراسات وخبرة وضبط مناهج تتطلبها احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

يستفيد الأساتذة الباحثون من مكافأة خدماتهم حسب الكفاءات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 12 : لا يرخص للأساتذة الباحثين الممارسين نشاطا مربحا، تطبيقا للمادة 44 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادة 13 : يستفيد الأساتذة الباحثون من رخص الغياب دون فقدان الراتب، للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات ذات الطابع الوطني أو الدولي التي تتصل بنشاطاتهم المهنية حسب الكفاءات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 14 : يمكن الأساتذة والأساتذة المحاضرين قسم "أ"، الذين مارسوا مدة خمس (5) سنوات متتالية بهذه الصفة، الاستفادة مرة واحدة خلال مسارهم المهني من عطلة علمية مدتها سنة واحدة لتمكينهم من تجديد معارفهم والمساهمة بذلك في تحسين النظام البيداغوجي والتنمية العلمية الوطنية. و يعتبرون طوال هذه السنة في وضعية نشاط.

وفي هذا الإطار، تجمع سنوات الممارسة في رتبة الأساتذة المحاضرين قسم "أ" مع سنوات الممارسة بصفة أستاذ.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

المادة 15 : يمكن الأساتذة المساعدين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من انتداب، وفق الشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادة 5 : يستفيد الأساتذة الباحثون من كل الشروط الضرورية لتأدية مهامهم وترقيتهم الجامعية وكذا شروط النظافة والأمن المرتبطة بطبيعة نشاطاتهم.

المادة 6 : يتعين على الأساتذة الباحثين، ضمان خدمة التدريس وفقا للحجم الساعي السنوي المرجعي المحدد بـ 192 ساعة دروس. ويقابل هذا الحجم الساعي 288 ساعة من الأعمال الموجهة أو 384 ساعة من الأعمال التطبيقية طبقا للمعادلة الآتية:

ساعة (1) من الدروس تعادل ساعة ونصف (1.5) من الأعمال الموجهة وتساوي ساعتين (2) من الأعمال التطبيقية.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 7 : يمكن الأساتذة المساعدين الذين يحضرون رسالة الدكتوراه الاستفادة من تكييف حجمهم الساعي للتدريس.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 8 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، في إطار التكوين العالي في الطور الأول المنصوص عليه في القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، لممارسة الإشراف الذي يتطلب متابعة دائمة للطالب.

و بهذه الصفة :

- يساعدون الطالب في عمله الشخصي (تنظيم وتسيير جدول توقيته وتعلم وسائل العمل الخاصة بالجامعة... الخ)،

- يساعدون الطالب في أداء عمله التوثيقي (التحكم في الآلات البليوغرافية واستعمال المكتبة)،

- يساعدون الطالب على اكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين.

المادة 9 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، لممارسة نشاطات البحث العلمي في فرق أو مخابر البحث وإدارتها وكذا تأطير التكوين في الدكتوراه.

تمارس هذه النشاطات، في إطار التزام فردي مرفق بدفتر شروط خاضع لتقييم سنوي.

تحدد شروط ممارسة هذه النشاطات وكفاءات مكافأتها بموجب مرسوم.

- الإحالة على الاستيداع: 5 %،

- خارج الإطار: 5 %.

تحسب هذه النسب، استنادا إلى التعداد الحقيقي لكل رتبة.

الفصل الخامس

حركات النقل

المادة 21: بغض النظر عن أحكام المادة 158 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليوسنة 2006 والمذكور أعلاه، لا يمكن تحويل الأستاذ الباحث إلا بطلب منه.

الفصل السادس

التكوين

المادة 22: يتعين على الإدارة أن تنظم، بصفة دائمة، تكوينا متواصلا لفائدة الأساتذة الباحثين يهدف إلى تحسين مستواهم ولتطوير مؤهلاتهم المهنية وكذا تحيين معارفهم في مجال نشاطاتهم وفق الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

الفصل السابع

التقييم

المادة 23: يخضع الأساتذة الباحثون إلى تقييم متواصل ودوري.

وبهذه الصفة، يتعين عليهم إعداد تقرير سنوي عن نشاطاتهم العلمية والبيداغوجية عند نهاية السنة الجامعية بغرض تقييمه من طرف الهيئات العلمية والبيداغوجية المؤهلة.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثامن

التأديب

المادة 24: زيادة على أحكام المواد 178 إلى 181 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليوسنة 2006 والمذكور أعلاه، وتطبيقا للمادة 182 منه، يعتبر خطأ مهنيا من الدرجة الرابعة (4) قيام الأساتذة الباحثين أو مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

الفصل الثالث

التوظيف والتثبيت والترقية والترقية في الدرجة

المادة 16: يوظف الأساتذة الباحثون الخاضعون لهذا المرسوم، بصفة متربصين ويلزمون بتأدية تربص تجريبي مدته سنة واحدة.

بعد انتهاء مدة التربص التجريبي، يرسم المتربصون، أو يخضعون لفترة تربص تجريبي أخرى لنفس المدة ولمرة واحدة فقط، أو يسرحون دون إشعار مسبق أو تعويض.

المادة 17: يعلن عن ترسيم الأساتذة الباحثين من طرف مسؤول المؤسسة باقتراح من عميد الكلية أو من مدير المعهد أو من رئيس قسم المدرسة، بعد أخذ رأي:

- اللجنة العلمية للقسم، بالنسبة للكلية والمدرسة،

- المجلس العلمي للمعهد، بالنسبة للمعهد لدى الجامعة ومعهد المركز الجامعي.

تخضع بالضرورة، اقتراحات تمديد التربص والتسريح لرأي هيئة التقييم البيداغوجية والعلمية الأعلى مباشرة.

المادة 18: تطبيقا للمادة 108 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليوسنة 2006 والمذكور أعلاه، يعفى من التربص الأساتذة الباحثون الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة أعلى مباشرة في نفس السلك أو في سلك أعلى مباشرة.

المادة 19: تحدد وتائر الترقية في الدرجات المطبقة على الأساتذة الباحثين كما يأتي:

- حسب المدة الدنيا بالنسبة للأساتذة،
- حسب المدتين الدنيا والمتوسطة بالنسبة للأساتذة المحاضرين،
- حسب المدد الدنيا والمتوسطة والقصوى بالنسبة للأساتذة المساعدين.

الفصل الرابع

الوضعيات القانونية الأساسية

المادة 20: تحدد النسب القصوى للأساتذة الباحثين المحتمل وضعهم، بناء على طلبهم، في إحدى الوضعيات القانونية الأساسية المعينة أدناه، بالنسبة إلى كل مؤسسة كما يأتي:

- الانتداب: 10 %،

الفصل التاسع الأحكام العامة للادماج

المادة 25 : يدمج الأساتذة الباحثون المنتمون لأسلاك ورتب شعبية التعليم والتكوين العالين المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمذكور أعلاه، ويرسمون ويعاد تصنيفهم، عند بداية سريان مفعول هذا المرسوم، في الأسلاك والرتب المطابقة، المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص.

المادة 26 : يرتب الأساتذة الباحثون المذكورون في المادة 25 أعلاه، في الدرجة المطابقة للدرجة التي يحوزونها في رتبهم الأصلية. ويؤخذ باقي الأقدمية المكتسبة في الرتبة الأصلية في الحسبان عند الترقية في رتبة الاستقبال.

المادة 27 : يدمج المتربصون الذين عينوا قبل أول يناير سنة 2008 بصفة متربصين ويرسمون بعد استكمال الفترة التجريبية المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمذكور أعلاه.

الباب الثاني مدونة الأسلاك

المادة 28 : تحدد مدونة أسلاك الأساتذة الباحثين كما يأتي :

- سلك المعيدين،

- سلك الأساتذة المساعدين،

- سلك الأساتذة المحاضرين،

- سلك الأساتذة.

الفصل الأول سلك المعيدين

المادة 29 : يبقى سلك المعيدين في طريق الزوال.

الفرع الأول تحديد المهام

المادة 30 : يكلف المعيد بما يأتي :

- ضمان الأعمال الموجهة أو الأعمال التطبيقية حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه،
- تصحيح أوراق الامتحانات التي يكلف بها،
- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات،
- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية،

الفرع الثاني أحكام انتقالية

المادة 31 : يدمج في رتبة معيد، المعيدون.

الفصل الثاني

سلك الأساتذة المساعدين

المادة 32 : يضم سلك الأساتذة المساعدين رتبتين (2) :

- رتبة الأستاذ المساعد قسم "ب"،

- رتبة الأستاذ المساعد قسم "أ".

الفرع الأول

الأستاذ المساعد قسم "ب"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 33 : يكلف الأستاذ المساعد قسم "ب" بما يأتي :

- ضمان الأعمال الموجهة أو الأعمال التطبيقية، حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه،

- تصحيح أوراق الامتحانات التي يكلف بها،

- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات،

- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية،

- استقبال الطلبة ثلاث (3) ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم.

الفقرة الثانية

شروط التوظيف والترقية

المادة 34 : يوظف بصفة أستاذ مساعد قسم "ب" بمقرر من مسؤول المؤسسة :

- على أساس الشهادة، الحائزون دكتوراه دولة أو شهادة دكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها،

- عن طريق المسابقة على أساس الشهادة، الحائزون شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها.

يجب أن تكون شهادة الماجستير المحصل عليها في إطار المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت 1998، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، أو الشهادة المعترف بمعادلتها بتقدير "قريب من الحسن" على الأقل.

عينوا في منصب عال مكلف بالدروس المنصوص عليه في المادة 50 من المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

الفصل الثالث

سلك الأساتذة المحاضرين

المادة 40 : يضم سلك الأساتذة المحاضرين رتبتين (2) :

- رتبة أستاذ محاضر قسم "ب"،
- رتبة أستاذ محاضر قسم "أ".

الفرع الأول

الأستاذ المحاضر قسم "ب"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 41 : يكلف الأستاذ المحاضر قسم "ب" بما يأتي:

- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه،
- تحضير وتحيين دروسه،
- ضمان إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر،
- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها،
- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،
- المشاركة في أشغال فرقته و/أو لجنته البيداغوجية،
- ضمان تأطير نشاطات التكوين الخارجي للطلبة،
- استقبال الطلبة ثلاث (3) ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم.

الفقرة الثانية

شروط الترقية

المادة 42 : يرقى بصفة أستاذ محاضر قسم "ب" بمقرر من مسؤول المؤسسة :

- الأساتذة المساعدون قسم "ب" المرسمون، الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها،
- الأساتذة المساعدون قسم "أ" الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها.

المادة 35 : يرقى بصفة أستاذ مساعد قسم "ب" على أساس الشهادة، المعيدون الذين تحصلوا بعد توظيفهم على شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها.

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

المادة 36 : يدمج في رتبة أستاذ مساعد قسم "ب"، الأساتذة المساعدون المرسمون والمتريصون.

الفرع الثاني

الأستاذ المساعد قسم "أ"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 37 : يكلف الأستاذ المساعد قسم "أ" بما يأتي :

- ضمان التدريس في شكل دروس و/أو عند الاقتضاء في شكل أعمال موجهة أو أعمال تطبيقية، حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه،
- تحضير وتحيين دروسه،
- تصحيح أوراق الامتحانات التي يكلف بها،
- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات،
- المشاركة في أشغال فرقته أو لجنته البيداغوجية،
- استقبال الطلبة ثلاث (3) ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم.

الفقرة الثانية

شروط الترقية

المادة 38 : يرقى في رتبة أستاذ مساعد قسم "أ" بمقرر من مسؤول المؤسسة، الأساتذة المساعدون قسم "ب" المرسمون والذين يثبتون ثلاثة (3) تسجيلات متتالية في الدكتوراه، بناء على اقتراح من عميد الكلية، أو من مدير المعهد أو من رئيس قسم المدرسة، بعد أخذ رأي :

- اللجنة العلمية للقسم بالنسبة للكلية والمدرسة،
- المجلس العلمي للمعهد بالنسبة للمعهد لدى الجامعة ومعهد المركز الجامعي.

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

المادة 39 : يدمج، قصد التأسيس الأولي للرتبة، ويرسم ويرتب في رتبة أستاذ مساعد قسم "أ"، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، الأساتذة المساعدون الذين

- الأساتذة المساعدون قسم "أ" الحاصلون على دكتوراه دولة أو على شهادة معترف بمعادلتها،

- الأساتذة المساعدون قسم "ب" المرسمون ، الحاصلون على دكتوراه دولة أو على شهادة معترف بمعادلتها.

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

المادة 46 : يدمج في رتبة أستاذ محاضر قسم "أ"، الأساتذة المحاضرون.

الفصل الرابع

سلك الأساتذة

المادة 47 : يضم سلك الأساتذة رتبة أستاذ.

المادة 48 : تؤسس لجنة جامعية وطنية تتكفل بتقييم النشاطات والمنشورات العلمية والبيداغوجية، للأساتذة المحاضرين قسم "أ" المرشحين للترقية لرتبة أستاذ.

تعد اللجنة الجامعية الوطنية معايير التقييم وشبكة التنقيط المتعلقة بها وتعرضها على الوزير المكلف بالتعليم العالي للموافقة عليها.

يعين أعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين المنتمين لسلك الأساتذة الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات أقدمية بهذه الصفة على الأقل.

يحدد تنظيم اللجنة وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفرع الأول

تحديد المهام

المادة 49 : يكلف الأستاذ بما يأتي:

- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.

- تحضير وتحسين دروسه،

- إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر،

- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها،

- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

المادة 43 : يدمج بصفة أستاذ محاضر قسم "ب"، قصد التأسيس الأولي للرتبة، ويرسم ويرتب عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم، الأساتذة المساعدون المرسمون الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها.

الفرع الثاني

الأستاذ المحاضر قسم "أ"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 44 : يكلف الأستاذ المحاضر قسم "أ" بما يأتي :

- ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه،

- تحضير وتحسين دروسه،

- ضمان إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي آخر،

- ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها،

- المشاركة في مداورات لجان الامتحانات وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات،

- المشاركة في أشغال فرقته و/أو لجنته البيداغوجية،

- المشاركة في نشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجالات إعداد برنامج التعليم ووضع أشكال تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات،

- ضمان تأطير الأساتذة المساعدين في إعداد وتحسين الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية،

- ضمان تأطير التكوين البيداغوجي للأساتذة المتريصين،

- ضمان تأطير نشاطات التكوين الخارجي للطلبة،

- استقبال الطلبة ثلاث (3) ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم.

الفقرة الثانية

شروط الترقية

المادة 45 : يرقى بصفة أستاذ محاضر قسم "أ" بمقرر من مسؤول المؤسسة :

- الأساتذة المحاضرون قسم "ب" الذين يثبتون تأهيلا جامعيًا أو درجة معترف بمعادلتها،

الفرع الأول**تحديد المهام**

المادة 54 : زيادة على المهام الموكلة للأساتذة، يكلف الأستاذ المميز بما يأتي :

- ضمان محاضرات وحلقات وورشات على مستوى التكوين في الدكتوراه،
- استقبال طلبة الدكتوراه من أجل نصحتهم وتوجيههم،
- المشاركة في تحديد محاور البحث ذات الأولوية في ميدانهم،
- ضمان مهام الدراسات والاستشارة والخبرة أو التنسيق العلمي و/أو البيداغوجي.

يمكن دعوة الأستاذ المميز للقيام بمهام التمثيل لدى الهيئات الوطنية أو الدولية.

الفرع الثاني**شروط التعيين**

المادة 55 : يعين في درجة أستاذ مميز، بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتميز، الأساتذة الذين يستوفون الشروط الآتية :

- خمس عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية بصفة أستاذ،
 - تأطير مذكرات الماجستير و/أو رسائل الدكتوراه، إلى غاية مناقشتها بصفة مشرف، وذلك منذ التعيين في رتبة أستاذ،
 - نشر مقالات في مجلات علمية ذات سمعة معترف بها منذ تعيينهم في رتبة أستاذ،
 - نشر كتب ذات طابع علمي وسندات و/أو مطبوعات منذ تعيينهم في رتبة أستاذ.
- تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 56 : تحدد كفاءات التعيين في درجة أستاذ مميز بموجب نص خاص.

الفرع الثالث**أحكام انتقالية**

المادة 57 : يعين في درجة أستاذ مميز، الأساتذة الذين يثبتون، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، عشرين (20) سنة خدمة فعلية بهذه الصفة، وإنتاج علمي وبيداغوجي منذ الالتحاق برتبة أستاذ، بعد أخذ رأي مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

- المشاركة في أشغال فرقته و/أو لجنته البيداغوجية،

- ضمان تأطير الأساتذة المساعدين في إعداد وتعيين الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية،

- ضمان تأطير التكوين البيداغوجي للأساتذة المتربصين،

- ضمان نشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجالات إعداد برنامج التعليم ووضع أشكال تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات،

- استقبال الطلبة ثلاث (3) ساعات في الأسبوع من أجل نصحتهم وتوجيههم.

الفرع الثاني**شروط الترقية**

المادة 50 : يرقى إلى رتبة أستاذ، بعد أخذ رأي اللجنة الجامعية الوطنية، الأساتذة المحاضرون قسم "أ" الذين يثبتون خمس (5) سنوات نشاط فعلي بهذه الصفة والمسجلون في قائمة التأهيل المعدة من قبل الوزير المكلف بالتعليم العالي.

تعلن الترقية إلى رتبة أستاذ بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو عند الاقتضاء بقرار مشترك مع الوزير المعني.

الفرع الثالث**أحكام انتقالية**

المادة 51 : يدمج في رتبة أستاذ، الأساتذة.

الفصل الخامس**الأستاذ المميز**

المادة 52 : تؤسس درجة أستاذ مميز.

المادة 53 : تؤسس لجنة وطنية للتميز تكلف بتقييم النشاطات والمنشورات العلمية والبيداغوجية للأساتذة المرشحين للتعين في درجة أستاذ مميز.

تعد اللجنة الوطنية للتميز معايير التقييم وشبكة التنقيط المتعلقة بها وتعرضها على الوزير المكلف بالتعليم العالي للموافقة عليها.

يعين أعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين الذين يثبتون درجة أستاذ مميز.

يحدد تنظيم اللجنة وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الباب الثالث

الأحكام المطبقة على المناصب العليا

المادة 58 : تطبيقاً لأحكام المادة 11 (الفقرة الأولى) من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، تحدد قائمة المناصب العليا المطابقة لأسلاك الأساتذة الباحثين كما يأتي :

- مسؤول فريق ميدان التكوين،
- مسؤول فريق شعبة التكوين،
- مسؤول فريق الاختصاص.

المادة 59 : يحدد عدد المناصب العليا المنصوص عليها في المادة 58 أعلاه، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والوزير المعني، عند الاقتضاء، والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الأول

تحديد المهام

المادة 60 : يكلف مسؤول فريق ميدان التكوين بما يأتي :

- تنشيط أعمال فريق ميدان التكوين،
- اقتراح البرنامج البيداغوجي لمسارات التكوين،
- إعداد ممرات بين مسارات التكوين للسماح بالتوجيه التدريجي للطلبة،
- وضع مناهج بيداغوجية متوافقة،
- تنظيم تقييم أشكال التكوين والتدريس،
- السهر على انسجام المسارات وإبداء الرأي فيما يخص جدوى مسار التكوين أو تعديله،
- السهر على الانسجام العام للتربصات المنصوص عليها في التكوين،
- مساعدة رئيس القسم في التسيير البيداغوجي للتكوين العالي في التدرج.

المادة 61 : يكلف مسؤول فريق شعبة التكوين بما يأتي:

- تنشيط أعمال فريق شعبة التكوين،
- اقتراح قائمة الاختصاصات التي تكون الشعبة،
- اقتراح فتح أو غلق اختصاصات في الشعبة،
- متابعة وضع الإشراف في الطور الأول،

- وضع طريقة إنجاز ومتابعة التربصات،
- اقتراح إجراءات بيداغوجية من أجل السير الحسن للجدوع المشتركة للتكوين العالي للتدرج.

المادة 62 : يكلف مسؤول فريق الاختصاص بما يأتي :

- تنشيط أعمال فريق الاختصاص،
- السهر على إنجاز أهداف التكوين في الاختصاص الذي يكلف به،
- اقتراح كل تدبير من شأنه تحسين برنامج تكوين الاختصاص،
- ترقيية وتنشيط أليات الإدماج المهني للمتخرجين،
- اقتراح تدابير بيداغوجية من أجل السير الحسن لاختصاصات التكوين العالي للتدرج.

الفصل الثاني

شروط التعيين

المادة 63 : يعين مسؤول فريق ميدان التكوين لمدة ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، من بين الأساتذة أو الأساتذة المحاضرين قسم "أ"، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو، عند الاقتضاء، بقرار مشترك مع الوزير المعني، بناء على اقتراح من مسؤول المؤسسة بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

المادة 64 : يعين مسؤول فريق شعبة التكوين لمدة ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، من بين الأساتذة المحاضرين قسمي "أ" و"ب" والأساتذة المساعدين قسم "أ"، بمقرر من مسؤول المؤسسة، بناء على اقتراح من عميد الكلية أو من مدير المعهد أو من رئيس القسم، بعد أخذ رأي المجلس العلمي للكلية أو المعهد أو المدرسة.

المادة 65 : يعين مسؤول فريق الاختصاص لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، من بين الأساتذة الباحثين الذين يثبتون رتبة أستاذ مساعد قسم "أ" على الأقل، بمقرر من مسؤول المؤسسة، بناء على اقتراح من عميد الكلية أو من مدير المعهد أو من رئيس القسم، بعد أخذ رأي المجلس العلمي للكلية أو المعهد أو المدرسة.

المادة 66 : تحدد تشكيلة فريق ميدان التكوين وفريق شعبة التكوين وفريق الاختصاص وكيفية سيرها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الباب الرابع
تصنيف الرتب والزيادات الاستدلالية للمناصب العليا

الفصل الأول
تصنيف الرتب

المادة 67 : تطبيقا للمادة 118 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدد تصنيف الرتب التابعة لأسلاك الأساتذة الباحثين طبقا للجدول الآتي :

التصنيف		الرتب	الأسلاك
الرقم الاستدلالي الأدنى	الصف		
1480	قسم فرعي 7	أستاذ	أستاذ
1280	قسم فرعي 6	أستاذ محاضر قسم "أ"	أستاذ محاضر
1125	قسم فرعي 4	أستاذ محاضر قسم "ب"	
1055	قسم فرعي 3	أستاذ مساعد قسم "أ"	أستاذ مساعد
930	قسم فرعي 1	أستاذ مساعد قسم "ب"	
578	الصف 13	معيد	معيد

الباب الخامس
أحكام خاصة

المادة 70 : يدمج الأساتذة الباحثون من جنسية أجنبية العاملون في الجزائر، والذين اكتسبوا الجنسية الجزائرية والحائزون إحدى الرتب المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص، في الرتبة المحصل عليها ابتداء من تاريخ اكتساب الجنسية الجزائرية.

المادة 71 : يوظف بصفة أستاذ أو أستاذ محاضر، الأساتذة الباحثون من جنسية جزائرية الذين يثبتون رتبة أستاذ أو رتبة أستاذ محاضر أو رتبة معترف بمعادلتها محصل عليها في الخارج.

المادة 72 : يدمج أو يوظف، حسب الحالة، الأساتذة الباحثون المذكورون في المادتين 70 و 71 أعلاه، ويرسمون في نفس التاريخ، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو عند الاقتضاء، بقرار مشترك مع الوزير المعني.

المادة 73 : تحسب الأقدمية المكتسبة من الأساتذة الباحثين المذكورين في المادتين 70 و 71 أعلاه، في إطار تعويض الخبرة المهنية، بنسبة 1,4 % عن كل سنة نشاط.

المادة 68 : يستفيد الأستاذ المميز، زيادة على الراتب الذي يتقاضاه الأستاذ، تعويض التميز الذي يحدد مبلغه وشروط دفعه بموجب مرسوم.

الفصل الثاني

الزيادة الاستدلالية للمناصب العليا

المادة 69 : تطبيقا للمادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تحدد الزيادة الاستدلالية المطابقة لأسلاك الأساتذة الباحثين، طبقا للجدول الآتي :

الزيادة الاستدلالية		المناصب العليا
الرقم الاستدلالي	المستوى	
495	12	مسؤول فريق ميدان التكوين
405	11	مسؤول فريق شعبية التكوين
325	10	مسؤول فريق الاختصاص

- و بمقتضى الأمر رقم 03 - 05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كليات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 - 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العالين ومستخدمو البحث والأعاون العموميون الآخرون باعتبارها عملا ثانويا، المعدل،

المادة 74 : تؤخذ الأقدمية المكتسبة من طرف الأساتذة الباحثين المذكورين في المادتين 70 و 71 أعلاه، بعين الاعتبار في الترقيّة في رتبة أو سلك عال وكذا للتعين في منصب عال أو في درجة أستاذ مميز.

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة 75 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 76 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمذكور أعلاه، المخالفة لهذا المرسوم.

غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 77 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم



مرسوم تنفيذي رقم 08 - 131 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- تصميم مواد وطرق وأنظمة و/أو المساهمة بشكل حاسم في تحسينها،
- تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة،
- ضمان تثمين نتائج البحث،
- المساهمة في اقتناء الإعلام العلمي والتقني، والثقافة العلمية والتقنية ونشرهما في المجتمع،
- المساهمة في تحسين المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية.

المادة 5: يتعين على الإدارة، في إطار التنظيم المعمول به، ضمان كل الشروط الضرورية لتأدية المهام القانونية الأساسية للباحثين الدائمين الخاضعين لهذا المرسوم وتحقيق ترقية المهنة.

كما يستفيدون من شروط النظافة والأمن المرتبطة بطبيعة نشاطاتهم.

المادة 6: يمكن السماح للباحثين الدائمين الالتحاق بمواقع عملهم خارج أوقات العمل القانونية، حسب كفاءات وشروط تحدّد بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.

المادة 7: يمكن دعوة الباحثين الدائمين في ظلّ احترام مهامهم القانونية الأساسية، للمشاركة في أعمال التقييم والخبرة في المجالس واللجان أو لجان المناقشة المرتبطة بميدان اختصاصهم.

المادة 8: يمكن دعوة الباحثين الدائمين، في إطار اتفاقيات بين مؤسساتهم وقطاعات الأنشطة الأخرى، ضمان المساعدة التقنية والدراسات والبحث والتكوين أو نقل المعرفة.

وبهذه الصفة، يستفيدون من مكافأة خدماتهم وفق الكفاءات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 9: لا يرخّص للباحثين الدائمين الممارسين نشاطا مربحا، تطبيقا للمادة 44 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادة 10: يمكن الباحثين الدائمين أن يتولوا مناصب عليا هيكلية أو وظيفية في المؤسسات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

وبهذه الصفة، لا يرخّص لهم بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

يرسم ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

مجال التطبيق

المادة الأولى: تطبيقا للمادة 3 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يهدف هذا المرسوم إلى توضيح الأحكام الخاصة المطبقة على أسلاك الباحثين الدائمين وتحديد مدونة أسلاكهم وكذا شروط الالتحاق بمختلف الرتب المطابقة لها.

المادة 2: يمارس الباحثون الدائمون الذين يخضعون لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص، نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

يمكن وضع أسلاك الباحثين الدائمين في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن نشاط البحث العلمي بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الثاني

الحقوق والواجبات

المادة 3: يخضع الباحثون الدائمون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي الخاص للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، وكذا للنظام الداخلي للمؤسسة التي يمارسون فيها.

المادة 4: يضمن الباحثون الدائمون نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تحقيق الأهداف المحددة في القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

وبهذه الصفة، يتعين عليهم ما يأتي :

- العمل على زيادة قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها وتحويلها وتطبيقها في جميع قطاعات النشاطات،

- المساهمة في إعداد وإنماء المعارف العلمية،

المادة 17 : يمكن دعوة الباحث الدائم، ضمان نشاطات تأطير التكوين في الدكتوراه في إطار التزام فردي مرفق بدفتر شروط خاضع لتقييم سنوي.

تحدد شروط ممارسة هذه النشاطات وكيفيات مكافأتها بموجب مرسوم.

الفصل الثالث

التوظيف والترخيص والتسجيل والترقية والترقية في الدرجة

الفرع الأول

التوظيف والترقية

المادة 18 : يوظف الباحثون الدائمون الخاضعون لهذا القانون الأساسي الخاص ويرقون، وفق الشروط المنصوص عليها أدناه.

الفرع الثاني

الترخيص والتسجيل والترقية في الدرجة

المادة 19 : تطبقا للمادتين 83 و84 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعين المترشحون الذين يوظفون في الأسلاك والرتب التي يحكمها هذا القانون الأساسي الخاص بصفة مترشحين بموجب قرار أو مقرر من السلطة المخولة صلاحيات التعيين. ويلزمون باستكمال الترخيص التجريبي الذي تكون مدته سنة واحدة.

المادة 20 : يرسم المترشحون بعد انتهاء مدة الترخيص التجريبي، أو يخضعون لفترة ترخيص أخرى لنفس المدة ولمرة واحدة فقط، أو يسرحون دون إشعار مسبق أو تعويض.

المادة 21 : يرسم الباحثون الدائمون بعد أخذ رأي المجلس العلمي للمؤسسة.

المادة 22 : تطبقا للمادة 83 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعفى من الترخيص التجريبي، المترشحون الذين تم توظيفهم في رتبة مدير البحث.

المادة 23 : تطبقا للمادة 108 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعفى من الترخيص التجريبي، الباحثون الدائمون الذين تمت ترقيتهم إلى الرتبة الأعلى مباشرة في نفس السلك أو في السلك الأعلى مباشرة.

المادة 11 : يستفيد الباحثون الدائمون من رخص الغياب دون فقدان الراتب، للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات ذات الطابع الوطني أو الدولي ذات الصلة بنشاطهم المهني، وفق الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 12 : تضمن حرية التحليل والتفسير العلمي لنتائج أشغال الباحثين الدائمين، في إطار احترام قواعد أدبيات وأخلاقيات المهنة، تطبيقا للمادة 30 من القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه.

المادة 13 : يمكن مدير البحث وأستاذ البحث قسم "أ"، اللذين مارسا مدة خمس (5) سنوات متتالية بهذه الصفة، الاستفادة من عطلة علمية مدتها سنة (1) مرة واحدة خلال مسارهما المهني لدى مؤسسات بحث وطنية أو أجنبية، لاكتساب معارف علمية وتكنولوجية جديدة. يعتبرون طوال هذه الفترة في وضعية نشاط.

وفي هذا الإطار تجمع سنوات الممارسة بصفة أستاذ بحث قسم "أ" مع سنوات الممارسة بصفة مدير البحث.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

المادة 14 : يمكن الباحثين الدائمين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من انتداب حسب الشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 03 - 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادة 15 : يمكن الباحثين الدائمين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من رخص الغياب دون فقدان الراتب في حدود حجم ساعي لا يتجاوز ثماني (8) ساعات في الأسبوع.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.

المادة 16 : تعد الاختراعات والاكتشافات ونتائج أخرى للبحث منجزة في شكل نموذج أو على سند مكتوب أو سمعي - بصري أو متعدد الوسائط الإعلامية والمعلوماتية، من طرف الباحثين الدائمين الخاضعين لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص، في إطار نشاطاتهم في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ملكيات لمؤسسات البحث المذكورة في المادة 2 أعلاه.

ويستفيد الباحث الدائم من تطبيق التشريع المعمول به في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وبهذه الصفة، يجب عليهم تقديم تقرير سنوي عن نشاطاتهم من أجل تقييمه من طرف الهيئات العلمية المؤهلة.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.

المادة 29 : بغض النظر عن أحكام المادة 99 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يتم تقييم الباحثين الدائمين بطرق ملائمة ومؤسسية على معايير علمية موضوعية وتشمل :

- حالة تقدم مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي في طور التنفيذ،
- براءات الاختراع والمنشورات والمداخلات الوطنية والدولية،
- الكتب المنشورة،
- البرمجيات والمنتجات والأنظمة المنجزة،
- كل نشاط لتثمين نتائج البحث.

المادة 30 : تؤسس لجنة وطنية لتقييم الباحثين تكلف بتقييم النشاطات والمنشورات العلمية للمترشحين للالتحاق برتبة أستاذ بحث قسم "أ"، ورتبة مدير بحث .

تعد اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين معايير التقييم وشبكة التنقيط المتعلقة بها وتعرضها على الوزير المكلف بالبحث العلمي للموافقة عليها.

يعين أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي من بين مديري البحث، وعند الاقتضاء، من بين الأساتذة الباحثين المنتمين لرتبة أستاذ والذين يثبتون على الأقل ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة. يحدد الوزير المكلف بالبحث العلمي تنظيم هذه اللجنة وسيرها.

الفصل الثامن

التأديب

المادة 31 : زيادة على أحكام المواد 176 إلى 181 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، وتطبيقاً لأحكام المادة 182 منه، يعتبر خطأ مهنياً من الدرجة الرابعة (4) قيام الأساتذة الباحثين الدائمين أو مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في منشور علمي.

المادة 24 : تحدد وتائر الترقية في الدرجة المطبقة على الباحثين الدائمين كما يأتي:

- حسب المدة الدنيا بالنسبة لمديري البحث،
- حسب المدة الدنيا والمتوسطة بالنسبة لأساتذة البحث،
- حسب المدة الدنيا والمتوسطة والقصى بالنسبة للمكلفين بالدراسات والمحققين بالبحث والمكلفين بالبحث.

الفصل الرابع

الوضعيات القانونية الأساسية

المادة 25 : تطبيقاً للمادة 127 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، تحدد النسب القصوى للباحثين الدائمين الذين يحتمل وضعهم، وبناء على طلبهم، في إحدى الوضعيات القانونية الأساسية المعينة أدناه، بالنسبة لكل مؤسسة كما يأتي :

- الانتداب : 10 %،
- الإحالة على الاستيداع : 5 %،
- خارج الإطار : 5 % .

تحسب هذه النسب، استناداً إلى التعداد الحقيقي لكل رتبة.

الفصل الخامس

حركات النقل

المادة 26 : بغض النظر عن أحكام المادة 157 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، لا يمكن تحويل الباحث الدائم إلا بطلب منه.

الفصل السادس

التكوين

المادة 27 : يتعين على الإدارة أن تنظم، بصفة دائمة، تكويناً متواصلاً، لفائدة الباحثين الدائمين الخاضعين لهذا القانون الأساسي الخاص يهدف إلى تحسين مستواهم وتحيين معارفهم العلمية وتطوير مؤهلاتهم المهنية في مجال نشاطاتهم حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

الفصل السابع

التقييم

المادة 28 : يخضع الباحثون الدائمون إلى تقييم متواصل ودوري.

الفرع الثاني أحكام انتقالية

المادة 38: يدمج في رتبة مكلف بالدراسات، المكلفون بالدراسات المثبتون والمتربصون، المعينون تطبيقا للمادة 27 من المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986، المعدل والمذكور أعلاه.

الفصل الثاني سلك الملحقين بالبحث

المادة 39: يضم سلك الملحقين بالبحث رتبة ملحق بالبحث.

الفرع الأول تحديد المهام

المادة 40: يكلف الملحق بالبحث بما يأتي :

- المشاركة في إعداد مشاريع البحث المرتبطة بمجال نشاطه،
- المشاركة في إنجاز أشغال البحث المسندة إليه في إطار فرقة أو قسم بحث،
- ضمان سير مشروع بحث علمي وتطوير تكنولوجي يتعلق بمجال نشاطه،
- المشاركة في تميم ونشر نتائج البحث العلمي.

الفرع الثاني شروط التوظيف والترقية

المادة 41: يوظف بصفة ملحق بالبحث عن طريق المسابقة على أساس الشهادة بمقرر من مسؤول المؤسسة، الحاصلون على شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها.

يجب أن تكون شهادة الماجستير المسلمة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 98 - 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، أو الشهادة المعترف بمعادلتها، بتقدير " قريب من الحسن " على الأقل.

المادة 42: يرقى على أساس الشهادة بصفة ملحق بالبحث، المكلفون بالدراسات الذين حصلوا بعد توظيفهم على شهادة الماجستير أو على شهادة معترف بمعادلتها بمقرر من مسؤول المؤسسة.

المادة 43: يعلن ترسيم الملحقين بالبحث المذكورين في المادة 41 أعلاه بمقرر من مسؤول المؤسسة بعد أخذ رأي المجلس العلمي للمؤسسة.

الفصل التاسع الأحكام العامة للإدماج

المادة 32: يدمج الباحثون الدائمون الشاغلون مناصب العمل المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986، المعدل والمذكور أعلاه، ويرسمون ويعاد تصنيفهم في الأسلاك والرتب المطابقة، المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص في تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم.

المادة 33: يرتب الباحثون الدائمون المذكورون في المادة 32 أعلاه، في الدرجة المطابقة للدرجة التي يحوزونها في مناصبهم الأصلي.

يؤخذ باقي الأقدمية المكتسبة في المنصب الأصلي في الحساب عند الترقية في رتبة الاستقبال.

المادة 34: يدمج المتربصون الذين عينوا قبل أول يناير سنة 2008 بصفة متربصين ويرسمون بعد استكمال الفترة التجريبية كما هي محددة في المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986، المعدل والمذكور أعلاه.

الباب الثاني مدونة الأسلاك

المادة 35: تضم مدونة أسلاك الباحثين الدائمين الأسلاك الآتية :

- سلك المكلفين بالدراسات،
- سلك الملحقين بالبحث،
- سلك المكلفين بالبحث،
- سلك أساتذة البحث،
- سلك مديري البحث.

الفصل الأول

سلك المكلفين بالدراسات

المادة 36: يوضع سلك المكلفين بالدراسات في طريق الزوال.

الفرع الأول تحديد المهام

المادة 37: يكلف المكلف بالدراسات بمساعدة الباحثين الدائمين من رتبة أعلى في تنفيذ نشاطهم في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- ضمان التسيير العلمي لمشاريع البحث التابعة لميدان نشاطه،
- مساعدة أساتذة البحث قسم "أ" ومديري البحث في نشاطاتهم،
- المساهمة في إعداد المعارف الجديدة وتنميتها،
- العمل على تنمية قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها ونقلها وتطبيقها في كل قطاعات النشاط،
- تطوير القدرات الوطنية في مجالات الدراسات والخبرة والهندسة،
- المشاركة في إنجاز المشاريع الوطنية الكبرى قصد نقل المهارة،
- المساهمة في تثمين نتائج البحث واكتساب الإعلام والثقافة العلمية والتقنية ونشرها في المجتمع.

الفقرة الثانية

شروط التوظيف والترقية

- المادة 50 :** يوظف في رتبة أستاذ بحث قسم "ب" عن طريق المسابقة على أساس الشهادة، المترشحون الحاصلون على شهادة الدكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها، بمقرر من مسؤول المؤسسة.
- المادة 51 :** يرقى على أساس الشهادة، بصفة أستاذ البحث قسم "ب"، بموجب مقرر من مسؤول المؤسسة، الملحقون بالبحث والمكلفون بالبحث المرسمون الذين حصلوا، بعد توظيفهم، على شهادة دكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها.
- المادة 52 :** يعلن ترسيم أساتذة البحث قسم "ب" المذكورين في المادة 50 أعلاه بمقرر من مسؤول المؤسسة، بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

- المادة 53 :** يدمج المكلفون بالبحث المثبتون، الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم أو على شهادة معترف بمعادلتها، ويرسمون من أجل التأسيس الأولي للرتبة في رتبة أستاذ البحث قسم "ب"، ويعاد تصنيفهم عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم.
- يتم بصفة متربص عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم في رتبة أستاذ بحث قسم "ب"، المكلفون بالبحث المتربصون الحاصلون على شهادة الدكتوراه في العلوم أو شهادة معترف بمعادلتها.

الفرع الثالث

أحكام انتقالية

- المادة 44 :** يدمج في رتبة الملحق بالبحث، الملحقون بالبحث المثبتون والمتربصون.

الفصل الثالث

سلك المكلفين بالبحث

- المادة 45 :** يوضع سلك المكلفين بالبحث في طريق الزوال.

الفرع الأول

تحديد المهام

- المادة 46 :** يكلف المكلف بالبحث بما يأتي :
- مساعدة أساتذة البحث قسم "ب" في نشاطاتهم،
- العمل على التسيير العلمي لمشاريع البحث التابعة لمجال نشاطه،
- تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة،
- المساهمة في تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي واكتساب المعلومات والثقافة العلمية والتقنية ونشرها في المجتمع.

الفرع الثاني

أحكام انتقالية

- المادة 47 :** يدمج في رتبة المكلفين بالبحث، المكلفون بالبحث المثبتون والمتربصون.

الفصل الرابع

سلك أساتذة البحث

- المادة 48 :** يضم سلك أساتذة البحث رتبتين (2) :
- رتبة أستاذ بحث قسم "ب"،
- رتبة أستاذ بحث قسم "أ".

الفرع الأول

أستاذ بحث قسم "ب"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

- المادة 49 :** يكلف أستاذ البحث قسم "ب" بما يأتي :
- تنفيذ محور للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يرتبط بمجال نشاطه،

المادة 56 : يرقى بصفة أستاذ بحث قسم "أ" بموجب مقرر من مسؤول المؤسسة، أساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية على الأقل بهذه الصفة والمسجلون في قائمة التأهيل التي يعدها الوزير المكلف بالبحث العلمي وبعد أخذ رأي اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين .

المادة 57 : يرقى على أساس الشهادة بصفة أستاذ بحث قسم "أ"، بموجب مقرر من مسؤول المؤسسة، الباحثون الدائمون المرسمون الذين حصلوا بعد توظيفهم، على شهادة دكتوراه دولة أو على شهادة معترف بمعادلتها أو على التأهيل الجامعي.

الفقرة الثالثة

أحكام انتقالية

المادة 58 : يدمج في سلك أساتذة البحث قسم "أ"، أساتذة البحث المثبتون والمتربصون.

المادة 59 : يدمج المكلفون بالبحث المرسمون، الحاصلون على شهادة دكتوراه دولة أو على شهادة معترف بمعادلتها، ويرسمون ويرتبون في رتبة أستاذ بحث قسم "أ"، ابتداء من تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم.

الفصل الخامس

سلك مديري البحث

المادة 60 : يضم سلك مديري البحث رتبة مدير بحث.

الفرع الأول

تحديد المهام

المادة 61 : يكلف مدير البحث بما يأتي :

- تصور نظريات جديدة وتصميم وضبط من خلال أشغال بحثه، طرق وأساليب ومواد وأجهزة وأنظمة وتجهيزات وإنشاءات لأداء المهام المذكورة في المادة 4 من هذا المرسوم،

- المشاركة في إعداد برامج وطنية للبحث وتقييم البحث،

- العمل على تثمين ونشر نتائج البحث العلمي،
- المشاركة في إنجاز المشاريع الوطنية الكبرى لضمان نقل المهارة،

- العمل على تنمية قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها ونقلها وتطبيقها في كل قطاعات النشاط،

الفرع الثاني

أستاذ بحث قسم "أ"

الفقرة الأولى

تحديد المهام

المادة 54 : يكلف أساتذة البحث قسم "أ" بما يأتي :

- إعداد وتنفيذ مشاريع البحث بالاتصال مع هيئات التوجيه والبرمجة وتقييم البحث،

- المساهمة بأعمالهم في إعداد وتنفيذ برامج وطنية للبحث،

- العمل على تنمية قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها ونقلها وتطبيقها في جميع قطاعات النشاط،

- العمل على تثمين ونشر نتائج البحث،

- القيام بالخبرة على الأعمال العلمية والتكنولوجية، في إطار مجالس أو لجان علمية متخصصة وطنية أو دولية،

- المساهمة في اكتساب الإعلام والثقافة العلمية والتقنية ونشرها في المجتمع،

- تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة،

- المشاركة في إنجاز المشاريع الوطنية الكبرى من أجل نقل المهارة.

الفقرة الثانية

شروط التوظيف والترقية

المادة 55 : يوظف بصفة أستاذ بحث قسم "أ" بموجب مقرر من مسؤول المؤسسة :

1 - على أساس الشهادة، الحاصلون على شهادة دكتوراه دولة أو شهادة معترف بمعادلتها،

2 - على أساس الشهادة والأعمال، الحاصلون على شهادة دكتوراه في العلوم أو على شهادة معترف بمعادلتها الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخبرة المهنية في الاختصاص بعد الحصول على هذه الشهادة، وبعد أخذ رأي اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين.

يعلن ترسيم أستاذ بحث قسم "أ" بموجب مقرر من مسؤول المؤسسة بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

الفرع الأول تحديد المهام

- المادة 68 :** زيادة على المهام المخولة لمدير البحث، يكلف مدير البحث المميز بما يأتي:
- المشاركة في اختيار وإعداد برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتقييمها،
 - المشاركة في تحديد محاور البحث الأولية،
 - المشاركة في إنماء قدرات تكييف التكنولوجيات المستوردة،
 - إدارة أشغال الحلقات،
 - ضمان مهام التمثيل لدى الهيئات الوطنية أو الدولية،
 - تقديم النصائح للباحثين الذين يحضرون الدكتوراه وتوجيههم.

الفرع الثاني شروط التعيين

- المادة 69 :** يعين مدير بحث مميّز، بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتمييز، من بين مديري البحث الذين يثبتون خمس عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية بهذه الصفة والذين ساهموا منذ التعيين في منصب أو رتبة مدير بحث فيما يأتي :
- تطوير المعارف وتحويلها وتطبيقها في المؤسسات،
 - التكوين في البحث وعن طريق البحث،
 - إنجاز أشغال البحث والمنشورات والمداخلات الوطنية أو الدولية المنشورة في مجالات ذات سمعة معترف بها،
 - نشر الإعلام والثقافة العلمية والتقنية بواسطة دوريات ومجلات علمية وتقنية.
- تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.
- المادة 70 :** تحدد كفاءات التعيين في درجة مدير بحث مميّز بموجب نص خاص.

الفرع الثاني شروط التوظيف والترقية

- المادة 62 :** يوظف على أساس الشهادة والأعمال العلمية بصفة مدير بحث وبعد أخذ رأي اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين، الحاصلون على دكتوراه دولة أو شهادة معترف بمعادلتها أو تأهيل جامعي الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخبرة المهنية في الاختصاص، بعد نيل الشهادة أو الدرجة المذكورتين .
- المادة 63 :** يرقى على أساس الشهادة والأعمال العلمية بصفة مدير بحث، أساتذة البحث قسم "أ" الذين يثبتون على الأقل أربع (4) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة والمسجلون في قائمة التأهيل التي يعدها الوزير المكلف بالبحث العلمي وبعد أخذ رأي اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين.
- المادة 64 :** يوظف مدير البحث ويرسم، في نفس التاريخ بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي، أو عند الاقتضاء، بقرار مشترك مع الوزير المعني.

الفرع الثالث أحكام انتقالية

- المادة 65 :** يدمج في رتبة مدير البحث، مديرو البحث المثبتون والمتربصون.

الفصل السادس مدير بحث مميّز

- المادة 66 :** تؤسس درجة مدير بحث مميّز.
- المادة 67 :** تنشأ لجنة وطنية للتمييز وتشكل من مديري البحث المميّزين.
- تكلف اللجنة الوطنية للتمييز بتقييم النشاطات والنشرات العلمية للمتريشحين للتعين في درجة مدير مميّز.
- تعد اللجنة الوطنية معايير التقييم وشبكة التنقيط ذات الصلة بها وتعرضها على الوزير المكلف بالبحث العلمي للموافقة عليها.
- تشكل اللجنة الوطنية للتمييز، بصفة انتقالية وفي انتظار وضع درجة مدير بحث مميّز، من أساتذة مميّزين.
- يحدد تنظيم اللجنة وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.

الباب الثالث

تصنيف الرتب

المادة 71 : تطبيقا للمادة 118 من الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدد تصنيف رتب أسلاك الباحثين الدائمين المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص طبعا للجدول الآتي :

التصنيف		الرتب	الأسلاك
الرقم الاستدلالي الأدنى	الصف		
1480	قسم فرعي 7	مدير بحث	مدير بحث
1280	قسم فرعي 6	أستاذ بحث قسم " أ "	أستاذ بحث
1125	قسم فرعي 4	أستاذ بحث قسم " ب "	
1055	قسم فرعي 3	مكلف بالبحث	مكلف بالبحث
930	قسم فرعي 1	ملحق بالبحث	ملحق بالبحث
578	الصف 13	مكلف بالدراسات	مكلف بالدراسات

المادة 76 : تؤخذ الأقدمية المكتسبة من الباحثين الدائمين المذكورين في المادة 73 أعلاه، في الحسبان من أجل الترقية في رتبة أو سلك أعلى وكذا للتعيين في منصب عال أو درجة مدير بحث مميّز.

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة 77 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 78 : تلغى أحكام المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمذكور أعلاه، المخالفة لهذا المرسوم، غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 79 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم

المادة 72 : زيادة على المرتب الذي يتقاضاه مدير البحث، يستفيد مدير البحث المميّز من تعويض عن التميّز يحدد مبلغه وكيفيات دفعه بموجب مرسوم.

الباب الرابع

أحكام خاصة

المادة 73 : يوظف بصفة مدير بحث أو أستاذ بحث، الباحثون الدائمون من جنسية جزائرية الذين يثبتون، على التوالي، رتبة مدير بحث أو رتبة أستاذ بحث أو رتبة معترف بمعادلتها محصل عليها في الخارج.

المادة 74 : يوظف ويرسم في التاريخ نفسه، الباحثون الدائمون الذين وظفوا، تطبيقا للمادة 73 أعلاه، بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي، وعند الاقتضاء، بقرار مشترك مع الوزير المعني.

المادة 75 : تحتسب الأقدمية المكتسبة من الباحثين الدائمين المنصوص عليهم في المادة 73 أعلاه في إطار تعويض الخبرة المهنية، بنسبة 1,4 % عن كل سنة نشاط.

قرارات، مقررات، آراء

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 075 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا الإرهاب".

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 99 - 08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999 والمتعلق باستعادة الوثام المدني، لا سيما المادة 40 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06 - 93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 والمتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 47 المؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق 13 فبراير سنة 1999 والمتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وكذا لصالح ذوي حقوقهم،

يقرران ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 104 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 47 المؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق 13 فبراير سنة 1999 والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 075 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا الإرهاب".

المادة 2 : تتمثل إيرادات هذا الحساب فيما يأتي :
(أ) مساهمة صندوق التضامن بنسبة يحددها الوزير المكلف بالمالية بقرار،
(ب) التخصيصات السنوية المحتملة من ميزانية الدولة،
(ج) كل مورد آخر يحدد بنص خاص.

المادة 3 : تتمثل نفقات هذا الحساب فيما يأتي :

(أ) التعويضات عن الأضرار الجسدية والمادية التي تلحق بالأشخاص الطبيعيين إثر أعمال إرهابية أو حوادث واقعة في إطار مكافحة الإرهاب،
(ب) اشتراكات الضمان الاجتماعي،
(ج) المصاريف الناتجة عن مجانية النقل،
(د) المصاريف الناتجة عن الخبرات،
(هـ) المصاريف الناتجة عن تسخير الخبرات،
(و) تسديد أحكام القضاء الصادرة تطبيقا للمادة 40 من القانون رقم 99 - 08 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1999 والمتعلق باستعادة الوثام المدني،
(ز) تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية المتعلقة بالمعاشات الشهرية والرأسمال الإجمالي.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008،

وزير المالية

كريم جودي

وزير الدولة،

وزير الداخلية

والجماعات المحلية

نور الدين زرهوني

الدموي يزيدي



قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 112 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطن".

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02 - 125 المؤرخ في 24 محرم عام 1423 الموافق 7 أبريل سنة 2002 الذي يحدد حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية، المعدل والمتمم،

وزارة الثقافة

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الترقية.

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بإبليزي مهرجان ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية الترقية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي



قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية القبائلية.

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 319 المؤرخ في 5 شعبان عام 1424 الموافق أول أكتوبر سنة 2003 الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 112 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطنة"،

يقرآن ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 319 المؤرخ في 5 شعبان عام 1424 الموافق أول أكتوبر سنة 2003، يحدد هذا القرار قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 112 - 302 الذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطنة".

المادة 2 :

تتمثل إيرادات هذا الحساب فيما يأتي :
- مساهمة صندوق التضامن الوطني بنسبة تحدّد بقرار من الوزير المكلف بالمالية،
- التخصيصات السنوية لميزانية الدولة،
- كل مورد آخر يحدّد، عند الحاجة، بموجب قانون المالية،

المادة 3 :

تتمثل نفقات هذا الحساب فيما يأتي :

- المعاشات والريوع الشهرية والرأسمال الإجمالي لفائدة ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطنة،
- الاشتراكات في الضمان الاجتماعي،
- النفقات المصروفة بعنوان إجراء الخبرات.

المادة 4 :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008.

وزير المالية

كريم جودي

وزير الدولة،

وزير الداخلية

والجماعات المحلية

نور الدين زرهوني

المدعو يزيد

**قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19
مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي
محلي للموسيقى والأغنية السطافية.**

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ
في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007
والمتمم بتعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297
المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر
سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات
الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ
في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005
الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم
التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424
الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم
المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بسطيف
مهرجان ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية
السطافية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق
19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي



**قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19
مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي
محلي للموسيقى وأغنية مزاب.**

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ
في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة
2007 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297
المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر
سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات
الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ
في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005
الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم
التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424
الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم
المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس ببجاية مهرجان
ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية القبائلية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق
19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي



**قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19
مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي
محلي للموسيقى والأغنية الشاوية.**

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ
في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007
والمتمم بتعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297
المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر
سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات
الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ
في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005
الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم
التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424
الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم
المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بخنشلة مهرجان
ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية الشاوية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق
19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بغرداية مهرجان ثقافي محلي سنوي لموسيقى وأغنية مزاب.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الوهرانية.

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بوهران مهرجان ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية الوهرانية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية السوفية.

إن وزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 297 المؤرخ في 13 رجب عام 1424 الموافق 10 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته، يؤسس بالوادي مهرجان ثقافي محلي سنوي للموسيقى والأغنية السوفية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008.

خليدة تومي

الفهرس

الإهداء
الشكر

01	<u>مقدمة عامة</u>
09	الإشكال
10	الفرضيات
11	أسباب اختيار الموضوع
12	المنهج المستخدم
12	التقنيات المنهجية المستعملة
14	عينة البحث
16	خصائص مجتمع البحث
16	صعوبات البحث
17	البحوث و الدراسات السابقة
25	<u>الفصل الاول: 1- سوسيولوجيا المثقفين</u>
26	1 1 مفهوم المثقف و المفاهيم المتصلة به وظيفيا
73	2 1 المثقفون و الطبقات الاجتماعية
84	3 1 المثقف و الحياة العامة
86	4 1 سلطة المثقف
88	5 1 المثقف العربي بين الوهم و التحدي
90	6 1 الموقع السياسي للمثقف
		<u>الفصل الثاني: 2- الانتلجنسيا الجزائرية بين ثقافة التعايش و السلوك السياسي</u>
99	
100	1 2 المثقف الجزائري و مظاهر الثقافة الوطنية
110	2 2 مفهوم المثقف بالنسبة للعينة المبحوثة
112	3 2 الانتماء المزدوج لدى النخبة المثقفة

117.....	مواطنة الأستاذ الجامعي كنخبوي مثقف	4	2
118.....	النشوء التاريخي للمثقف	5	2
125.....	المثقف و التناقضات الاجتماعية	6	2
131.....	ميلاد المثقف الحديث	7	2
158.....	البنىات الاجتماعية و السلوك السياسي لدى المثقفين	8	2

الفصل الثالث: 3 الجامعة كمؤسسة لتكريس التعايش

178.....	و السلوك المواطنين		
179.....	وظيفة الجامعة الجزائرية	1	3
181.....	الجامعة و المحيط الاجتماعي	2	3
183.....	مفهوم النخبة و علاقته بالدور التاريخي للأستاذ الجامعي	3	3
184.....	البحث العلمي و العلوم الاجتماعية في الجزائر	4	3
187.....	العلوم الاجتماعية في الجزائر	5	3
190.....	إعادة إنتاج النخب المتعلمة	6	3

الفصل الرابع: 4 مشاركة الأستاذ الجامعي السياسية

194.....	و سلوك المواطنة لديه (دراسة إجرائية)		
196.....	خصائص مجتمع البحث	1	4
198.....	الملاح العامة للمشاركة السياسية عند الأستاذ الجامعي	2	4
	المحددات الاجتماعية و الاقتصادية لمستوى	3	4
210.....	مشاركة الأستاذ الجامعي		
	صدى المحيط الثقافي و المهني في عملية	4	4
214.....	مشاركة الأستاذ الجامعي سياسيا		
220.....	القراءة السوسيولوجية لمشاركة الأستاذ الجامعي سياسيا	5	4
229.....	نتائج الدراسة	6	4
233.....			

المراجع

الملاحق

فهرس

ص رسالة الدكتوراه علوم

بنيات تعايش المثقفين الجامعيين والسلوك السياسي لديهم

يزعم الزاعمون أن الأستاذ الجامعي ينتمي إلى فئة المثقفين أو الأنتليجنسيا، أي أولئك الذين ، كما سماهم "جان بول سارتر" ، يتدخلون في ما لا يعنيهم. والمقصود بذلك تدخلهم في ما يتعدى همومهم الأكاديمية إلى هموم وطنية، أو أنه مثقف تقني فحسب . ومن موقعه هذا، يجد المثقف نفسه في صراع حتمي مع السياسي، لأن بينهما تناقض في منهج العمل. فالسياسي يستعجل الإجابة فيما يكثر المثقف من الأسئلة ، والسياسي يستعجل إقبال باب النقاش والذهاب بسرعة نحو اتخاذ القرار ، فيما ؛ المثقف إلى النقاش وإعادة النقاش ، والسياسي ينطلق من زعمه امتلاك الحقيقة بينما ينطلق المثقف من البحث الدعوب الدائم عن الحقيقة ، ...الخ. هذا شأن المثقف من الأنتليجنسيا، فكيف بالمثقف التقني ، أي الذي يحصر همه في النشاط الأكاديمي والبحثي.

إن الغياب النسبي للأنتليجنسيا الجزائرية، في التجربة الوطنية ، كان بمثابة السبب الرئيسي لضيق البعد الثقافي للحركة الوطنية و مجالها السياسي ، الأمر الذي أدى بالنظام السياسي ، نظرا لأصله و تطوره ، إلى الارتياح من المثقفين و إلى احتقارهم ، ومراقبة نشاطاتهم ، و لكونهم خدام الثورة عليهم الاستمرار في خدمة الدولة ، إن هذه الرؤية الوظيفية لدور الأنتليجنسيا التي تكونت خلال المرحلة الثورية ، أصبحت مسألة يتعذر الدفاع عنها بعد الاستقلال بالنسبة للجميع . و نظرا لافتقارها إلى أنتليجنسيا ، تمكنت الدولة من الاستحواذ على المثقفين لخدمتها ، حتى و إن لم يكونوا بمثقفين ، نظرا لافتقارهم إلى معايير المثقفين .

إن صعوبات تطور النخبة الجامعية ، تتصل بالمعرفة ذاتها ، خصوصا إذا كانت أكاديمية جامعية ، مثل ما ينتج في جامعاتنا و مراكزنا للبحوث عموما .إذا، كيف تتم عملية التعامل بين أهل المعرفة و خاصة الجامعيين و عامة الناس؟ هل العلاقة، علاقة تداخل أم انفصام ؟ و في كلتا الحالتين ، أليس للبعد السياسي في سلوكيات المثقفين الجامعيين بقاء لنمط واحد من الثقافة أقرب إلى أن يكون حسا مشتركا؟

الكلمات المفتاحية:

التعايش، الانتخابات، الجامعة، السلطة، السلوك السياسي، المشاركة السياسية، الأنتليجنستيا ، الديمقراطية، الأكاديمية،